جامعة العربي التبسي _ تبســــــــة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم:العلوم السياسية

# تحديات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي و انعكاساتها على الاستقرار الامني للمنطقة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية و أمنية

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

**إعداد الطالبة**

شناتلية حنان

**إشراف الأستاذ**

عباد امير

**لجنـــــــــة المناقشـــــــــة:**

| الاســـــم واللقـــــب | الرتبـــــــة العلميـــة | الصفـــــــــة |
|---|---|---|
| أ. سعدي عبد المجيد | استاذ مساعد _أ_ | رئيســـــــا |
| أ . عباد امير | استاذ مساعد _أ_ | مشرفـــــــا ومقـــــررا |
| أ . بلعيد سمية | استاذ مساعد _أ_ | عضوا ممتحنـــــــا |

**السنة الجامعية :** 2019 _ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

قبل كل شيء

أرى أنه لزاما علي أن أشكر الله وأحمده في الأول والآخر

على أن يسر لي إنجاز

هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر.

فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت،

ولك الحمد وأنت راض عني.

قال المصطفى الكريم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

وعليه أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف،

واللجنة الكريمة التي أشرفت على مناقشة هذه المذكرة،

إلى جميع أساتذة العلوم السياسية الذين درسوني،

إلى كل من ساعد في لإنجاز هذه المذكرة

من قريب أو بعيد

# خطة

# الدراسة

مقدمة

## الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للدولة و عملية بناء الدولة

المبحث الأول: ماهية الدولة و نظرياتها

المطلب الأول: الدلالة المفاهيمية للدولة

المطلب الثاني: أركان و خصائص الدولة

المطلب الثالث: نظريات الدولة و إشكالاتها

المبحث الثاني: عملية بناء الدولة

المطلب الأول: مفهوم عملية بناء الدولة

المطلب الثاني: التطور النظري والمنهجي لمفهوم عملية بناء الدولة

المطلب الثالث: النظرية السياسية المعاصرة وبناء الدولة

المبحث الثالث: معطيات واقعية لعملية بناء الدولة

المطلب الأول: أهم فواعل عملية بناء الدولة

المطلب الثاني: أبعاد عملية بناء الدولة

المطلب الثالث :الإشكالات السياسية التي تعيق عملية بناء الدولة

## الفصل الثاني : ليبيا ما بعد القذافي ; تحديات بناء دولة

المبحث الأول : دراسة جيوبوليتيكية لدولة ليبيا

المطلب الأول: جغرافية دولة ليبيا

المطلب الثاني: تركيبة المجتمع اللّيبي

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية في ليبيا

المبحث الثاني: النظام الليبي وأسباب انهياره.

المطلب الأول: نبذة تاريخية لمعمر القذافي.

المطلب الثاني: ملامح النظام الليبي في فترة ما بعد الاستقلال.

المطلب الثالث: أسباب انهيار النظام اللّيبي.

المبحث الثالث: اضطرابات بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا

المطلب الأول: عقبات بناء دولة ليبيا

المطلب الثاني: أزمات بناء الدولة في ليبيا

المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية و الاقتصادية التي تواجه بناء الدولة في ليبيا

## الفصل الثالث : الاضطرابات الأمنية و انعكاساتها على بناء دولة ليبيا

المبحث الأول: مواجهة الاضطرابات الأمنية في ليبيا

المطلب الأول: تشكيل المؤتمر الوطني الليبي

المطلب الثاني: الأوضاع الليبية الداخلية

المطلب الثالث:تأثير الأزمة على الأمن في ليبيا

المبحث الثاني: واقع الأزمة الليبية

المطلب الأول: الأزمة الليبية بعد حكم القذافي

المطلب الثاني: أطراف النزاع في الأزمة الليبية

المطلب الثالث: التدخلات الخارجية في النزاع الليبي

المبحث الثالث: مستقبل ليبيا في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة

المطلب الأول: مشاريع لإعادة بناء ليبيا

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مشاريع إعادة بناء ليبيا

المطلب الثالث: مستقبل الدولة الليبية

الخاتمة

قائمة المراجع

# المقدمة

بعد نهاية حقبة الاستعمار التقليدية في منطقة شمال افريقيا بما فيها الدولة الليبية التي نالت استقلالها واسترجاع سيادتها الوطنية ، و انتقلت من مرحلة الاستعمار الأجنبي إلى مرحلة ما بعد الاستعمار بالدخول في نظام الحكم الملكي ثم المرحلة القذافي واستحواذه على السلطة التي دامت أكثر من 40 عاما في ظل النظام الديكتاتوري في البلاد ، بحيث يعتبر صانع القرار لكل الدولة، فوضع الدولة الليبية تحت التسمية الجماهرية الليبية العربية الاشتراكية ، وأثناء هذه المرحلة من الحكم الديكتاتوري عان شعب الدولة من مختلف المشاكل تعددت وتزايدت في كل مرحلة من ممارسة العنف والقتل و الحرمان، اضافة الى ذلك المعاملة الصلبة كالتهميش القبلي والتجريد من كل الحقوق المدنية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ، ولكن رغم إطالة هذه المدة الزمنية وإلزام الشعب صمته على مشاهد الظلم إلا أنه قرر كسر حواجز الخوف بدل استمراريته في مأزق الديكتاتورية ، فلعل الحراك العربي كان الدافع الأساسي لبث الثقة في نفوس الشعب الليبي بداية من تونس وصولا إلى مصر ثم انتقالها إلى دولتهم ، ومن خلال التجربة السابقة ساعدت الشعب الليبي بعملية التوعية للتغيير الذي لا محال منه ، مما دفع بالشعب الليبي لإظهار رغبته الشديدة لاعتماده على مسار التغيير ، أي اعتناق مسار التحول الديمقراطي لإعادة تشكيل دولة ليبيا التي بدأت تحديدا يوم17 فيفري 2011 ، ولكن بعد هذه المحاولة تأججت الأوضاع ما جعلها أكثر سوءا بسبب رد فعل معمر القذافي بالمواجهة المسلحة.

لقد شغلت عملية بناء الدولة معظم الباحثين في حقل السياسة المقارنة ، فقاموا بتطوير مفاهيم أساسية ودراسات نظرية ، وتعد عملية بناء الدولة و تحسين أداء الحكومة و التي هي جملة من المؤسسات و القواعد و الأنظمة و الوظائف تجسيدا لعقائد النخب الحاكمة المتعاقبة و تصوراتهم ومذاهبهم ومشاريعهم الفكرية ، كما تلعب الحقائق الاجتماعية الداخلية و التفاعلات الدولية أدوارا معتبرة في صياغة عملية البناء تلك بدرجات مختلفة ، وهذا ما انطبق عكسا على الدولة الليبية ، فرغم سقوط نظام معمر القذافي و الغاء منظومة حكمه الفريدة من نوعها و ذلك بعد التدخل الدولي ، الا ان عملية اعادة بناء الدولة واجهتها بيئة داخلية و دولية تداخلت فيها تناقضات الداخل والخارج من ناحية المصالح ،التوجهات ، البرامج و الاليات ، وهذا ما ساهم في إضافة العديد من التحديات التي تواجه القيادة الجديدة ، ومنه كان اجتماع كل من طبيعة النظام السياسي الليبي وتدخلات الخارج سببا في صنع الواقع الليبي بعد 2011 ، الذي يتسم بصعوبة إدارة المرحلة الانتقالية بطريقة سلسلة وبوتيرة أسرع ، وهو الأمر الذي يفسر أسباب التشرذم السياسي والانفلات الأمني الذي يطبع الواقع الليبي منذ انتفاضة 17 فبراير 2011.

**أهمية الدراسة**

يرتبط الموضوع بدراسة ليبيا كدولة قيد اعادة البناء و من هنا سنتطرق إلى ذكر الاهمية العملية و العلمية على النحو التالي:

**الناحية العلمية :**

تتمثل الاعتبارات العلمية في ان الدراسة تتخد مدخلا لتحليل عملية بناء الدولة داخل حقل السياسة المقارنة ومن خلاله يمكن التعرض لفواعل بناء الدولة السائدة و اكتشاف الخلفيات الفكرية وادراك درجة التطابق بين السياق المعرفي وواقع عملية بناء الدولة في العالم المعاصر.

**الناحية العملية :**

فإنها تنبع من كونها تسعى إلى إيجاد أدوات منهجية ومعرفية تمكن الباحث من تحليل ظاهرة عملية بناء الدولة و تحسين أداء الحكومي انطلاقا من الواقع للظاهرة بغض النظر عن قصد تحقيق الفهم الموضوعي لعملية بناء الدولة و تحسن أداء الحكومي، و ايضا تكشف العلاقة السببية بين المتغيرين هما الدولة و إشكالية بنائها و تركيز على الابعاد الفعلية للمشكلة البحثية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج:

1 _معرفة طبيعة النظام السائد في ليبيا و محاولة الإلمام بكافة الأسباب التي أدت إلى الفشل.

2 _محاولة الكشف عن الأسباب التي أدت إلى فشل ليبيا في تحقيق الاستقرار، و تحديات التي واجهة بناء الدولة بعد سقوط القذافي.

3_ معرفة أهم دوافع التدخل الخارجي في ظل الحرب الأهلية الليبية مع محاولة الوصول لفهم المواقف الدولية من ذلك.

**أسباب اختيار الموضوع:**

انطلاقا مما سبق فإنه يمكن تحديد أسباب اختيار الموضوع كما يلي:

**الأسباب الذاتية :**

_ تكمن بالإضافة إلى الرغبة الشخصية للبحث في هدا الموضوع ، التغلغل في واقع بناء الدولة ، الطموح لاكتساب خبرة مهنية انطلاقا من تحليل الموضوع.

_ الميول الشخصي لدراسة المواضيع التي لها صلة بالعالم العربي كوننا جزءا منه و الدول الفاشلة على وجه التحديد .

-رغبة الباحثتين في التعرف على الاسباب التى تجعل من الدولة فاشلة في تحقيق استقرارها الامني .

**الأسباب الموضوعية:**

- كون أن الدراسة تعالج موضوعا حيويا مركب ومتعدد التغيرات و الفواعل و الإصلاحات والمعوقات في رصد بناء الدولة و تحسين أداء الحكومي، وفق الأدبيات السياسة العامة بقصد الوقوف على موقع هده الظاهرة ضمن التحليل السياسي المقارن وبناء الدولة كظاهرة سياسية.

- الموضوع جديد ، و اعتبار أن الازمة الليبية ما زالت إلى اليوم .

**الإشكالية:**

تعاني الكثير من الدول المغاربية و العربية من مشكل فشل نظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي حيث تعتبر هذه الاخيرة أحد أهم المطالب لتحقيق إعادة بناء دولة بمختلف أجهزتها ، بالرغم من السياسات التي تبنتها في سبيل تحقيق ذلك ، من هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

**الى أي مدى تكمن تحديات بناء الدولة في ليبيا في ظل تناقض الارادات وتنازع الشرعيات داخليا وعدم الاستقرار الامني بعد تصنيفها كدولة فاشلة ؟**

و تندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1-ما هي اسس بناء الدولة و مرتكزاتها ؟ وهل تتوفر اسس بناء الدولة في ليبيا؟

2_ ما هي محددات إعادة بناء الدولة في ليبيا؟

3 -ما هي الاسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في ليبيا؟

4 - ما مكانة ودور القبلية في ليبيا ؟ و ماهي افرازات سقوط نظام القذافي على البيئة الامنية للدولة ؟

**فرضيات الدراسة :**

للإجابة على هذه الإشكالية سنطرح مجموعة من الفرضيات:

**الفرضية الرئيسية:**

هناك علاقة ارتباطية بين نزاعات وتحديات دولة ليبيا لإعادة بنائها و فشلها بعد سقوط القذافي.

**الفرضيات الفرعية:**

1 - زيادة الاضطرابات الداخلية و الخارجية توجه الدولة نحو عدم الاستقرار.

2 - انهيار المؤسسات السياسية و الأمنية و غياب السلطة المنظمة يفرز جملة من المخاطر تؤدي إلى فشل دولة ليبيا.

**حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

**أ الإطار الزماني :** لقد تم تحديد فترة الدراسة من فترة سقوط نظام القذافي 2011 الى يومنا هذا لعدم قدرة دولة ليبيا في إدارة المرحلة الانتقالية ، و كذا المشاكل التي عرفتها هذه الأخيرة في جميع المجالات خلال هذه الفترة.

**ب الإطار المكاني :** هي الجماهرية العربية الليبية سابقا كدراسة حالة.

**مناهج واقترابات الدراسة**

أ )**المناهج** : تم الإعتماد فهذه الدراسة على المناهج التالية :

1. **المنهج الوصفي** : الذي اعتمد لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقدمة عن المشكلة وتصنيفاتها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة وذلك في إطار التعريف ،و اعتمدنا عليه لاستقصاء طبيعة ظاهرة فشل الدول و المتجسدة في الحالة الليبية بغرض فهم الأسباب و الحقائق وراء عملية بناء الدولة .

2. **المنهج التاريخي** : اعتمد على المنهج التاريخي في هذه الدراسة من أجل استحضار الأحداث التاريخية لدولة ليبيا وفهم مسارها التاريخي ، و ذلك من اجل التمكن من دراسة الخلفيات والأسباب التي أدت إلى سقوط النظام الليبي.

**ب) الإقترابات** : إن الإقترابات التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة تتمثل فيما يلي :

1 - **إقتراب صنع القرار**:هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضامه ، و لا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث النتائج بناء على توفر بعض المتغيرات و من ثم لا يمكن القول :بأن السلوك كذا يستدعي كذا. وقد استخدمنا هذا الإقتراب عند دراستنا.

2 _ **إقتراب علاقات الدولة و المجتمع**: هو إقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة - والمجتمع،ويهتم بعملية التفاعل بينهما ، وأسس هذا الإقتراب الذي أولى إهتماما كبير للتغيير والنظام في الدولة.و في دول العالم الثالث خصوصا،و كفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغييرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الظبط الإجتماعي والتي تخضع لميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك المنظمات ، وتنعكس تنمية مستويات الظبط الإجتماعي في مقياس له ثلاث مؤشرات) الإلهام ، المشاركة ، والحصول على الشرعية ، وقد إستخدمنا هذا الإقتراب لإستيعاب العلاقة الموجودة بين الدولة الليبية و مجتمعها .

3 _ **الاقتراب الوظيفي البنيوي** :تم استخدامه من اجل التركيز على أبعاد المتطلبات الوظيفية للدولة الليبية وهي البنيةلا، الوظيفة، أسلوب الأداء، القدرات وذلك حتى نتمكن من فهم تكوينية هذه الوحدات وتطورها عبر مراحل مختلفة .

**الإطار النظري للدراسة:**

تمر ليبيا بعد ثورة بمرحلة انتقالية صعبة، وإذا كان برنامج الأمم المتحدة للتنمية يشير إلى بروز الفساد في مراحل ما بعد الصراع ، وأن عملية إعادة البناء تتسم في تلك المراحل بإدخال حجم ضخم من الموارد في بيئة ذات أطر قانونية ومؤسساتية ضعيفة ، فإن ليبيا تشهد تجاذبات اجتماعية وسياسية ، وإهدارًا لثروتها الطبيعية ودخلها القومي ، وقد ساهمت عوامل عدة في حالة الاضطراب التي تعيشها ليبيا ، منها ما يتعلق بطبيعة الثورة ، والثقافة التي زرعها النظام السابق ، والنخبة والعبء التاريخي، فلم يعد واقع الأزمة في ليبيا مجرد إرهاصات التغيير ، بل امتد ليكون أزمة إقليمية خطيرة ، وهو ما سبب تهديدات داخلية وخارجية للوضع الأمني و الاستقرار لعموم المنطقة ، ويعد الانفلات الأمني من أكثر الأمور تأثيرا على الشأن الداخلي ودول الجوار ، فما كان في بداية الأحداث عام 2011 سوى مجرد تحذيرات حول الانفلات الأمني وتحول الأزمة الليبية إلى ورقة رابحة في يد الجماعات الإرهابية وزيادة نشاطها الذي بات مؤكدا اليوم بعد تمكن تلك الجماعات من امتلاك السلاح و المال ، على ضوء الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ، وطبيعة التركيبة القبلية والاجتماعية للمجتمع الليبي.

**الدراسات السابقة:**

رغم ندرة الدراسات التي بحثت في الأزمة الليبية خاصة ابعادها الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية على دول الجوار ، إلا أن هذا لا ينفي وجود أبحاث ودراسات على قدر من التحليل او لرؤى المستقبلية التي تناولت الأوضاع القائمة وربطتها بعديد من الأحداث التاريخية وبأحداث معاصرة داخلية وخارجية.

**دراسة رالف شامي وأخرون ( 2018 )، بعنوان "ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص دراسة وصفية تحليلية "**، هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجهها ليبيا والفرص المتاحة لها ، وقد تناولت تحليلا لمسببات الثورة الليبية ، وبيان أثر الأزمة على الاقتصاد الليبي ، واقتراح عدد من الحلول لتعافي الاقتصاد.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية أثرت في الاقتصاد الليبي بشكل كبير ، وأن الاستقرار ضرورة حتمية للتعافي الاقتصادي ، والعمل على النهوض بإصلاحات هيكلية لدعم نمو القطاع الخاص من أجل التنويع الاقتصادي.

**دراسة زياد عقل ، من الاحتجاج السلمي الى التدخل الدولي** ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،2017 ، هدفت الى بيان الوضع الأمني في ليبيا ، خاصة مع ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي ، وتواصل الص ا رع بين المكونات السياسية على مستويات حزبية أو مناطقية أو قبلية أو إقليمية ، لتبين أثر التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي ، وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها أن معالجة الخروق الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن تتحقق دون اشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممتثلين للسياسات اولخطط الأمنية ، وتوفير الدعم لرجال الشرطة ومن تسند إليهم مهام حفظ الأمن من خلال ميثاق يهدر حقوق من يتورط في الإخلال بالأمن.

**دراسة بوغالم ( 2015 )، بعنوان " تقرير عن الملتقى الدولي : ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة"**، هدفت الدراسة الى وضع إطار تشخيصي للأزمة الليبية وطرح مجموعة من البدائل والحلول للخروج من تلك الأزمة. وقد تناولت عدد من المحاور من أهمها جذور حراك 17 فيفري 2011 ، والمواقف الإقليمية والدولية حول ذلك الحراك، وآليات وسبل إعادة بناء ليبيا، وفي طي الورقات المقدمة تناول تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار ، وقد توصلت الدراسة إلى أن أبعاد الأزمة الليبية كبيرة و خطيرة ، مما يستوجب الاهتمام والعمل الدؤوب على حلها من خلال تكثيف الندوات الدراسات حولها.

**دراسة نوفل وآخرون ( 2017 )، بعنوان" الأزمة الليبية إلى أين؟"**، هدفت الدراسة إلى تحليل الأزمة الليبية، انطلاقاً من مسببات الثورة إلى إرهاصات الثورة والأحداث المتعاقبة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة. ولقد بدأت بتوصيف الأزمة في مشهدها السياسي والاقتصادي والأمني، ومن ثم محاولة تحديد أسباب الأزمة، ومواقف الاطراف الإقليمية والدولية ، ومقاربة السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأزمة الليبية. وقد أشارت النتائج إلى أن الأزمة الليبية تعد مثار جدل إقليمي و عالمي ، وأن تاثيرات تلك الأزمة وتداعياتها تجاوز الحدود الليبية إلى دول الجوار وغيرها ، وأن استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كثيرة على المستويين الداخلي والخارجي ، أون نجاح سيناريو التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل

الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار و استقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية .

**صعوبات الدراسة:**

من بين أهم الصعوبات التي قابلتني في بحثي هذا قلة المراجع خاصة الكتب ،والكتب التي تم العمل بها كانت في شكل نسخات إلكترونية Pdf أيضا أن هذا البحث يحتاج إلى التنقل مما يكلف الجهد والوقت.

**تقسيم الدراسة**

تضمن **الفصل الأول** الإحاطة الشاملة حول التأصيل المفاهيمي و النظري للدولة و عملية بناء الدولة ، كذلك تم العمل على فهم مكونات الدولة في بنيتها خصائصها اركانها ونظرياتها ،ولم تتوقف الدراسة عند هذا الحد ، وإنما تم معرفة ماهية عملية بناء الدولة ، و التطور النظري والمنهجي لمفهوم عملية بناء الدولة ، ايضا معطيات واقعية لعملية بناء الدولة

أما في **الفصل الثاني** فقد درس فيه تحديات بناء دولة ليبيا ما بعد القذافي ، حيث تم توضيح فيه جغرافية دولة ليبيا و تركيبة المجتمعها ، ايضا دراسة النظام الليبي وأسباب انهياره، تحديات بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا .

**الفصل الثالث** محتواه تضمن الاضطرابات الامنية و انعكاساتها على بناء دولة ليبيا ، و تم التركيز على الاوضاع الليبية الداخلية وتاثير الازمة على الامن في ليبيا ،كما توضح واقع الازمة الليبية و مستقبلها في ظل الاوضاع الامنية الراهنة .

# الفصل الاول

## التأصيل المفاهيمي و النظري

## للدولة و عملية بناء الدولة

فرض سياق العولمة تحدّياً نظرياً تَمثل في عدم تطابق المفهوم مع الواقع الراهن ، نظراً لكثافة المتغيرات الجديدة التي طرحها هذا السياق ، حيث أدرك المتخصصون ضرورة إعادة النظر في مفهوم بناء الدولة ، لكن ذاك يظلُّ طموحاً نظرياً بعيداً عن التحقق الفعلي ، ما لم يُدرك الباحث أننا بصدد الحديث عن انحسار النموذج الليبيرالي الغربي وانخفاض درجة قبوله في معظم الدول النامية ، في مقابل بروز نماذج محلية وبديلة في هذه الدول ، ما يعكس جزئياً علاقات القوة والحقائق العالمية.

بناء الدولة بين الثابت والمتغير ، طَرحت هذه الثنائية أسئلة مُزمنة ظلّت عالقةً إلى اليوم على الأصعدة التالية : السيادة ، القانون الدولي ، مبدأ عدم التدخل ، إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها ، حافز البناء ، للوصول إلى المفهوم الحقيقي لبناء الدولة ، ينبغي تتبع هذا المفهوم نظرياً وواقعياً في خضم التغيرات الراهنة ، و ذلك من خلال المباحث الثلاث و التي جاء في مضمون المبحث الأول ماهية الدولة و نظرياتها، اما المبحث الثاني فتضمن عملية بناء الدولة ، كما سيدرس في المبحث الثالث معطيات واقعية لعملية بناء الدولة .

## المبحث الاول : ماهية الدولة و نظرياتها

الدولة مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد و يخضعون لتنظيم معيّن ، و تفهم الدولة ضمن معطيات و اسس معينة كما سيتم توضيحها في هذا المبحث .

### المطلب الاول: الدلالة المفاهيمية للدولة

#### اولا : تعريف الدولة

مصطلح الدولة من المصطلحات التي يمكن القول أنه يستحيل وضع تعريف لها جامع بخصوصها أو تعريف يتفق حوله الفقهاء والمفكرين وهذا راجع إلى تعدد المذاهب الفكرية والإيديولوجيات والمواقف السياسية والمصالح المختلفة ، ولكون الدولة ظاهرة معقدة ومتعددة كما وجدت عبر التاريخ نظريات مختلفة حول أصل نشأة الدولة والنظريات التي فسرت أسس السلطة السياسية والحكم في الدولة.

**ففي الفكر الليبرالي**[1] : يعرفها المفكرين من زاوية عناصرها المادية ومن بين هؤلاء أندري هوريو بقوله " الدولة هي مجموعة البشرية مستقرة على أرض معينة وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا ، بهدف الوصول إلى الصالح العام ويستند إلى السلطة مزودة بصلاحيات الإكراه.

ونجد تعاريف كثيرة منها تعريف **كاري دي مالبورغ :**" الدولة هي جماعة من الناس مستقرة على إقليم خاص بها ، ولها تنظيم تنتج عنه سلطة عليا للتصرف والأمر والإكراه، ومن زاوية عنصر الإكراه نجد المفكر **ليون دبجي** يقول:" تكون هناك دولة بالمعنى الواسع عندما يوجد في مجتمع اختلاف أو تميز سياسي مهما كان بسيطا أو معقدا بين الناس، فيكون هناك حكام من جهة ومحكومين من جهة أخرى.

ونعرفها كمفهوم عام ومجرد نجد ما دعا اليه الفرنسي جورج بيردو: أن المجتمع المنظم سياسيا والدولة قد نشأ معا، وكل مجتمع سياسي لا بد له من سلطة تقوده وتعمل على تحقيق مصالحه .

[1] دبلة عبد العالي ، **الدولة رؤية سوسيولوجية** ، (القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع ،2004)، ص64.

**الفكر الاشتراكي**[1] :جوهر الدولة هنا مجرد تعبير عن الهيمنة الاقتصادية لطبقة المالكين لوسائل الإنتاج على الطبقات غير المالكة ، فالدولة في نظرهم هي مؤسسة سياسية خاصة ومنفردة تستخدم كأداة بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج الرئيسية والسائدة اقتصاديا لقمع الأغلبية الساحقة وغير المالكة من أعضاء المجتمع وهذا لضمان مصالحها ودفاع عنها حتى تتمكن من إبقاء تلك الهيمنة ، فالدولة في الفكر الماركسي هي نتاج الصراع بين الطبقات بسبب الملكية ، و تعبير عن هيمنة طبقة على طبقة أخرى فهي وسيلة و أداة الطبقة المهيمنة وهي ضامنة لاستمرار هذه الهيمنة والاستغلال للدولة .

**في الشريعة الإسلامية**[2] : الإسلام بصفة عامة يعطي الأولوية والمكانة الأساسية للدين في تكوين وبقاء الأمة ، و الدولة هي جماعة من الناس التي تكون على دين واحد أو طريقة واحدة فإن قلنا الأمة الإسلامية فنقصد بذلك الجماعة التي تدين بالعقيدة الإسلامية ومن المفكرين الذين بحثو في مفهوم الأمة في الجانب الإجتماعي والتاريخي الفرابي وابن خلدون :

**الفرابي:** اعتبر الأمة وحدة طبيعية اجتماعية سياسية متميزة مركزا على عوامل الارتباط ،هذا الاخير هو تشابه الخلق والشيم الطبيعية والاشتراك في اللغة .

**ابن خلدون:** مثله مثل الفرابي تعتبر نظرته موضوعية حيث وضع عوامل مكونة للأمة مثل الأصل الواحد،وحدة البيئة والمناخ والعادات ، وغير ذلك من المميزات والطبائع.

و مما سبق يمكن وضع تعريف اجرائي كالتالي : الدولة هي تجمع سياسي يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق اقليمي محدد ، و بالتالي فان العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة و الشعب و الإقليم بالإضافة إلى السيادة و الاعتراف بهذه الدولة بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية و يمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة لاسيما الخارجية منها.

[1] نصر محمد عارف ، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج** ، ( بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002) ، ص-ص. 264 267.

[2] أمين مشاقبة ، المعتصم بالله علوي ، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد : إطار نظري** ،( عمان ، مطبعة السفير، 2010)، ص.47.

**ثانيا : نشأة الدولة**

يمكن رد ظاهرة الدولة إلى أواخر القرن 15 حيث تكونت الممالك الحديثة في أوروبا بعد زوال عصر الإقطاع الذي ساد القرون الوسطى ، إلاّ أنه لم تكن الصورة الوحيدة لنظام الدولة فقد عرف الإنسان القديم نظام الدولة في إطار نظام المدن السياسية في روما و أثينا و إسبرطا و في الحضارة الفرعونية و بابل و آشور و الهند و الصين القديمة ، غير أن الكثيرين ينكرون على تلك الإمبراطوريات صفة الدولة و هذا بسبب ارتكاز النظام فيها على قاعدة النظام الفردي بحيث تتركز السلطة في يد زعيم أو قائد هو مصدر الإلزام إذ يستمد سلطته من الوحي الإلهي أو القوة ، و يفرض على الناس منطق المصلحة العامة للمدينة بما لا يكون أمامهم إلاّ الطاعة و الخضوع و هذا باستثناء المدن السياسية القديمة عند الإغريق و الرومان ، و كذلك الدولة التي نشأت في بداية الرسالة المحمدية فقد كانت لها نفس الخصائص و السمات الاجتماعية و القانونية التي هي للدولة الحديثة ، رغم ذلك فقد انهارت فكرة الدولة في أوروبا بسقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية بعد غزو القبائل الجرمانية لها ، و أدت إلى نشوء نظام الإقطاعي ، و لم تعرف العصور الوسطى فكرة إسناد السلطة السياسية إلى شخص مجرّد مستقل عن أشخاص الحكم بل كان الفرد يعد تابعا للسيّد الإقطاعي تبعية شخصية ، و الذي يميّز نظام الدولة المعاصرة عن سابقتها في العصور القديمة و الوسطى أنها منظمة قانونية ،أما سوابقها في التاريخ فلم تكن كذلك إذ لم يكن الإنسان قد تصور بعد فكرة الدستور في مفهومها القانوني الملزم المعروف حاليا و كان ذلك أمرا طبيعيا في ظل نظم سياسية تقوم على فكرة الزعامة و اختلاط الدولة بشخص الحاكم ،و هي بعض حقوقه و امتيازاته الخاصة تسنده فيها القوة المادية و عمق تأثير العقائد و التقاليد.

فحين ظهرت التفرقة بين صاحب السلطة و من يمارسها و قام الفصل بين الحاكم و سلطة الحكم و هو ما يسميه بعض الفقهاء بتأسيس السلطة أي قيام الدولة صاحبة للسلطة السياسية و أن الحاكم أصبح مجرد أداة في يد الدولة تمارس من خلاله سلطتها[1].

[1] دبلة ،**مرجع سابق** ، ص68 .

**ثالثا : الدولة الحديثة**

1_ **مفهومها :** الدولة الحديثة دولة ديمقراطية ، ونظامها موضوع تحت المراقبة الشعبية بوسيلتين هما : الإجراء الانتخابي البرلماني والنظام اللامركزي ، ومجموعة الإدارة تخضع من جهة إلى حكومة مسؤولة أمام جمعية منتخبة أو أمام الشعب ، ومن جهة ثانية فإن الأجهزة التمثيلية تلعب دورا متزايدا في الإدارة نفسها ، بدرجاتها المختلفة وفروعها المتعدّدة ، ومع ذلك فإن توسيع الديمقراطية يؤثّر في أعمال الدولة وفي كيانها في الآن عينه ، فهو يوسع مجالها وبالتالي طاقتها.

2_ **نظامها :** في القانون الدستوري غاية الدولة ومهمّتها في ما يسمونه ب "الخيرية " وهذه الأخيرة هي الفضاء الذي تعمل في نطاقه الدولة وفق مبدأ المصلحة العامة، وعلى هذا النحو تكون المصلحة العامة هي المهمة الأساسية للدولة ، وذلك على خلاف الشكل الدستوري الذي تنتظم فيه بنية هذه الدولة ، فالغاية العليا التي تسعى إليها تحقيق الخير العام للذين يعيشون في كنفها[1].

3_ **وظائفها :** يحدّد الخبراء في القانون الدستوري غاية الدولة ومهمّتها في ما يسمونه الخيرية ، هي الفضاء الذي تعمل في نطاقه الدولة وفق مبدأ المصلحة العامة ، وعلى هذا النحو تكون المصلحة العامة هي المهمة الأساسية للدولة الحديثة ، فقد انصرف فقهاء الدستور إلى تعيين وظائفها على امتداد الأزمنة الحديثة ، ثمّ وضعوها ضمن ثلاثة حقول[2]:

**أولا_الوظيفة التشريعية** : وتعني وضع القواعد العامة و الإلزامية الأعمّ من مرسوم تنظيمي ، ومرسوم تشريعي ، كما أن وضع الدساتير يعتبر من الوظيفة التشريعية للدولة.

**ثانيًا_ الوظيفة التنفيذية** :وتعني تنفيذ القوانين وتطبيقها واتّخاذ الإجراءات اللازمة لأعمال الحكم والإدارة، وينظّم هذه الوظيفة القانون الإداري والمالي.

**ثالثًا_ الوظيفة القضائية** :وتعني حلّ النزاعات والخلافات التي تحصل بين الأفراد فيما بينهم أو الأفراد والدولة ، ويهتمّ بتنظيم هذه الوظيفة قانون الجزاء والجنايات.

---

[1] محمد مصطفي ، **نظريات الحكم والدولة** ، (بيروت،مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2017 ) ، ص 135 .

[2] شاهر اسماعيل الساهر، **دراسات في الدولة و السلطة و المواطنة**، ( ألمانيا : برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2017 )، ص51 .

أمّا وظائف الدولة السياسية : فهي ما اختلفت باختلاف العصور والدول والإيديولوجيات الحاكمة ، وقد مرّت على الدولة بالنظر إلى تلك الجهات مراحل مختلف :الدولة الشرطي، الدولة الخدمات ، الدولة المسؤولة عن التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي ، ونتج عن ذلك التمييز نوعين من وظائف الدولة[1]:

1 _ **الوظائف الأساسية** : وهي الوظائف المرتبطة بمفهوم الدولة وسيادتها، وأهم هذه الوظائف عبارة عن الوظيفة الأمنية( من خلال الشرطة والجيش)، والوظيفة العدلية( من خلال السلطة القضائية)، والوظيفة الدولية( كالتفاوض، وإبرام المعاهدات، وإقامة العلاقات)، والوظيفة المالية( كالمبادلات الاقتصادية والسياسية النقدية، وإقرار النفقات والواردات) .

2 _ **الوظائف الثانوية** : وهي الوظائف التي لا ترتبط بسيادة الدولة وتستطيع الدولة أن تتخلّ عنها وتحيل ممارستها إلى جهات أخرى( أي المؤسسات الأهلية) ، كالتعليم العام، والنقل العام، والصحة العامة، وباقي الخدمات العامة.

**رابعا : الدولة الفاشلة**

نظرا لما تستدعيه الدراسة إلزاما علينا الإشارة إلى مفهوم الدولة الفاشلة كالتالي :

1_**تعريفها:** لقد ظل الاختلاف حول إيجاد تعريف دقيق للدولة الفاشلة قائما ، وظل يوصف كمصطلح الدول التي لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها ، فالدولة الفاشلة هي التي تريد عسكرة البلاد ، وتنفق ملايين الدولارات على قنواتها الرسمية التي تقرع طبول الحرب ضد مدن لتعمق مكونات الشعب ، وهي التي تبني جيشا طائفيا تدمج فيه كل من هب ودب من مليشيات الطائفية التي لا تعرف حتى تعاليم المعركة[2].

كما يمكن القول أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تملك القدرة على السيطرة على أراضيها و لا تملك شرعية إتخاذ القرارات العامة وتنفيذها ، و في هذا السياق حددت منظمة صندوق السلام خصائص رئيسية للدولة الفاشلة تمثلت فيما يلي:

[1] شاهر ، **مرجع نفسه** ، ص52 .

[2] كريمة حرباوي،" **الدولة الفاشلة الصومال نموذجيا**"، مذكرة الماستر، (جامعة بسكرة، كلية العلوم ، قسم العلاقات- الدولية،تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، 2016 )،ص18 .

-فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها ، أو فقدان إحتكار الإستخدام المشروع للقوة و السلطة داخل أراضيها.

-تآكل السلطة الشرعية لدرجة العجز عن اتخاذ القرارات الموحدة.

-عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.

-عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل لعضوية في المجتمع الدولي .

2 _ **مؤشرات فشل الدول** : يتم قياس فشل الدولة وفقا لحزمة رئيسية من المؤشرات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والتي تنقسم بدورها إلى أكثر من 100 مؤشر فرعي دال عليها، إلا أن الدراسة ستقتصر على ذكر أهم المؤشرات و هذا ما سيتم توضيحه كمايلي :

أ_ **المؤشرات السياسية** : إن المؤشرات السياسية وهي مرتبطة أساسا بنظام الحكم و النخبة الحاكمة ، وهي تتمثل فيما يلي[1]:

**المؤشر الأول :فقدان شرعية النظام السياسي و تتجلى فيما يلي:**

- غياب المشاركة السياسية نتيجة لانعدام ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات.

-انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله.

- انتشار التظاهرات و العصيان المدني.

**المؤشر الثاني :غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الإنسان ويرتبط أساسا بمايلي:**

- الحكم الديكتاتوري و العسكري.

-الاعتقال السياسي و العنف المدني.

**المؤشر الثالث: غياب الشفافية و المحاسبة السياسية و يظهر ذلك جليا فيمايلي :**

- عدم الإلتزام ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة .

- عدم وجود منظمات و مؤسسات مستقلة .

[1] أمل احمد هاني زكي ابراهيم بيان، **الدولة الفاشلة**،(مصر :جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية، 2017) ،ص 17.

**المؤشر الرابع :تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين**

أي التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها ، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية .

**ب _ مؤشرات اقتصادية:** إن المعايير التي تصنف الدول على أساسها بأنها فاشلة اقتصاديا هي[1]:

- التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة وتشمل التدخل القومي ، وسعر الصرف والميزان التجاري ومعدلات الاستثمار وتقييم العملة الوطنية ومعدل النمو، والتوزيع والشفافية والفساد والتزامات الدولة المالية.

- عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة للمواطنين موازاة مع تدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.

- غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون.

- غياب التنمية الاقتصادية العادلة في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر، وتزايد التزاعات العرقية .

-ركود في الدورة الاقتصادية و إنهيار قيمة النقد الدولي .

- انتشار المعاملات العرفية و إزدياد معدلات الفساد .

- تهميش فئة الشباب التي تعتبر جوهر العملية الإقتصادية بإمكانيتها و قدراتها.

- تفاوت كبير في الطبقات الإجتماعية لتنحصر في طبقتين إحداهما فاحشة الثراء و أخرى مسحوقة ، بالإضافة إلى غياب الطبقة الوسطى التي تعتبر علامة التوزيع الجيد للثروة.

- غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج و الموارد الإقتصادية .

- اللجوء إلى المساعدات الخارجية و القروض دون أن يكون هناك أي تطوير حقيقي ملموس و هو الأمر الذي يترتب عليه مديونية متصاعدة ترهق كاهل الميزانية العامة .

- تصبح الدولة عامل طرد للمشاريع التنموية القادرة على تحريك عجلة النمو الإقتصادي و إستبدالها بمشاريع وهمية لينتفع بها قلة من أصحاب المناصب و السياسيين .

[1] عامر العمران، **الدولة الفاشلة اقتصاديا** ، في pawabet oter.com ، (19 /05 /2020 ) .

**ج _ مؤشرات إجتماعية:** تتضمن مؤشرات رئيسية يتفرع عن كل مؤشر مجموعة من المعايير تتمثل فيمايلي[1]:

- تصاعد الضغوط الديمغرافية اي ارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.

-كثافة المناطق وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الإقتصادية ، حرية تنقل التفاعلات الاجتماعية، والمعتقدات الدينية.

- إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي.

- الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان( التوزيع العمراني الجماعات المختلفة المتنافسة )

-الحركات العشوائية اللاجئين أو التنقل الداخلي تخلق نقص التغذية ، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب، واضطرابات إضافة إلى عملية الإبادة الجماعية مما يؤدي لمشاكل إنسانية و السعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.

-الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في الثأر لدى الجماعات المظلومة .

-الجرائم التي لا يتم معاقبة مرتكبيها في حق الجماعة أو طائفة ما.

-سيطرة أقليمية معينة على الأغلبية.

## المطلب الثاني : اركان و خصائص الدولة

### اولا : اركان الدولة (عناصر الدولة)

من خلال التعاريف المقدمة آنفا نستنتج بأن للدولة أركان ثلاثة هي:

**1_ الشعب**[1] : بديهيا أن الدولة لا يمكن أن تقوم بغير جماعة بشرية تعيش على وجه الدوام في حدود إقليم معيّن ، و إذا كان وجود الشعب يمثل المحور الأساسي لقيام الدولة فإنه لا يشترط أن يبلغ عدده رقما معينا و ثابتا فعدده يختلف من دولة لأخرى فقد يقل إلى بضعة آلاف و قد يصل إلى مئات الملايين.

[1] حسن العطار، **الدولة الفاشلة والهشة**، في http.llelaph.com/web/opinion/2015/1/197570 - (15 / 04 / 2020).

من الناحية القانونية كل الدول تتمتع بنفس الخصائص ، إلاّ أنه من الناحية السياسية و الاقتصادية تعتبر كثافة السكان عاملا هاما في ازدياد قوة الدولة و نفوذها ، و يرى الفقه أن وجود الشعب يعد ظاهرة طبيعية و سياسية ، فالظاهرة السياسية تتمثل في أن أفراد الشعب يقطنون حتما أرضا معينة أما الظاهرة السياسية فتتمثل في خضوع هؤلاء الأفراد لنظام سياسي معين و تجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعة البشرية المكونة للشعب لا يشترط فيها أن تكون متجانسة أو غير متجانسة من الناحية الاجتماعية : اللغة ، الدين ...

2_ **الإقليم**[2] : لقيام الدولة لابد من وجود رقعة من الأرض يقيم عليها أفراد الشعب على وجه الدوام و الاستقرار ، و من ثمة فإن القبائل الرحل لا يمكن أن تشكل دولة لعدم استقرارها في رقعة معينة ، و الإقليم هو النطاق الجغرافي الذي تباشر فيه الدولة سلطتها حيث لا يمكن لسلطتين مستقلتين تتمتع كل منهما بالسيادة أن تجتمع معا في إقليم واحد.

و إقليم الدولة يشمل على ما يلي:

***الإقليم الأرضي** : يتحدد بحدود طبيعية مثل الجبال أو البحار أو بحدود اصطناعية مثل الأملاك الشائكة أو الأسوار أو أي علامات يستدل بها على نهاية الإقليم و يمكن أن يكتفي بخطوط الطول و العرض لتعيين الحد الفاصل بين دولة و أخرى.

* **الإقليم البحري** : يشمل الجزء الساحلي من مياه البحر العامة المجاورة لشواطئ الدولة و كذلك المياه الداخلية في حدودها من البحيرات و الأنهار الداخلية و قد ثار جدل حول تحديد نطاق البحر الإقليمي ، حسم هذا النقاش في إطار اتفاقية قانون البحار 1982 بمسافة 12 ميل بحري.

***الإقليم الجوي** : يشمل الفضاء الذي يعلو كل من الإقليم الأرضي و البحري و لا بد من التفرقة بين طبقتين من الجو ، طبقة الغلاف الهوائي المحيط بالأرض حتى ارتفاع حوالي 1000 كلم فهذه الطبقة تخضع لسيادة الدولة بالكامل ، و اختلف الفقه في تكييف الدولة على إقليمها فذهب رأي على أنه حق سيادة غير أن هذا الرأي منتقد على أساس أن السيادة تمارس على الأشخاص و ليس على الأشياء بينما ذهب في إتجاه آخر إلى تكييف ذلك الحق بأنه حق ملكية لكن هذا الرأي منتقد هو الآخر إذ يتعارض مع حق الملكية

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ،(عمان :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2004) ،ص 23.

[2] **المرجع نفسه** ، ص24.

الفردية للعقارات ، و الرأي الحديث يعتبر الإقليم بمثابة المنطقة الجغرافية التي يحق للدولة أن تستعمل سلطتها داخلها على الأفراد دون غيرها بعبارة أخرى أنه المجال الذي تتحدد فيه سلطات الدولة.

3_ **السلطة السياسية**[1]: تعتبر السلطة السياسية من أهم العناصر في تكوين الدولة حتى أن البعض يعرّف الدولة بالسلطة و يقول بأنها تنظيم لسلطة القهر أو الإجبار ، و يمكن تعريف السلطة السياسية بأنها قدرة التصرف الحر التي تباشر بحكم سموها حكم الناس عن طريق خلق النظام و القانون بصفة مستمرة ، و تتولى السلطة السياسية أداء وظائف الدولة الداخلية و الخارجية و تكون مسؤولة أمام الجماعات الأخرى عن كافة الشؤون التي تتعلق بالإقليم و الشعب ، و لعل الطابع الرئيسي الذي يميّز الدولة الحديثة عن الوحدات السياسية التي كانت موجودة في السابق هو تجميع السلطات في يد حكومة واحدة تملك من الوسائل المادية و القانونية ما يمكنها من السيطرة التامة على الإقليم دون منازعة من أية سلطة أخرى.

**ثانيا : خصائص الدولة**

تتمثل خصائص الدولة في مايلي[2]:

1_**السيادة** : تعريف السيادة : يمكن تعريف السيادة بأنها سلطة سياسية آمرة ، نابعة من ذات الدولة ، و قادرة على تنظيم نفسها ، و على فرض توجيهاتها ، دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها ، فهي في الداخل أعلى لسلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد و الوحدات الداخلية من خلافات ، و هي كذلك لا تخضع ماديا و لا معنويا لسلطة أخرى مهما كان نوعها ، و تقوم سيادة الدولة على عدة خصائص:

- **سيادة شاملة** : يقصد بها لأنها تنطبق على جميع سكان الدولة باستثناء المتمتعين بالامتيازات أو الحصانة الدبلوماسية.

- **سيادة دائمة** : أنها تتعدى في أعمار القائمين عليها و النظام الدستوري الذي تعمل في إطاره.

- **سيادة لا تقبل التجزئة** : و معنى ذلك أنه في الدولة الواحدة سواء كانت دولة موحدة أو مركبة و سواء كانت تأخذ بالنظام المركزي أو اللامركزي فإنها في كل الحالات ذات سيادة واحدة.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ، **الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي**، (القاهرة : مكتبة الآداب ، 2007 )، ص43.

[2] دبلة عبد،**مرجع سابق** ، ص 72.

-**سيادة مطلقة** : أي أن الدولة داخل حدودها تمثل أعلى سلطة عامة لا مكان لسلطة أخرى منافسة لها و أنها خارج حدودها لا تخضع لسلطة أعلى منها.

**2 _ الشخصية المعنوية او القانونية :**

***تعريف الشخصية المعنوية**[1]: هي جماعة من الأشخاص يضمهم تكوين يسعى إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأموال ترصد لتحقيق غرض معين يمنحها القانون صفة الشخصية فتكون شخصا مستقلا و متميزا عن الأشخاص الذين يساهمون في نشاطها أو يستفيدون منها كالدولة ، الولاية ، و الشركات ... تمييزا لها عن الأشخاص الآدميين و البعض عرّفها بأنها تشخيص قانوني للأمة.

و الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية يعني أنها وحدة قانونية مستقلة و متميزة عن الحكام و المحكومين لها طابع الدوام و الاستقرار لا تزول بزوال الحكام و سلطة الدولة و تقوم على أساس تحقيق مصالح الجماعة.

***النتائج المترتبة على شخصية الدولة** [2]:

**1- الأهلية القانونية للدولة** : مادام أن الدولة كائن قانوني قائم بذاته و مستقل عن الحكام و المحكومين لابد أن يسلم لها بقدرات قانونية مستقلة تمكنها ليس من إتيان أعمال مادية فقط ، بل من ممارسة مختلف التصرفات القانونية و هو ما يطلق عليه بالأهلية القانونية ، و بما أن الدولة كغيرها من الأشخاص المعنوية لا تستطيع أن تمارس بذاتها ما تخوله لها أهليتها القانونية من أعمال و تصرفات و إنما يمارس هذه الأعمال نيابة عنها و باسمها أشخاص آدميون و هم الحكام طبقا لما ينص عليه الدستور.

**2-الذمة المالية** : معناه مجموع ما يكون للشخص من حقوق و التزامات مالية ، و باعتبار الدولة شخص قانوني لها ذمة مالية خاصة بها و مستقلة عن الذمة المالية للأعضاء المكونين لها و لممثليها الذين يتصرفون باسمها و من ثم فإن الحقوق و الالتزامات التي ترتبها تصرفات حكام الدولة باسمها و لحسابها لا تعود إلى الذمة المالية لهؤلاء الحكام و لكنها تكوّن حقوق و التزامات لحساب الدولة ذاتها .

**3 -وحدة الدولة و ديمومتها** : المقصود بأن الدولة تمثل وحدة قانونية واحدة هو أن تعدد سلطاتها العامة من تشريعية و تنفيذية و قضائية و كذلك تعدد ممثلي الدولة و تعدد الأجهزة و الأشخاص التي تعبر عن إرادتها و تعمل باسمها لا يغيّر من وصفها كشخص قانوني واحد ، و المقصود بأن الدولة تمثل وحدة قانونية

[1] ثامر كامل، **المرجع سابق** ، ص 31.

[2] **المرجع سابق** ، ص 33 .

دائمة فيعني أن وجود الدولة كشخص قانوني و استمرارها لا يتأثر بتغير الأشخاص الممثلين لها أو بتغير نظام الحكم فيها ، و ما يبرر استمرار الدولة و ديمومتها اعتبارها شخصا قانونيا مستقلا و متميزا في وجوده و حياته عن وجود و حياة الأفراد المكونين له أو الممثلين له و أنها تستهدف أغراضا تتجاوز عمر جيل بذاته من أجيال شعبها.

## المطلب الثالث : نظريّات الدولة و إشكالاتها

احتلّت الدولة على الدوام مكانة محورية في التحليل السياسي ، وصولا إلى المرادفة من دراسة السياسة ودراسة الدولة في أغلب الأحيان ، وتتجلىّ هذه المكانة في إشكالين مهمين يتعلقان بأسس الالتزام السياسي وطبيعة القوة السياسية:

**-الإشكال الأول**[1] :ويخصّ البحث في أسباب الاحتياج إلى الدولة وأسُس الالتزام السياسي :حيث تطُرح نظرية العقد الاجتماعي التبرير الكلاسيكي لنشأة الدولة - من خلال تصوّر شكل الحياة في مجتمع بلا دولة ، أي في حالة الفطرة أو الطبيعة ، وتتّسم هذه الحالة لدى بعض المفكرين( مثل هوبز ولوك )بحروب أهلية و صراعات مستمرّة يخوضها كلّ فرد ، وهو ما يهيِّئ الناس للاتفاق على "عقد اجتماعي" يتنازلون بموجبه عن جزء من حريّتهم من أجل إقامة كيان ذي سيادة يستحيل دونه حفظ النظام والاستقرار، أي ينبغي على الأفراد طاعة الدولة بوصفها الضمان الوحيد ضد الاضطراب والفوضى.

**الإشكال الثاني**[2]: ويخص طبيعة قوة الدولة ، حيث تشكّل النظريات المتنافسة حول الدولة القسم الأكبر من النظرية السياسية ، ويمكن تلخيص أهمّ و جهات النظر السائدة في هذا المجال على النحو التالي:

1 -**الاتجاه الليبرالي** :ينظر إلى الدولة كحكم محايد بين المصالح والجماعات المتنافسة في المجتمع ، وهو ما يجعل الدولة ضمانة أساسية للنظام الاجتماعي ، ومن ثم تضحي الدولة في أسوأ الاحتمالات.

2 -**الاتجاه الماركسي** :يصوِّر الدولة كأداة للقمع الطبقي بوصفها دولة "برجوازية "، أو أداةً للحفاظ على نظام التفاوت الطبقي القائم حتى حال افتراض الاستقلال النسبي للدولة عن الطبقة الحاكمة.

3 -**الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي** :يعتبر الدولة عادة تجسيدا للخير العام أو المصالح المشتركة للمجتمع، من خلال التركيز على قدرة الدولة على معالجة مظالم النظام الطبقي.

---

[1] نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة**: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 264.

[2] **مرجع نفسه** ، ص 266 .

4 -**الاتجاه المحافظ** :عادة ما يربط الدولة بالحاجة إلى السلطة والنظام لحماية المجتمع من بوادر الفوضى ، وهو ما يفسر تفضيل المحافظين للدولة القوية.

5 -**اليمين الجديد** :أبرزَ السمات غير الشرعية للدولة الناجمة عن توسّعها في التعبير عن مصالحها، بغض النظر عن المصالح الأوسع للمجتمع، وهو ما يؤدي غالبًا إلى تدهور الأداء الاقتصادي.

6 -**الاتجاه النسوي** :نظر إلى الدولة كأداة للهيمنة الذكورية ، حيث تُوظّف الدولة الأبوية لإقصاء النساء من المجال العام أو السياسي.

7 -**الفوضوية** :وتذهب إلى أن الدولة لا تعدو أن تكون جهازًا قمعيًا أُضفيت عليه الصفة القانونية كي يخدم مصالح الأطراف الأكثر تمتّعًا بالمزايا والقوة والثراء،و يُجمع فقهاء على أن الخصائص الأساسية المشتركة بين الدول لا تنفي حقيقة تنوُّع هذه الدول في أشكالها وأحجامها ووظائفها.

## المبحث الثاني : عملية بناء الدولة

إن عملية بناء الدولة اكتسبت أهمية كبرى في حقل السياسة العامة ، خاصة مع تغير مفهوم عملية بناء الدولة موازاة مع تلك التحولات ، الأمر الذي أدى إلى وجود تضاربا حول مفهومها ، و نشأتها ، واهم الفواعل لبنائها وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث .

### المطلب الأول :مفهوم عملية بناء الدولة

#### أولا :التعريف

يعد مفهوم عملية بناء الدولة تقليديا وحديثا في آن واحد ، إنّ المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة ، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من الاستعمار ، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة ، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية و الاستعمار الجديد ، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير و هياكل سياسية تقود عملية التنمية ، إلاّ أنّ مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة ، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم ، وكذلك على قضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان و المشاركة ، والإصلاح السياسي والاقتصادي ، و من ثمّ يتوجّب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعياً، لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي[1].

وعليه فإن عملية بناء الدولة هي مسار سياسي بالدرجة الأولى مضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية ، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم ، وبحسب السياق الاجتماعي و الاقتصادي السائد خلال عملية البناء ، و عليه يتضح وجود أبعاد ترمي هذه العملية إلى تحقيقها وفق التباين في السياقات البيئية. بناء على ذلك يمكن القول أن عملية البناء كمفهوم ارتبط بنمط الدولة التي تسعى إلى إيجادها .

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة** ، (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006 )، ط.2 ، ص-ص.353-354.

**ثانيا :الخصائص**

أنّ عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص ، تتقاطع فيها مع المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية ، وهذه المؤشرات تُحيل على المفهوم الإجرائي ، الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية [1]:

1 ــ **العملية** : أي تطور وليست مرحلة أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة ، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها ، مع ملاحظة أنّ النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

2ــ **الديناميكية** : أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها ، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية ، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.

3ــ **النسبية** : كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية و نسق القيم السائدة ، وذلك لأنّ بناء الدولة كعملية لا تتم من فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي و حضاري و ثقافي .

4ــ **الحياد** : من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي و الاجتماعي ) ، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها ، بل هذا ما يُحدّده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.

5ــ **العالمية** : بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة ، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية ، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً.

[1] مينا، محمد نصر، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، ، (الإسكندرية :دار الوفاء لدنيا . الطباعة والنشر،2011 )، ص 29 .

## المطلب الثاني: التطور النظري والمنهجي لمفهوم عملية بناء الدولة

### اولا : التطور المنهجي

انطلاقاً من الفكرة السائدة في حقل المنهجية «المفهوم يُؤسّس للنظرية ، والنظرية هي انعكاس للممارسة ، أيضاً هي بناء مفاهيمي واضح ومُحدّد ومتّسق ضمن نموذج معرفي» ، تُساورنا مساقات واقعية ومعرفية لعملية بناء الدولة ، فقد تحول مفهوم "عملية بناء الدولة" معرفياً من المدرسة الدستورية إلى التحليل النسقي تبعاً لمنطق الثورة العلمية عند توماس كوهن ، ونفس المنطق تكرّر داخل المنعطف ما بعد السلوكي ، ومع مدرسة التحديث والمنظور التنموي أيضاً في المؤسساتية الليبرالية الجديدة ونظريات الخيار العقلاني.

إنّ النظرية التقليدية لعلم السياسة تفترض أنّ وحدتها الدراسية الكبرى هي الدولة، ولكن هذه النظرية تتهاوى الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أنّ حصر البحث السياسي بالدولة هو تضييق له، لأنّ هناك أنظمة سياسية قَبَلِية ، تتجلّى فيها الظاهرة السياسية وتمارس فيها السلطة أو القدرة بدون أن تكون القبيلة دولة بالمعنى القانوني المصطلح عليه ، ويمكن اعتبار هذه النظرية الجديدة ثورة منهجية ، وتكمن الخلفية المعرفية في أنّ النظرة الدستورية التقليدية لبناء دولة المؤسسات ، برزت حينما بدأ المشتغلون بالحقل يركزون جهودهم على البناء الدستوري والمتغيرات القانونية والمؤسسية ، حيث سادت خلال هذه المرحلة ، النزعة المعيارية والنظرية الفلسفية القائمة على النمطية (الشكلية)، والتاريخية ، و لقد كانت المثالية هي السائدة في الطرح نظراً للبحث عن تجسيد دولة القانون التي كان يُعتقد أنّها ستمكّن الفرد الأوروبي أو الأمريكي من تخطي ويلات الحرب العالمية الأولى وما خلّفته على البنية الاقتصادية والسياسية للدولة[1].

### ثانيا : التطور النظري

لقد انطلق ديفيد إيستون في كتابه: «تحليل النظام السياسي» من فرضية أنّ بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية لأنّ النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية ، والغايات التي وُجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج "التحليل النسقي"، فالتأييد أو المساندة قد

[1] إسماعيل ، علي سعد، حسن محمد حسن ، **النظريات و المذاهب و النظم :دراسات في العلوم السياسية**،( السويس :دار المعرفة الجامعية، 2005، ط 2 ) ، ص 109.

تكون مُوجهة للمجتمع السياسي والنظام أو الحكومة ، وهذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند ماكس فيبر ، فالمساندة هي المرادف للشرعية ، من حيث أنّ التأييد يوفر الطاعة والولاء للنظام السياسي ، أما الاعتماد المتبادل الوظيفي بين مكونات النظام السياسي ، فيهدف إلى تحقيق حالة من التوازن السياسي والتكامل والاستقرار.

من جهة أخرى يركز غابريال ألموند على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة ، فيربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبيرالية التي تَبرز صورتها في الديمقراطية «الأنجلو-ساكسونية » ، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحّدة.

أما عن النموذج الاتصالي عند كارل دويتش صاحب : كتاب «عصب الحكومة » فينظر لعملية بناء الدولة على أنها عملية اتصالية مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس. والدولة هي قرار ونظام ضبط ، يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة.

لقد انبعث التأسيس النظري لتحديات وأزمات بناء الدولة ومُتطلبات مواجهتها مع والتر وستون الذي يرى من خلال المنظور التحديثي والتنموي أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية ، فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات[1].

**المطلب الثالث : النظرية السياسية المعاصرة وبناء الدولة**

دُرس الأساس البنائي للدولة بمختلف جوانبه : المؤسسية ، الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية ، القيمية والحضارية ، فالنموذج السلوكي الليبيرالي ، تناول ما يتعلق بالمؤسسة كبناء أو وظيفة معينة ، على استقرارها وتوازنها ، استمرارها ودورها في عملية البناء، أما النموذج الماركسي فركز على البناء الاقتصادي للدولة، لكن المنظور الحضاري الإسلامي اهتم بأبعاد كالقيمة ، الوسيلة والغاية ، والتي تختلف كثيراً عن النماذج السابقة. لكن كل هذه النماذج باستثناء النموذج الإسلامي أهملت العقلنة الشاملة لعملية بناء الدولة ، حيث أنّ العامل الأساسي الذي أصبح يشغل الفكر السياسي الليبيرالي هو أننا نعيش في تاريخ غير

[1] **مرجع نفسه** ، ص111.

منسجم عقلانياً ، بسبب جهلنا بالنظام الكلي الذي يحكم الوجود الاجتماعي والسياسي، ومع بروز مظاهر التفكك في المعسكر الشرقي الاشتراكي في السبعينيات ظهرت حركات فلسفية نقدية وبنائية في أوروبا وأمريكا ، نَزعَ بعضها نحو تجديد الدولة الديمقراطية عن طريق تطوير المفاهيم الماركسية في ضوء تطور وتكيف الدولة الرأسمالية مع مطالب الطبقة العاملة ، بدأت هذه الحركة في ألمانيا مع الأعمال النقدية التي طرحها أعضاء مدرسة فرانكفورت[1] .

وقد بنى هابر ماس نظريته حول الديمقراطية التواصلية على أنقاض نقد الدولة الرأسمالية وأيديولوجيتها التكنوقراطية ، و بنى راولز نظرية العدل كإنصاف على إجراءات صورية اتخذها كمنطق جديد للبناء السياسي والاجتماعي الديمقراطي العقلاني و العادل ، على أنقاض نقد الدولة الليبيرالية في أمريكا وأيديولوجيتها المتمثلة في النظرية النفعية ، وناقش هابر مشكلة شرعية السلطة السياسية كمحور لعملية بناء الدولة ، حيث يرى أن الشرعية في الدولة الرأسمالية الحديثة ، نتجت كأزمة سياسية ، من خلال أزمات اقتصادية واجتماعية تراتبية (أزمة اقتصادية ، أزمة العقلانية ، أزمة الشرعية ، أزمة الدافعية و أزمة التروع نحو النموذج الكاريزمي الذي ينفي بنية النموذج الديمقراطي الدستوري ، و قدّم راولز تصوراً بديلاً لعملية بناء الدولة قائم على مبدأ "العدالة كإنصاف" ، بمعنى الإنصاف شرط إجرائي لبناء مبادئ العدل في الدولة المعاصرة ، فالإنصاف يبدأ من أول إجراء أصلي يحظى باتفاق الشركاء الاجتماعيين وهم بصدد اختيار مبادئ العدل بالإجماع ، بحيث يكون هذا العدل لتقييم الجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع ، ويعني راولز بالجوانب التوزيعية الحقوق والواجبات الملزمة ، وتوزيع الثروات التي هي ثمرة التعاون الاجتماعي كالسلطة والثروة والمعرفة ، ويَعني بالبنية الأساسية الطريقة التي تُنظّم بها المؤسسات الاجتماعية الأساسية في نسق واحد لتصبح مصدراً للتكليف بالحقوق والواجبات ، وتوزيع المنافع الناجمة عن التعاون الاجتماعي ، مثل : الدستور السياسي ، وأشكال الملكية المعتمَدة قانونياً ، وتنظيم الاقتصاد[2].

[1] طاشمة بومدين ، **الأساس في منهجيةتحليل النظم السياسية :دراسة في المفاهيم ، الأدوات ، . المناهج و الإقترابات** ، ( الجزائر :كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع،2011 ) ، ص 43

[2] طاشمة بومدين ، **نفس المرجع** ، ص 45

## المبحث الثالث : معطيات واقعية لعملية بناء الدولة

ان الدولة هي بيئة المجتمع السياسية ، و جزء من بيئته الاجتماعية الشاملة ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي اوسع منها ، لذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات و تقاليد ، وبما تقيمه من علاقات بين الحكام والمحكومين وزيادة قدرة النظام على الاستجابة لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة و المشاركة و التوزيع بما يتضمن عملية بناء المؤسسات و توسيع قاعدة المشاركة السياسية و ترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق أكبر قدر من الاستقرار السياسي.

### المطلب الاول : اهم فواعل عملية بناء الدولة

تعد المؤسسات السياسية مرتكزا أساسيا من مرتكزات عملية بناء الدولة ، ذلك أنها تعطيها طابعها الدائم، و تمكنها من أداء مختلف وظائفها ، ولا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون الحديث عن مؤسسات فاعلة و رشيدة تحظى بقدر معتبر من الشرعية تمكنها من كسب دعم المواطنين و تأييدهم لسياستها ، لما كانت للمؤسسات من الاهمية بمكان فرضت نفسها على دارسي العلوم السياسية ، و كان لزاما على الباحث التقيد بدراسة أهم المؤسسات التقليدية التي كان لها الدور الحاسم في عملية بناء الدولة .

**اولا_ دور المؤسسة الدستورية في عملية بناء الدولة**[1]: فالدستور والقانون هما المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية و المصدر الاول لإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون ويعتبران عنصرا أساسيا في عملية الاصلاح السياسي والقانوني للدولة ،وفق الشروط التالية:

1 _ أن لا يكون هناك تعارضا بين الدستور من ناحية ، والقانون من ناحية أخرى ، فالملاحظ أن معظم دساتير الدول تتضمن مبادئ عامة جيدة ، و بخاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان الا أن القوانين المنظمة لتطبيق تلك المبادئ تتضمن الكثير من القيود والضوابط التي غالبا ما تفرغ المبادئ الدستورية من مضامينها الحقيقية .

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ، **الإتصال السياسي و التحول الديمقراطي**، (القاهرة : مكتبة الآداب ، 2007 )، ص 21

2_ العمل بمبدأ سيادة القانون ، وهو يعني ببساطة تطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو إستثناء لسبب آخر ، و بلغة أخرى فإن سيادة القانون تعني المساواة أمام القانون .

3 _ مراجعة و تصفية الهياكل القانونية و التشريعية المتراكمة عبر فترات ممتدة من الزمن فالمطلوب هو عدد أقل من القوانين وفاعلية أكثر من تطبيقها .

4_ إلغاء القوانين و التشريعات الاستثنائية المقيدة للحقوق و الحريات ، لكن بدون إهمال بعض القضايا السياسية التي تعد من الوظائف الرئيسية للدولة كتوفير الامن في إطار القوانين العادية أو القوانين الإستثنائية ، بشرط أن يحدد بشكل صارم نطاق لتطبيقها.

5 _ تطوير عملية صنع القوانين و التشريعات ( السياسة التشريعية ) ، و إعدادها كعملية فنية ، ومناقشتها و إقرارها كعملية قانونية سياسية ، فتدني مستوى السياسة التشريعية يجعل القوانين مليئة بالثغرات التي تفتح أبواب التحايل عليها و العبث بها.

**.ثانيا_دور المؤسسة البيروقراطية في عملية بناء الدولة** [1]: يعد الجهاز البيروقراطي الاساس الأول للبناء الأساسي في الدولة ، باعتباره الجهاز التنفيذي الذي يعطي للسياسة العامة مضمونا واقعيا ، ذلك لأن أي تغيير يطرأ على البناء السياسي لابد أن يؤدي حتما إلى تغيير في الجهاز البيروقراطي ، والعكس صحيح ، على أساس أن التعبير عن مدى نجاح الدولة أو فشلها في حل مشكلات المواطنين وتوفير الحد الادنى من الخدمات الاساسية لابد و أن يقترن بالاشارة إلى دور الجهاز البيروقراطي في العمل التنموي السياسي ، الذي نجد من مظاهره عملية بناء الدولة خاصة ، و أن ماكس فيبر إعتبر البيروقراطية ظاهرة إجتماعية صاحبت ظهور الدولة الحديثة التي مثلت الصورة الحقيقية لسيادة القانون .

[1] **المرجع نفسه** ، ص 22.

**.ثالثا_دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة** [1]: تعد ظاهرة تدخل الجيش في السياسة سمة بارزة من سمات البلدان النامية ، فقد ظلت المؤسسة العسكرية فاعلة و مؤثرة في الاحداث و رسم السياسات و بناء المؤسسات و إدارة الشأن العام ، وكانت دائما معينة بقضايا بناء الدولة و التنمية و المسائل الامنية و العسكرية ، حيث تفتقد السياسة الاستقلالية والتعقيد و التماسك و التكيف هو الذي يدفع الجيش للانخراط في العمل السياسي و القيام بالثورات و الانقلابات و الضغط على المؤسسات السياسية و الادارية والتشريعية والصحافية ، و سمة التسيس هاته لا تمس الجيش وحده ، ولكنها تطول القوى الاجتماعية كافة التي تتورط بشكل مباشر في النشاط السياسي العام ، حيث تنخرط النقابات في العمل السياسي وكذلك اتحادات الطلابية و الاجهزة البيروقراطية وحين يتدخل العسكريون في الشؤون العامة فهم لا يهتمون بالرواتب أو الترقية فحسب ، على الرغم من أنها واحدة من اهتماماتهم و لكنهم يسعون كذلك إلى توزيع القوة ، و القدرة ، و السلطة ، و النفوذ و المراتب.

**.رابعا_دور وسائل الاعلام في عملية بناء الدولة**[2]: تعرف وسائل الاعلام بأنها أدوات لنقل الافكار و المعلومات و الاخبار بين أفراد المجتمع المحلي والعالمي ، وهي تنوع بين : الاعلام المرئي (التلفزيون) ، و المسموع ( الاذاعة ) و المقروء ( الصحف و المجلات ) ، و إذا ما أضيف الاتصال الموجه ، يتسع المفهوم ليصبح إلى ما يسمى بالاتصال الجماهيري ، أما فيما يخص دور وسائل الاعلام في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي باعتبارها تتويجا لعملية بناء الدولة ، نلاحظ أن الادبيات في هدا المجال انقسمت إلى اتجاهات ثالثة ، وهي أن وسائل الاعلام أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية و الاصلاح السياسي، وهي من يشكك و يقلل من أهمية دور و سائل الاعلام في التحول الديمقراطي ، و ايضا هي من ينظر إلى طبيعة العلاقة بين الاعلام و الديمقراطية بوجهة نظر إعتدالية تعطي للاعلام أدوارا محددة في مرحلة التحول.

[1] **المرجع نفسه** ، ص 24 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 26.

**المطلب الثاني: ابعاد عملية بناء الدولة**

تعد عملية بناء الدولة عملية مركبة تستهدف تحقيق غايات على جميع المستويات والأبنية : السياسية منها ، الاجتماعية والثقافية ، و الاقتصادية وفي هذا الإطار سنركز على ثلاث أبعاد أساسية لعملية بناء الدولة

**اولا : البعد السياسي – الامني**

يعتبر البعد السياسي البنية الأولى لتكريس عملية بناء الدولة من خلال توفر الثقة بين الحاكم والمحكومين ، وشرعية السلطات الحاكمة . خاصة إذا اتصل هذا البعد بالمتغير الأمني المتمثل في منع الاستقرار السياسي للدولة ، هذا الاستقرار الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع ،كما ان ترسيخ عنصر الثقة السياسية يحدث رضا لدى الجماعات و الأفراد مما يفضي إلى بناء شرعية السلطة الحاكمة وفعاليتها وترتيبا على ذلك يدعم الاستقرار السياسي ، ويؤدي بدوره إلى تثبيت ركائز عملية بناء الدولة[1] ، و نستنتج أيضا أن دعائم الإستقرار السياسي ونواقضه مؤشرين بارزين لعملية بناء الدولة أو إنيهارها ، من الزاوية السياسية و الأمنية.

**ثانيا:البعد الاقتصادي**

يعد الرفاه من الغايات الكبرى التي تسعى الدولة لتحقيقها فهي حجر الزاوية في بنائيا الاقتصادي والاجتماعي ، لأنها تعني بإيجاد تنظيم أسس دولة مؤمنة بالرفاهية الاقتصادية أولا، وثانيا وجود مجتمع يتفاعل مع الرفاه على الرغم من ان الهدف في كل هذه الدول هو تقليل التفاوت ما بين فئات المجتمع ، ومحاربة الفقر ، و تحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية ، لكن تتباين النظم ، المؤسسات والوسائل في هذا المجال ، فبعض هذه النظم ومن خلال سياسات الرفاهية ، تعيد صياغة هوية الأفراد ، وتخلق مصالح مشتركة فيما بين الفئات الإجتماعية، لتؤدي في نهاية المطاف إلى تحالفات سياسية ، تدع سياسات الرفاهية أو تضعفها[2].

[1] فؤاد نمرا ، **النموذج التعاوني لدولة الرفاه** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 )، ص 214.

[2] **مرجع نفسه** ، ص 216

**ثالثا : البعد السوسيو_ثقافي**

إذا كان الجانب الاقتصادي في عملية بناء الرفاهية من الأبعاد المادية لعملية بناء الدولة ، فإن هذا يفترض وجود أبعاد غير ملموسة يعكسها المفهوم السوسيو -ثقافي الذي تعكسه إجرائيا عملية بناء الدولة - الأمة ، لكن المشكلة تبرز على مستوى تحديد المفاهيم بخصوص أزمتي الاندماج و الهوية ، من حيث أن الدراسات السياسية الراهنة تتعامل مع هاتين الأزمتين على أنهما الأزمة عينها من جهة ، ومن جانب آخر هناك من يعتبرهما من المؤشرات السلبية التي تدل على فشل الدولة و انهيارها بفعل بروز التعدد في الهويات الثقافية ، و ذلك في سياق انبعاث فكرة بناء الدولة – الأمة في ظل العولمة[1].

**المطلب الثالث : الاشكالات السياسية التي تعيق عملية بناء الدولة**

التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة هي كثيرة نذكر منها[2]:

**أولا_ الدولة :** أهم محور على مستوى الدولة ، هو دور الدولة في عملية التنمية الشاملة ، التي تتداخل من أجل التنسيق ما بين المنظومة الإقليمية والدولية ، في هذا الصدد طرحت العديد من الإشكاليات الرئيسية من أبرزها : (كيف ينبغي لنا إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها ، بما تقتضيه عملية بناء دولة مستجيبة لاحتياجات المواطن في سياق تحديات التغير المستمر في النظام المحلي والإقليمي والعالمي).

**ثانيا_ النظام السياسي :** لقد تم التركيز على مرونة النظام أي (قدرته على التكيف مع الاضطرابات والحفاظ على وظائفه الأساسية دون تغيير) ، لذلك لابد أن يتم تقييم مرونة أي نظام بناءًا على قدراته في أداء وظائفه ، رغم تعرضه لمداخلات غير اعتيادية وصدمات استثنائية.

[1] **مرجع نفسه** ، ص 218

[2] رعد عبد الجليل مصطفى خليل ، حسام الدين علي مجيد ، **نموذج الدولة _الامة التقليدية في مواجهة ازمتي الاندماج و الهوية** ،(المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 33 ، جانفي 2013)، ص 125 .

**ثالثا_ الفرد :** تسعى الدولة المتقدمة إلى رفع مستوى الثقافة السياسية بين أفرادها ، وذلك في سياق عملية بناء الفرد ، الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة النموذج ، ويتم ذلك بواسطة بناء قدرات المواطنين لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية ، بشكل علمي وواقعي ويضمن تجاوزها ،

ولا يتم ذلك الا بالوصول بالفكر العام للفرد إلى درجة القدرة على التمييز بين الواجبات والحقوق ، وذلك في سياق جعل الفرد الإنسان محور هندسة الحكم في الدولة ، ويبدو واضحا غياب أي نشاط تتبناه الدولة لرفع المستوى الإدراكي والثقافي للفرد ، بما يضمن الوصول إلى مجتمع نوعي فاعل في تعزيز ومساندة عملية بناء الدولة.

**خلاصة الفصل الاول**

أكدت لنا دور الظروف التي تنشأ فيها أي دولة في صياغة نمط التنظيم السياسي والاقتصادي لها انطلاقا من أنها تعكس اللحظة التاريخية التي تبلورت فيها العلاقة السياسية الموجودة داخل المجتمع و التي تعبر عن حقيقة مصيرية عما إذا كانت الدولة نتاج لتناقضات المجتمع أم أنها نتاج لتناقضات السلطة ، بحيث إذا كانت نتاج لتناقضات المجتمع فهي تعكسه و يكون شكلها استجابة لتنظيم هذه التناقضات أما إذا كانت نتاج لتناقضات السلطة فهي لا تعكس إلا الفئة الحاكمة و كيفية تنظيم وحفظ مصالحها.

كما ينبغي الاتجاه إلى إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة ، لأنه لم يبقى حبيساً للنظريات المهيمنة في النموذج الليبيرالي ، فالنيوليبيرالية تفترض أنه بدلاً من بناء الدولة ، يجب الحديث عن إعادة بناء الدولة ، خاصة في دول العالم الثالث ، لأنّ هذا المفهوم ، في الأخير ، هو متغيّر حسب السياقات التاريخية والثقافات الإنسانية ، فرغم الدراسة النظرية لهذه الظاهرة إلاّ أنها لم تستوفي الشروط الإجرائية ، على هذا الأساس قامت النظرية السياسية المعاصرة بتوليف مستويات التحليل في براديم جديد أساسه العدل والشرعية ، لأنّ هذه القضايا هي من صميم احتياجات الفرد الراهنة داخل المجتمع .

# الفصل الثاني

# ليبيا ما بعد القذافي: تحديات بناء دولة

عرف النظام السياسي الليبي عبر التاريخ العديد من الأحداث التاريخية و السياسية ، التي تمثل في مجملها البيئة التي جعلت منه نظام فريدا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، أو من الناحية السياسية أو القانونية ، و تجسد ذلك من خلال إبراز العديد من الأحداث التي رسمت الملامح العامة للنظام و جعلت له خصائص مغايرة لباقي الأنظمة سواء على الساحة الإقليمية أو القارية أو العالمية ، وبعد نهاية حقبة الاستعمار التقليدية في منطقة شمال افريقيا بما فيها الدولة الليبية التي نالت استقلالها واسترجاع سيادتها الوطنية ، فقد انتقلت من مرحلة الاستعمار الأجنبي إلى مرحلة ما بعد الاستعمار بالدخول في نظام الحكم الملكي السنوسي ، ثم المرحلة القذافية في سنة 1969 واستحواذه على السلطة التي دامت أكثر من 40 عاما اي الى غاية 2011 في ظل النظام الديكتاتوري في البلاد بقيادة معمر القذافي ، حيث يعتبر صانع القرار لكل الدولة فوضع الدولة الليبية تحت التسمية الجماهرية الليبية العربية الاشتراكية ، وأثناء هذه المرحلة من الحكم الديكتاتوري عان أفراد الدولة من مختلف المشاكل تعددت وتزايدت في كل مرحلة من ممارسة العنف والقتل والحرمان ومن هذا المنطلق سيتم دراسة في هذا الفصل كل ما يخص دولة ليبيا نظريا و مفاهيميا وذلك في ثلاثة مباحث ، خصص المبحث الاول لدراسة ماهية الدولة الليبية ، اما المبحث الثاني سيدرس فيه النظام الليبي و اسباب انهياره ، والمبحث الثالث سيدرس فيه تحديات بناء الدولة و التعايش السياسي و المجتمعي في ليبيا.

## المبحث الأول :دراسة جيوبوليتيكية لدولة ليبيا

### المطلب الأول : جغرافية دولة ليبيا

#### أولا : الموقع الجغرافي لدولة ليبيا

هي دولة عربية تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقا والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب ، وتبلغ مساحتها ما يقرب من 1.8 مليون كيلومتر مربع ، وتعد رابع أكبر دولة مساحةً في أفريقيا ، وتحتل الرقم 17 كأكبر بلدان العالم مساحةً ، عاصمتها هي طرابلس والتي تعد أيضا أكبر مدن البلاد، تقع في غرب ليبيا ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد الذي يتخطى ستة ملايين نسمة .أما ثاني أكبر مدينة فهي بنغازي ، وتقع في شرق ليبيا بعدد سكان يصل إلى 700،000 نسمة.

ليبيا تمتد على مساحة كبيرة مما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة ، وتقع بين خطي عرض 19 درجة و 32 درجة شمالا ، وخطي طول 9 ° و 26.E ° ، الساحل الليبي هو أطول من أي بلد أفريقي مطل على البحر الأبيض المتوسط، اذا يبلغ طوله 1،770 كيلومتر ( 1،100 ميل) . حيث يوجد جزء من البحر الأبيض المتوسط شمال ليبيا يسمى البحر الليبي ، اما المناخ الغالب في أغلب مساحات البلاد جاف وبين الصحراوي وشبه الصحراوي. يستثنى من ذلك المناطق الشمالية التي تتمتع بمناخ معتدل وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط.[1]

الصحراء الليبية[2]: تغطي الصحراء الكبري اجزاء واسعة من الاراضي الليبية ويستثني من ذلك شمال شرق وشمال غرب البلاد الصحراء الليبية تغطي جزءا وسعا من ليبيا ، وبينها مساحات شاسعة قاحلة للغاية وفي بعض الأماكن ، قد تمر سنوات دون هطول أمطار ، وحتى الأمطار في المرتفعات جنوب البلاد نادرة الحدوث قد تصل أحيانا لمرة واحدة كل 5–10 سنوات ، قد ترتفع درجة الحرارة في الصحراء الليبية لدرجات شديدة الارتفاع ، هناك عدد قليل من الواحات المتناثرة الصغيرة غير المأهولة ، ترتبط عادة بالمنخفضات الكبرى ، كمجموعة الواحات في الكفرة، وتازربو ، وتعترض انبساطة المسطحات الشاسعة سلسلة من الهضاب وسلاسل جبلية في وسط الصحراء الليبية ، وبالقرب من مثلث الحدود الليبية المصرية السودانية.

---

[1] فضل ابراهيم الاجواد ، المدخل الى جغرافيا النقل في ليبيا ، ( القاهرة ، الدار العربية للنشر و التوزيع ، ط2 ، 2008 ) ص73.

[2] مرجع نفسه ، ص 75 .

ثانيا : اقتصاد دولة ليبيا

الموارد الطبيعية [1]: النفط ، الغاز الطبيعي ، الجبس. يعتبر النفط والغاز مصدرا الدخل الرئيسيين فى البلاد. وتبلغ احتياطات النفط فى ليبيا 47 مليار برميل مما يجعلها تتصدر الدول الافريقية فى هذا المجال يشكل النفط نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الاجنبي و 60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الاجمالي .

- تنتج ليبيا 1.6 مليون برميل يوميا من النفط وتعتزم زيادة انتاجها الى 2 مليون برميل يوميا بمعدل انتاج النفط 1.6 :مليون برميل/يوم ، وذلك من احتياطي مؤكد قدره : 47 مليار برميل.
- معدل انتاج الغاز 399 :مليار قدم| 3 وذلك من احتياطي مؤكد قدره: 52.7 ترليون قدم| 3.

- الميزانية في اغلب السنوات
- الإيرادات : 36.34 مليار دولار
- الإنفاق العام : 24 مليار دولار
- الدين العام : 8% من اجمالي الدخل القومي 4.5 مليار دولار
- الصادرات : 38.5 مليار دولار
- الواردات : 10.4 مليار دولار
- أهم الصناعات:الحديد والصلب – الأسمنت ومواد البناء – الصودا الكاوية – أسمدة اليوريا – الصناعات البتروكيماوية الاخرى.
- أهم المنتجات الزراعية:الشعير – القمح – الطماطم – بطاطس – زيتون – الخضراوات – الفواكة – اللحوم.

[1] شهيرة ، "نبذة عن ليبيا " ، في :https://mawdoo3.com ( 12 سبتمبر 2019 ) .

- سياسة الدعم: يجري فى ليبيا دعم اسعار السلع الغذائية الاساسية ، ويتم ايضا دعم اسعار الوقود والكهرباء كما أن خدمات التعليم والصحة تقدم مجانا .

المطلب الثاني: تركيبة المجتمع اللّيبي

ساعدت تركيبة المجتمع الليبي القبلية على إنقاذ البلاد من التفكك الاجتماعي بعد انتفاضة فيفري 2011في ظل غياب مؤسسات الدّولة وأجهزتها وانهيار النظام السياسي ، فقد كان النسيج القبلي المتماسك الذي تسوده قيم التضامن الاجتماعي والقيم الدينية المعتدلة التي ترفض مختلف أشكال التفرقة والتشدد حصنا منيعا ضد تفكك المجتمع وانهياره ، وتعود جذور القبائل الليبية إلى العرب بدرجة أولى وإلى الامازيغ بدرجة ثانية. ومن أهم القبائل الليبية مايلي [1]:

_الاشراف : تتمركز في مدينة " ودان " و " زويلة " وسط ليبيا وهم من سلالة علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وهم منتشرون ايضا في معظم انحاء ليبيا.

_ الورفلة :تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت احدى الولايات الثلاث قبل الوحدة في الجنوب و الجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس كما يعيش عدد من فارادها بمناطق بنغازي و سرت .

_ القذاذفة:وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي و تتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد و سرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس و تعتبر هذه القبيلة الاكثر تسليحا بين القبائل الليبية .

_المقارحة : تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في وسط الغربي لليبيا و ينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي ابعده القذافي عام 1993 و كذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي و عبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي و تعتبر هذه القبيلة ايضا من اكثر القبائل الليبية تسليحا

_ ترهونة : وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة و تتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس و ينتمي الى هذه القبيلة واسع من القنوات المسلحة الليبية .

_ ورشفانة : تعتبر احدى اكبر القبائل الليبية و تتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس نظرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية .

[1] عطوي ، عبدالله ، السكان والتنمية البشرية ، (بيروت ،دار النهضة العربية ، 2004) ، ص19 .

_ زناتة : وهي قبيلة كبيرة امازيغية تنتشر في مختلف دول المغرب العربي و تتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي .

_ الطوارق : وهي قبيلة امازيغية تقطن الصحراء الكبرى ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة "غات" باقصى الجنوب _ اولاد سليمان : وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز اساسا في مناطق سرت و فزان ولها فروع في كل من مصر و تونس وحتى في تشاد و النيجر .

_ العبيدات و البراعصة و العواقير و المساميز وهي قبائل تعيش في اقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الاخضر.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في ليبيا ويشكل العرب و البربر اغلبية السكان 97 و 3 من اجناس مختلفة والدين الاسلامي هو دين الدولة اما التعليم في ليبيا بجميع مراحله مجاني ، وترتبط القبائل رغم تعددها بعلاقات مصاهرة ومصالح متينة يصعب اختراقها أو تمزيقها، وقد حاول نظام معمر القذافي كثيرا استغلال هذه التركيبة القبلية من خلال انتهاج سياسة اللعب على موازين القوى القبلية واستمالتها لصالحه في مسعى لإحكام نفوذه وسيطرته على الدولة، فقد كان يقوى قبيلة ويضعف أخرى وفق خطة تهدف إلى تنفيذ مخططاته وإحكام قبضته السياسية على المجتمع[1].

وتمثل قيم الاعتدال والتسامح ونبذ مختلف أشكال التشدد طبيعة تدين المجتمع الليبي الذي يتبع % 95منه المذهب المالكي الأشعري الوسطي وهو ما جعل من الليبيين شعبا ميالا بطبعه إلى قيم الإسلام السمحة والوسطية.

المطلب الثالث : المقومات الاقتصادية في ليبيا

يمثل إنتاج وتصدير النفط العماد الرئيسي للاقتصاد الليبي منذ بدء الإنتاج عام 1961 ، ومثلت قيمة الصادرات النفطية نسبة 96 % من مجمل قيمة الصادرات السلعية الليبية في العام الماضي ,كما حققت الإيرادات النفطية نسبة 88.6 % من إجمالي إيرادات الموازنة , واستحوذ قطاع النفط على نسبة 55 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وساهم في استيعاب جانب من العمالة سواء في عملية الإنتاج والتصدير أو في صناعات المشتقات البتروكيماوية المرتبطة به ، وإن كانت نسبتها قليلة , كما

[1] مرجع نفسه ، ص21 .

تتزايد أهمية مكانة ليبيا على خريطة النفط الدولية بوجود 47 مليار برميل بها كاحتياطيات مؤكدة ، مما أهلها لاحتلال المركز الثامن دوليا في حجم احتياطيات الخام وبنسبة 4.4 % من الاحتياطيات الدولية[1]

اولا :إنتاج ليبيا النفطي

وحسب بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، بلغ حجم إنتاج ليبيا من الخام في العام الماضي 1.474 مليون برميل يوميا لتحتل المركز الخامس عشر دوليا ، ويصل نصيبها من إنتاج النفط الخام على مستوى العالم إلى 2.1 % ، إضافة إلى إنتاج 350 ألف برميل يوميا من المشتقات البترولية ، وتم استهلاك 271 ألف برميل من النفط الخام محليا رغم بلوغ طاقات التكرير المحلية 380 ألف برميل يوميا ، مما يشير إلى بلوغ نسبة الاستفادة من الطاقات المتاحة للتكرير 71 % فقط ، وأتاح استهلاك نحو 18 % من إنتاج الخام محليا وجود كميات كبيرة متاحة للتصدير بلغت 1.170 مليون برميل يوميا من الخام ، مما أتاح لليبيا احتلال المركز الثالث عشر دوليا في تصدير الخام بنسبة 2.2 % من الصادرات الدولية ، إضافة إلى تصدير 136 ألف برميل يوميا من المشتقات البترولية.

ويتضمن التوزيع النسبي للصادرات النفطية حسب الدول استحواذ إيطاليا على 32 % ، تليها ألمانيا بنسبة 14 % ، والصين وفرنسا بنسبة 10 % لكلتيهما ، وإسبانيا (9 %) والولايات المتحدة ( 5 %) والبرازيل ( 3 %) وباقي الدول الأوروبية ( 13 %) وباقي المنطقة الآسيوية ( 4 %). وتحتفظ المؤسسة الوطنية للنفط بنسب ملكية في رؤوس أموال الشركات البترولية العاملة في ليبيا تتراوح بين 50% إلى الملكية الكاملة كما هو الحال في شركتي الخليج العربي وسرت[2].

[1] شهيرة ، مرجع سابق .

[2] عطوي ، مرجع سابق ، ص22 .

**ثانيا : إنتاج ليبيا من الغاز**

**أن إنتاج وصادرات ليبيا من الغاز الطبيعي فليس لها التأثير والانتشار الدولي ، حيث لا تصدر الغاز إلا لدولتين فقط هما إيطاليا وإسبانيا ، كما يتراجع موقعها الدولي في إنتاج الغاز إلى المركز الـ 33 ، وفي كميات تصديره إلى المركز العشرين دوليا ، وفي احتياطياته إلى المركز الـ 23 وبنسبة 8 % من الاحتياطيات الدولية.**

**ورغم حصول إيطاليا على النصيب الأكبر من صادرات الغاز الليبي فإن تلك الكمية لم تمثل بالنسبة لواردات إيطاليا من الغاز سوى نسبة 13 % من إجمالي وارداتها من الغاز الطبيعي من بين تسع دول تستورد منها الغاز ، أما إسبانيا فلم تمثل وارداتها من الغاز الليبي سوى نسبة 2 % من وارداتها من الغاز الطبيعي الذي تستورده من 11 دولة تتصدرها كالجزائر ونيجيريا ، الأمر الذي يشير إلى محدودية التأثير الليبي في سوق الغاز الطبيعي الدولية الذي تتجه أسعاره أصلا إلى التراجع بسبب زيادة المعروض[1].**

[1] شهيرة ، مرجع سابق .

## المبحث الثاني: النظام الليبي وأسباب انهياره.

### المطلب الأول : نبذة تاريخية لمعمر القذافي.

ولد معمر القذافي في سنة 1942 ،أصبح حاكما لدولة ليبيا منذ الانقلاب العسكري عام 1969 إلى مرحلة حلول الثورة الليبية في 2011 والتي أطاحت بحكمه ، ودامت فترة حكمه 42 عاما فهي المرحلة الأطول في تاريخ ليبيا ، توفي في 20 أكتوبر 2011 ، دخل معمر القذافي فترة الحكم في ليبيا مباشرة بعد الإنقلاب العسكري على الملكية الدستورية بعد أن أطاح "الملك إدريس" الذي كان الملك الوحيد على ليبيا وهذا بقيادة مجموعة من الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الأحرار" ، قد تحرك القذافي مباشرة ليضع بصمته على البلاد حيث أكّد بحزمه على السيادة الليبية ، كما قام بوضع الحد لإستغلال القوات الجوية الأمريكية لقاعدة "ويليس إيرفيلد" في عام 1970 ، فإتخذ خطوات لترسيخ سيطرته على اقتصاد الدولة وذلك من خلال تأميم حيازات الشركات الأجنبية في قطاع النفط ، وقام القذافي بإزالة كل جميع ملامح ما اعتبره ممارسات رجعية مرتبطة بالماضي فألغى البرلمان الوطني وكذلك عدة مؤسسات أخرى مرتبطة بالملكية ، كما قام بتأميم المصارف الخاصة عام 1970 وبشكل عام انتزع السلطة من أيدي النّخبة الاقتصادية الصغيرة في البلاد ، كما أطلق على نظام حكمه عام 1977 اسم " الجماهيرية " وكان يشغل بنفس منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة منذ عام 1969 ،وهو أحد من حكام العرب الذين أتوا للحكم في النصف الثاني من القرن العشرين ،كما أثارت أفكاره التي طرحها كثيرا من الجدل والاستهجان داخل وخارج ليبيا خاصة استثماره بالقرار في البلاد ، لما يزيد عن أربعين عقود ، وكذلك اعتماده على قمع الحريات العامة[1].

نشر القذافي أفكاره في كتابه الأخضر على أساس فكر جماهيري بمشاركة السلطة والذي اعتمد فيه على مزيج من الأنظمة الحديثة والقديمة ، ومن خلاله أكّد على أنّه لا يحكم وإنما يقود ويتزعم على هذا الأساس كانت أفكار القذافي وحياته التي خلقت ديكتاتورية بمعنى الكلمة .

[1] زردومي علاء الدين ، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي ، مذكرة الماجستير ،( بسكرة ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق السياسية ، وقسم العلوم السياسية ، 2013) ،ص ص 91 –92.

ومنذ 02 مارس 1977 بناءا على طلب القدافي اعتمد مؤتمر الشعب العام إعلان عن إنشاء السلطة الشعبية وحل الجمهورية العربية الليبية لتحل محل محلها الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية على أساس دولة الجماهيرية رسميا ، أي قيام النظام الجماهيري المتمثل في اللجان والمؤتمرات الشعبية في ليبيا الأعلى كانت مع القرارات الرئيسية يقترحها مسؤولون حكوميون أو القذافي بحد ذاته والتي تتطلب مواقف المؤتمرات الشعبية التي اعتبرها في هذا الإعلان أن هذه الأخيرة هي لسد حاجات ليبية لكل القرارات السياسية بحث قام بالحضر على جميع المنظمات السياسية وكذلك فرض الحضر على مختلف الجماعات بما في ذلك الأحزاب السياسية ، النقابات المهنية والنقابات العمالية المستقبلية ، وكذلك النقابات النسائية[1].

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في ليبيا بعد الاستقلال

بعد احداث الفاتح من سبتمبر 1969 التي قامت بها اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الاحرار بقيادة معمر القذافي التي تم على اثرها الغاء الملكية في ليبيا ، عرف النظام السياسي تحولات جذرية خاصة من حيث مؤسساته وكان ذلك عبر مرحلتين هما:

اولا :الفترة من 1969–1976[2]

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة انتاج مؤسسات جديدة تاثرات بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في :

– مجلس قيادة الثورة : هو بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية يمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم .

– مجلس الوزراء : هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية والادارية الرئيسية في ليبيا ويتشكل ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة .

[1] مرجع نفسه ،ص 94.

[2] الصديق محمد العاقل و اخرون ، معالم الحضارة الاسلامية في ليبيا ، (القاهرة :الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008 )، ص51 .

– الاتحاد الاشتراكي العربي: تاسس كاطار للمشاركة السياسية دون اعتباره الاتحاد حزبا سياسيا وتقوم فلسفة هذا التنظيم على انه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة .

– اللجان الشعبية : جاءت هذه اللجنة بعد اعلان الثورة الشعبية في 5 افريل 1973 وذلك من خلال خطاب القاه العقيد معمر القذافي في مدينة زوارة وحسب معمر القذافي فان اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة.

–السلطة القضائية : في 28 اكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى والشريعة الاسلامية.

ثانيا :الفترة من 1977 _ 2011[1]

عرفت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية اذ تم الغاء المؤسسات الحكومية باطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحلت محلها هيكلة مختلفة تماما تحت اسم " سلطة الشعب "وقد نص اعلان سلطة الشعب على ان السلطات الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي في الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

عرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة : المؤتمرات الشعبية الاساسية ، المؤتمرات الشعبية غير الاساسية ، الاتحادات والنقابات والروابط المهنية ، اللجان الشعبية ، مؤتمر الشعب العام ، اللجان الثورية ، المؤسسة القضائية ، المؤسسة العسكرية ، المؤسسة الاعلامية

المطلب الثلث : أسباب انهيار النظام اللّيبي.

في ظل الأحداث التي ظهرت مختلف الدول العربية من مصر إلى دولة تونس من الاحتجاجات وإثارة الشعب ضد الحكومة وأنظمتها الاستبدادية التي عانت منها الشعوب ولكن لم تسلم ليبيا من هذه الثورة و سرعان ما أكدتها كون الشعب اللّيبي الذي عان من نفس الظروف والأوضاع السيئة ولعدة عقود طويلة دامت أكثر من 40 عام بسبب دكتاتورية معمر القذافي ، وخلفت هذه الثورات والاحتجاجات هناك أسباب جد ا مقنعة لإثارة هذه الثورة ولعل أننا سنتوصل إلى دراسة الأسباب والعوامل التي أدت الى الاهتزازات الشعبية ضد النظام معمر القذافي في دولة ليبيا[2].

[1] المرجع نفسه ، ص 51 .

[2] تقرير الشرق الأوسط ، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقية والشرق الأوسط :فهم الصراع في ليبيا ، تقرير الشرق الأوسط ، ( تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ، 6 جوان 2011) ،ص 05.

اولا_ الأسباب الاجتماعية[1]: التهميش القبلي وعدم تحقيق السلم: إن النظام الليبي في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جرما ، ورغم أنه كان في وقته استعمل القبيلة لتكريس سلطة خاصة من خلال قبيلة القذاذفية ، و نسج تحالفات مع قبائل أخرى لتدعمه من أجل الحفاظ على سلطته ، فهذه القبائل عانت لمدة عقود طويلة في عهد القذافي بتهميشها من كافة الحقوق ، فالخطاب القومي العربي الذي حمله القذافي لمدة سنين يحمل في طياته إقصاء تام لهذه الأقليات وحقوقها السياسية والثقافية والاجتماعية ، وهذه الأقليات كانت لا تتجاوز 10 %من سكان ليبيا.

ثانيا – الأسباب الاقتصادية[2]: الأسباب الاقتصادية ضمن الأسباب التي أدت إلى تأجيج الشعب ضد النظام القذافي وحكومته كون الدولة تتمتع بموارد وإمكانيات هامة ، التي لا تتوافق مع الأوضاع الشعبية التي يعاني منها من سوء المعيشة والأوضاع المزرية المتردية وذلك لأسباب مختلفة والتي نحاول ذكر بعضها كما يلي:

– فما يميز دولة ليبيا على المستوى الاقتصادي هو كونها دولة بترولية غنية ، رغم هذه الإمكانيات إلاّ وأن المستوى المعيشي هو مستوى بدائي ودنيء والمتقشف لأغلبية الأسر والمجتمعات اللّيبية بالإضافة إلى ضعف البنيات التّحتية مع رداءة الخدمات الاجتماعية.

– بالإضافة إلى ضعف الشديد للقطاع الخاص المحلي باستثناء القطاع غير المنظّم الذي يتعايش مع عدد كبير من الليبيين والعمالة المهاجرة ، وغياب أية سياسة التوزيع الاقتصادي الذي يتميز بقلة ضعف الإنتاج والتصنيع رغم كل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع والتي تتوفر عليها دولية ليبيا و التي تمكنها بتطوير القطاع الصناعي.

_ أن التحولات الاشتراكية راكمت الكثير من المشاكل الاقتصادية التي أوصلت النشاط الاقتصادي إلى حالة الشلّل ، كان لها أكبر أثر على تدني مستوى المعيشة لدى شريحة واسعة من اللّيبيين ارتبطت بشكل مباشر في تحول غالبية السكان على الدولة من خلال ارتباط مصدر رزقهم بالمرتبات

[1] فضل ، مرجع سابق ، ص78.

[2] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى ، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية ، مذكرة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، قسم الجغرافيا، 2015 ) ، ص30 .

والمعاشات التي تصرف من الخزانة العامة أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام، والتي أخفق معظمها في النجاح بالمعايير الاقتصادية المعروفة.

ثالثا – الأسباب السياسية : على صعيد العوامل والأسباب التي تتعلق بالنظام السياسي و بنيته التي ساهمت في تحريك الثورة على نظام القذافي ، يمكن استخلاصها على النحو التالي[1]:

1 –انسداد سياسي هيكلي : إذ أن المؤتمرات واللجان الشعبية لم تعمق المشاركة المجتمعية في السياسية التي أتى بها القذافي من ممارسة الجماهير ممارسة الحقوق السياسية بطريقة مباشرة والتي كانت فقط حبر على ورق رغم محاولة إقناع الشعب ، إلاّ وإن ذلك لم يثبت واقعيا ، فهذه الهياكل نفسها لها دورا محدودا في تحديد توجهات وسياسة الدولة ، بحيث كل القرارات لا يهدف عليها إلاّ بعد موافقة القذافي الذي يحتكر السلطة ،

بالإضافة إلى توريث السياسية والأمن ، إذ أن الزعيم الليبي أطلق العنان لأبنائه في أن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلد ، وكأنه يقيم هيكل غير رسمي بموازاة المؤسسات الرسمية بما أضعفها ، كسيف الإسلام الذي نظر له على أنه الوجه الإصلاحي ، هيمن على ملف السياسة والإصلاح في مؤسسات الدولة بينما سيطر معتصم وخميس و المساعدي على الملفات الاقتصادية والأمنية.

هناك أيضا أسباب سياسة هامة ، أولها الثورة القومية و ثانيها عدم وجود المساواة والعدالة الاجتماعية ، بالإضافة إلى كرامة المواطنين والهوية الوطنية كون معمر القذافي ضد الإمبريالية الدولية قبل محاولة النظام التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة .

2 _ مجزرة سجن أبو سالم : مجزرة أبو سالم التي وقعت في 29 يونيو 1996 ، حيث يصل عدد ضحاياها إلى ما يقارب 1269 معتقل ، وتعدى هذه المجزرة إحدى أبرز القضايا التي ألعبت مشاعر الثورة الليبية التي أطلقت في عام 2011 ، وتعمد معمر القذافي بأمر قتل العديد من السجناء إعداما في سجن أبو سالم الواقع في طرابلس وأطلقوا النار عليهم بدعوى تمردهم في السجن ، التي وصل عدد القتلى من طرف الجيش ما يقارب 1200 قتيلا ، البعض منهم دفن في ساحة السجن وحسب التحقيقات مع المتورطين في هذه المجزرة أكدوا أن الجثث بعضها نقل إلى مقابر جماعية وأخرى تم التنقيب عليها بعد عدة سنوات وثم طحنها وتكسير العظام ثم حرقها لكي لا تكتشف هذه المجزرة[2].

[1] تقرير الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص 06 .

[2] عبد الناصر عز الدين بوخشيم ، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقتها بالنمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، (جامعة ، الاسكندرية ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، 2013 ) ،ص 52 .

## المبحث الثالث : اضطرابات بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا

دراسة التحديات التي تواجه التعايش المجتمعي والسياسي الناجمة عن أزمة بناء الدولة والتحول الديمقراطي في ليبيا بعد السابع عشر من جانفي 2011 وانعكاس التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي الليبي منذ الاستقلال عام 1951 على هذه التحديات و الأزمات .

### المطلب الأول: عقبات بناء دولة ليبيا

#### اولا : إعادة تنظيم الدولةالليبية

لعل أكبر عقبة تواجه الحكومة في عملية أعادة تنظيم الدولة هي طبيعة المواطنين الليبيين التي كان لنظام القذافي المطاح به ، والذي امتد أكثر من أربعين عاما ، تأثيرا سلبيا على شخصياتهم وسلوكياتهم ، وساهمت الثورة وطابعها الدموي في خلق أحقاد وعداوات بين القبائل التي كانت تؤيد القذافي وبين تلك التي كانت تحاربه ، مما نتج عنه ميل إلى الثأر والانتقام أو تحسب منه وزاد من قدر التشوه النفسي ، كما أن وجود السلاح في أيد المواطنين من أجل الدفاع عن أنفسهم، أشعرهم بمزيد من القوة والغرور و الاستعلاء ، ويضاف إلى ذلك أن اعتماد حياة المواطنين الل يبين على ريع البترول كنشاط اقتصادي وحيد تقريبا ، جعل لديهم عزوف عن العمل ، باعتبار أن حصولهم على حقهم في ريع البترول يغنيهم عن العمل وبذل الجهد فيه ، ويكفل متطلبات معيشتهم ، و من يقيم مشروعات زراعية أو تجارية أو أحد أنشطة الخدمات منهم لزيادة موارده ، كان يعتمد فيها اعتمادا كاملا على العمالة الأجنبية ، مما يجعل نشاطه أقرب إلى مفهوم اقتصاد الريع منه إلى النشاط الانتاجي، فضلا عما رسخه النظام السابق من مشاعر عنصرية بين السكان في شرق البلاد وغربها وجنوبها ، كل هذه العوامل مجتمعة أثرت على الشخصية الليبية ، ويتساوى في ذلك من نال حظا من التعليم مع من تعثر في تعليمه ، وجعل انضباط الشخصية الليبية للنظم والقوانين صعبا [1] ، والممسكون بالسلطة حاليا في

[1] أبو شهيوة مالك ، تحديات بناء الدولة ما بعد الدكتاتورية ومتطلبات نجاح عملية التحول الديمقراطي الحالة الليبية،مجلة عراجين ،( الإصدار الثاني ، العدد التاسع ، 2016)، ص 67.

ليبيا ، هم من نسيج هذا المجتمع ، ويحملون قدرا متفاوتا من هذه الصفات السلبية ، سواء تلك التي ترجع إلى ما قبل الثورة أو التي نتجت من خوض غمارها.

وبالتالي لا يمكن القول ، اذا سلمنا بذلك ، بأنهم يتمتعون بكفاءة كبيرة في التسيير والقدرة على حل ما يواجههم من صعوبات وتحديات مع وجود كوابح ومعيقات نفسية تحد من إمكانياتهم الذاتية التي يفترض أن تكون متاحة لهم بفضل التعليم والثقافة والخبرة المهنية التي يتوفرون عليها.

ثانيا : مفهم التعايش السياسي و اثره على ليبيا

1_ تعريف التعايش[1] : هو في جوهره تعلم العيش المشترك وقبول التنوع ، والسمة الرئيسة في تعريف التعايش هي العلاقة مع "الآخر" والاعتراف بوجوده ، حيث إن الاعتراف المتبادل شروط ضروري للتعايش المشترك ، سواء على المستوى الفردي أم المجتمعي أم السياسي . ولقد برز مفهوم "التعايش السلمي" أولا في إطار العلاقات الدولية والصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال خمسينيات وستينيات القرن الفائت ، ويستند على الدعوة لأن يكون الصراع بين القطبين المتنافسين صراعا سلميا ولا يتم اللجوء إلى استخدام القوة والحرب ، وهو يرتكز على الأسس التالية: الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، وأخيرا المصالح المتبادلة ، وبالنظر إلى واقع الانقسامات والصراعات العرقية والطائفية والقبلية و الجهوية والسياسية في عدد كبير من دول العالم المعاصر ، وتأثير هذه الانقسامات والصراعات على الاستقرار المجتمعي والسياسي وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فقد تنامت الأدبيات التي قامت بتطبيق مفهوم التعايش على العلاقات بين مكونات المجتمع الواحد والدولة الواحدة.

وعلى هذا الأساس ، أصبح التعايش أحد مرتكزات الدولة المدنية الديمقراطية ، وعنصرا جوهريا في بناء السلم والأمن المجتمعي والأهلي،ويتعين التعايش في اكتشاف المساحات المشتركة بين الأطراف المختلفة ، وهذه المساحات المشتركة تمثل الجسور الممتدة ونقاط اللقاء بين كل الأطراف ، ويستلزم

[1] مرجع سابق ، ص 69 .

التعايش السياسي تطوير نظام الحكم ومؤسساته وقوانينه بحيث يمكنها استيعاب أشكال التنوع والتعدد الاجتماعي والسياسي ، وتعزيز حظوظ التعايش المجتمعي والسلم والأمن الأهلي .

2 _ تحديات التعايش في ليبيا ( أزمة بناء الدولة ): منذ خمسينيات القرن العشرين ، شغلت قضايا التخلف والتحديث والتنمية حقل السياسة المقارنة ، وتعددت وتباينت مقاربات دراسة التنمية السياسية بتعدد وتباين المنظورات الفكرية لأنصار هذه المقاربات ، بحيث أصبح هناك منظور ليبرالي للتنمية ومنظور محافظ للتنمية ومنظور راديكالي للتنمية تختلف بشكل كبير في مقدماتها وعملياتها ونتائجها ، وبحسبان طبيعة موضوع هذه الورقة فإن المقاربة المناسبة لتناول تحديات التعايش في ليبيا هي المقاربة التي تركز على مشاكل وتحديات بناء الدولة الحديثة الديمقراطية المدنية وتحقيق التنمية السياسية ، وأعني بذلك منظور التحديث والتنمية السياسية الذي اهتم بشكل مباشر ، عبر صياغته لمجموعة من الافتراضات والتصورات ، بمحاولة تفسير أنماط تطور المجتمعات والدول المختلفة بصفة عامة ، ومجتمعات ودول العالم الثالث بصفة خاصة ، وتحولها الديمقراطي[1].

وغني عن البيان ، أن الأوضاع الحالية في ليبيا تشي بغياب يكاد يكون كاملا لمؤسسات الدولة وعوز تام للأمن والقانون وبالتالي للسلم المجتمعي والآمان الأهلي ، وأن المجتمع والدولة الليبية تواجه الآن معظم أزمات بناء الدولة في وقت متزامن ما يفاقم تأثيرها و مترتباتها ، فالملاحظ أن هناك تساؤلات كثيرة حول الهوية ، ومشاكل ملحة حول الشرعية ، وعوز واضح في تغلغل مؤسسات الدولة ، وعجز كبير في قدرات الدولة التوزيعية ، وشكوك حاضرة حول جدوى المشاركة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي واتجاهاته.

[1] محمد نجيب بوطالب ، الابعاد السياسة لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية : مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليّبية ،( معهد الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، أكتوبر 2011 )،ص 05.

**المطلب الثاني:أزمات بناء الدولة في ليبيا**

**1– أزمة الهوية [1]: يعتمد نجاح النظام السياسي في مواجهة تحديات التنمية والتحول الديمقراطي في قدرته على خلق درجة عالية من الاندماج الأفقي ، أي بناء الأمة أو تشكيل هوية وطنية مشتركة من مجموع الهويات الطائفية والعرقية و الجهوية والقبلية الأولية ، ولا يعني وجود الهوية الوطنية و علويتها على سواها من الهويات الأخرى بالضرورة إلغاء أو إقصاء أو تجاهل أو هجر كل مصادر الانتماء الأخرى ، بل يعني ضرورة استيعابها ضمن إطار الانتماء والهوية الوطنية ، وما يميز الهوية الوطنية عن الهويات الأخرى جمعيها أنها هوية عامة وجامعة ترتبط بالكيان السياسي للدولة ، بينما الهويات الأخرى هويات جزئية تحت–وطنية ، فلا سبيل لترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية إلا إذا اقتصرت أهمية وتأثير الولاءات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية على المجال الخاص، وسادت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة.**

**و كان تشكُل الهوية من منظور الهوية الوطنية الليبية الجامعة تشكلا مشوها حيث تكونت الولاءات والانتماءات من عناصر مناطقية و جهوية وقبلية تحت–وطنية ومن مكونات قومية وإسلامية فوق–وطنية ولم يكن ذلك ضمن هوية وطنية ليبية جامعة ، بل على حسابها وضدها في كثير من الأحيان.**

**ولقد أطلت هذه الأزمة برأسها من جديد ، فقد أثارت الانقسامات على المستوى النخبوي التي شاعت بعد ثورة جانفي فتنا و مشاحنات ما فتئت تسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي ، فسؤال الهوية في الحالة الليبية لم يحسم بعد ، أقله على مستوى النخب السياسية والفاعلين على الأرض ، ويتضح ذلك على سبيل المثال من الانقسامات الحالية في المجتمع الليبي بين جماعات ومناطق تتمسك بهوياتها المحلية وتجعل لها الأولوية على الهوية الوطنية الليبية ، وبين جماعات التطرف الإسلامي التي ترفض الاعتراف بالهوية الوطنية والدولة الليبية من الأساس وتدعو إلى هوية إسلامية فوق–وطنية[2].**

[1] المغيربي ، زاهي الحصادي ، نجيب ، التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات و مآلات وفرص ، بحث مقدم لأعمال ندوة حول الانتقال الديمقراطي ، (تونس،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس **2014**) .

[2] المغيربي، زاهي و الحصادي ، مرجع سابق .

2– أزمة الشرعية: ليس في وسع أي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلاً ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية ، والشرعية مفهوم يصعب تحديده وقياسه ، غير أنه يمكن فهمه بصورة أفضل إذا ما جزئ إلى ثلاثة مكونات [1]:

. الشرعية الجغرافية : وتعني أن الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حدودها الإقليمية أو لا يعارضونها إلا عبر الوسائل الدستورية ، إذا لم يحس الأفراد والجماعات بشرعية الإطار الجغرافي للدولة فسوف تتعرض العمليات السياسية الديمقراطية للتهديد ، وفي ليبيا ظهرت دعاوى إرهابية متطرفة ترفض فكرة الدولة ، بل ترفض عملية التحول الديمقراطي بمجملها، بسبب عمليات التهميش التي مارسها النظام السابق ، واستمرارها بعد ثورة فبراير ، ظهرت دعاوى انفصالية ، وفي الحالتين ثمة تشكيك صريح أو مضمر في شرعية الإطار الجغرافي للدولة والهوية الوطنية المشتركة.

. الشرعية الدستورية: وتشير إلى القبول العام للقواعد التي تحدد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها ، ويمثل تأسيس القواعد الدستورية أحد أصعب جوانب عملية الديمقراطية لأن عملية التحول الديمقراطي تفتح المجال لمدى واسع من المصالح المتنوعة والمتعارضة ، وتعكس الأحداث الأخيرة وصراعات الهيأة التأسيسية عمق الخلافات حول طبيعة الترتيبات الدستورية ونوع نظام الحكم المنشود– فيدرالي أم غير فيدرالي ، ملكي أم جمهوري ، برلماني أم رئاسي– وغيرها من الخلافات التي تكاد تعصف بمكونات العيش المشترك.

. الشرعية السياسية [2] : وتشير إلى المدى الذي يعتبر المواطنون وفقه أن لدى السلطات القائمة الحق في تولي السلطة ، ويمكن إقرار أن الحكومة تتمتع بشرعية سياسية عندما تعكس نتائج الانتخابات التنافسية تفضيلات الناخبين وفقاً للقواعد والترتيبات الدستورية و المؤسسية ، غير أننا لا نعدم وجود من يشكك في أحقية نظام الحكم القائم في المرحلة الانتقالية في تولي السلطة لمجرد أن حزبه أو عشيرته أو ميلشيته لم يرض على توليه إياها ، في زمن الاضطرابات الأمنية لا تكفي تفضيلات

[1] محمد ، مرجع سابق ،ص 06 .

[2] بسيكري السنوسي ، الأزمة الليبية ودول الجوار ، مركز الجزيرة للدراسات في http://studies.aljazeera.net/ar/reports .html (17/02/2019) .

الناخبين لتحديد القائمين على إدارة الدولة ، وحين تخسر بعض التيارات السياسية عبر صناديق الاقتراع ، قد تلجأ إلى صناديق الذخيرة لتذود بها عن مصالحها.

3– أزمة التغلغل[1] : يرتبط مفهوم التغلغل بقدرة الدولة على أداء وظائفها الاستخراجية والتنظيمية ، وتنجم أزمة التغلغل عن عجز الدولة ومؤسساتها عن أداء وظائفها وممارسة أدوارها على كامل الامتداد الجغرافي للدولة وعلى كل المستويات وحيال كل الجماعات بصورة تتسم بالفاعلية والكفاءة ، وبالنظر إلى أن المؤسسات الاستخراجية والتنظيمية تشكل أساس إدارة أي دولة حديثة ، فإن تدني القدرات الاستخراجية والتنظيمية للدولة يحد من إمكانية التغلغل في المجتمع جغرافيا ووظيفيا ، ويقلل من إمكانية سيطرتها وتنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، و هذا واضح من النظرة السريعة الخاطفة للأوضاع الحالية في ليبيا تدني قدرات الدولة في مجالي الاستخراج والتنظيم ، حيث توجد حكومات عاجزة عن الحكم ، وسلطات تعوزها السلطة ، ومجالس تشريعية غير قادرة على الحسم ، ورغم الميزانيات الضخمة المخصصة والمصروفة ، فشلت المجالس التشريعية والحكومات المتعاقبة في وضع حلول ناجعة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني الليبي ، ومعالجة مشاكل المركزية ، ومواجهة الإرهاب ، والتعامل مع انتشار السلاح ، ويمثل بناء الجيش الوطني إشكالية كبيرة تواجه سلطات الدولة.

4– أزمة التوزيع [2] : يقصد بالأداء التوزيعي قيام مؤسسات الدولة بتخصيص مختلف أنواع السلع والخدمات والامتيازات والفرص للأفراد والجماعات في المجتمع. ويمكن قياس الأداء التوزيعي ومقارنته وفقا لحجم ما يتم توزيعه ، ووفقا لمجالات الحياة الإنسانية المتأثرة بهذه المنافع ، ووفقا للقطاعات السكانية المستفيدة من هذه المنافع ، ووفقا للعلاقة بين الاحتياجات الإنسانية والتوزيعات الحكومية التي تهدف إلى الاستجابة لهذه الاحتياجات ، ويعتمد الأداء التوزيعي للدولة على حجم الموارد ومصادر التمويل المتاحة لها ، وبحسبان أن ليبيا تنتمي إلى صنف الدول الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على مورد ريعي وحيد وهو النفط ، فسوف يتم التركيز في الجزء المتبقي من هذا القسم

[1] المغيربي، ، مرجع سابق .

[2] بسيكري ،مرجع سابق .

على السياسات الاقتصادية الريعية للدولة الليبية خلال العقود الأربعة السابقة لانتفاضة فبراير 2011 والسنوات التي تلتها.

ولم تتميز السياسات الريعية بعدم الكفاءة الاقتصادية فحسب ، بل قوضت أيضا شرعية الدولة وقللت من قبول عدم المساواة ، وشجعت السلوك ضد– الاجتماعي والفساد المالي والإداري والسياسي ، ومع محدودية البدائل غير السياسية لتحسين المكانة والدخل ، أصبح الصراع من أجل القوة والسلطة حادا وعنيفا في الغالب ، وتمت عرقلة التنمية السياسية والاقتصادية ومؤسسة عمليات بناء الدولة ، وقد استمرت النخب الحاكمة بعد فبراير 2011 في اتباع نفس السياسات الريعية للنظام السابق ، واستخدمت الموارد النفطية في تشكيل التحالفات وتكوين الميلشيات ، وأصبحت في واقع الأمر رهينة لهذه الميلشيات المسلحة ، ووصل الفساد بكل أشكاله إلى مستويات غير مسبوقة[1].

المطلب الثالث:الأوضاع الأمنية و الاقتصادية التي تعيق بناء الدولة في ليبيا

أولا : الأوضاع الأمنية

التحدي الأمني الأكثر خطورة على مستقبل ليبيا ووضعها الراهن حيث انه نقل عن وزير الدفاع الليبي الجويلي قوله على إثر تنصيب الحكومة الليبية أن من بين أهم التحديات التي تواجهها الحكومة الجديدة توحيد فصائل الثوار تحت راية المجلس العسكري ، وكانت الحكومة قد حددت موعد لتسليم الثوار أسلحتهم إلا أن ذلك لم يتحقق ولم يتخلوا عن أسلحتهم مما أجبر الحكومة الليبية على التراجع ، ويحاول الحكام المؤقتون في ليبيا إقناع الآلاف من مقاتلي الميليشيا بالانضمام إلى الجيش والشرطة والخدمة المدنية لمحاولة تفكيك القوات التي يسيطر عليها قادة متنافسون لهم ولاءات لأقاليم معينة.وقال ناكر وزعماء ميليشيا آخرون أنهم يريدون ضمانات بأن رجالهم سيحصلون على مقابل سخي من الحكومة قبل تسريحهم.

[1] عبد الناصر ،مرجع سابق ،ص 61 .

ومازال بقايا مؤيدي القذافي يتآمرون على الدولة فقد نشرت وكالة رويت ران ان رئيس مجلس ثوار طرابلس و مقاتليه احتجزوا تسعة مؤيدين للزعيم المخلوع معمر القذافي كانوا يتآمرون لتفجير شبكة كهرباء طرابلس ، وتم العثور معهم على متفجرات مع المحتجزين اشتروها من السوق السوداء وان التحقيق يجري معهم. وذكر أن عددا من العصابات المؤيدة للقذافي عاد إلى العاصمة يوم السبت في استعراض لقوة بما يهدد البلاد ، وقد يكون في قوله بعض المبالغة لتبرير استمرار مليشياته العسكرية التي ما زالت تتمتع بسلطة كبيرة في ليبيا ، وتطبق القانون بنفسها في مناطق عديدة ، وتقيم حواجز على الطرق وتعتقل مشتبها بهم رغم وجود قوة شرطة رسمية[1].

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية والمالية

تعتمد ليبيا إلى حد كبير على قطاعها النفطي ، الذي أمن لها عائدات بنحو 45 مليار دولار في 2010 ، ويمثل نحو 95 % من صادرات ، ولجأت الحكومة إلى تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط وذلك من خلال تأسيس الهيئة الليبية للاستثمار ، فيما تذهب النسبة المتبقية لصادرات المواد الكيماوية المرتبطة بالصناعة النفطية ، كالميثانول و الايثيلين و البروبيلين و السماد والحديد ، وتشير التقديرات إلى أن الجماهيرية الليبية كانت تصدر نحو مليون و 100 ألف برميل من النفط الخام يومياً معظمها إلى أوروبا ، وحققت ليبيا فائضاً في ميزانية العام الماضي بلغت 12 مليار دولار نظراً لارتفاع أسعار النفط ، وتقدر قيمة استثمارات الشركة الليبية للاستثمار ما بين 60 و 80 مليار دولار مستثمرة خارجياً في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية ، وقامت بمعظم استثماراتها من خلال صناديق الاستثمارات الخاصة ، وعينت البنوك الأوروبية والأميركية لإدارة هذه الاستثمارات.كما أنها ساهمت في 67 شركة في العديد من دول العالم ، وإذا أضيفت إليها استثمارات البنوك الليبية فإن قيمة الاستثمارات الليبية تقدر بأكثر من 80 مليار دولار ، والمشكلة أن الكثير منها قد لا تستطيع الحكومة الليبية تتبعه والحصول عليه ، خاصة تلك التي توجد خارج أوروبا والولايات المتحدة.

[1] يوسف ، مرجع سابق ،ص 45 .

وبعض الأموال استثمرت في صناديق ومحافظ دولية مما يجعلها استثمارات عالية المخاطر لوجودها في دول تعاني.من أزمة مالية خانقة ، هذا فضلا عن غياب الشفافية في استثمار الأموال الليبية من لدن مؤسسات الاستثمار الليبية[1].

ويقدر أن بعض الاستثمارات الليبية لم يتم استثمارها باسم الدولة ، رغم أنها اعتمدت على أموالها ، وإنما استثمرت باسم القذافي وأفراد عائلته وبعض أقاربه وأعوانه. وينطبق هذا على استثمارات الساعدي في إيطاليا ، وسيف القذافي في بريطانيا وسويسرا ، وعدد من الدول الأوربية الأخرى. كما ينطبق على استثمارات أحمد قذاف الدم في مصر وسوريا وبلدان أفريقية.

وقدمت الحكومة الليبية مؤخرا عن طريق محاميها إلى النائب العام المصري بلاغا يحمل رقم 11273 لسنة 2011 قبيل نهاية الشهر الماضي ضد احمد قذاف الدم المنسق العام للعلاقات المصرية الليبية السابق ومحمد عبد الجواد نائب رئيس المصرف العربى الدولي وعضو ليبيا المنتدب وعلى ماريا سفير ليبيا السابق وكافة مسئولي شركة الاستثمارات الليبية الخارجية بمصر مطالبا بمنعهم من التصرف في أموالهم وكذا أموال الشركات والتحفظ عليها. حتى يتسنى لحكومة ليبيا معرفة مصير الأموال الليبية داخل مصر[2].

ثالثا: فشل بناء دولة ليبيا

تعيش ليبيا حالة من التخبط السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي منذ ثورة فيفري 2011 ،ولا يمكن القول عن دولة ليبيا أنها دولة فاشلة دون أن تكون هناك مؤشرات تؤكد فشلها، حيث تختلف هذه المؤشرات بين مؤشرات سياسية وإقتصادية و أخرى إجتماعية.

[1] عبد الناصر ،مرجع سابق ،ص 61 .

[2] مرجع نفسه ،ص 63 .

**1 : مؤشرات سياسية**

**لو طبقنا بعض مؤشرات الفشل السياسية على دولة ليبيا، فسوف نجد أن الكثير من مؤشرات الدولة الفاشلة متوفرة فيها في المرحلة الراهنة، حيث تتخلص مظاهر الفشل السياسة فيما يلي[1] :**

**غياب الدولة الليبية الرسمية وتحولها لكيانات ميليشياوية قبلية ومناطقية وأخرى السلاموية ظلامية تتصارع على السلطة والنفوذ والمغانم، وهي مؤشرات متبثة في تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا ونجد فشل الحكم السياسي ، فيتمثل في فقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية وضعف الثقة في المؤسسات حيث أشارت التقارير السنوية الصادرة عن " Economiste Intelligence Unit "التي تستعرض من خلالها مستوى الديمقراطية في 167 دولة حول العالم إلى التراجع التدريجي لدولة ليبيا في مؤشر الديمقراطية[2] .**

**و ما يميز الأوضاع الليبية الداخلية حاليا هو استمرارية الصراعات حيث مازالت الحكومة المؤقتة تخوض صراعا عسكريا في الغرب والشمال مع حكومة الإنقاذ والوفاق في الجنوب، وتصنف الجماعات العسكرية المنطوية تحتها في خانة الإرهاب ، كذلك مازالت حكومة الإنقاذ تسيطر على العاصمة وأعلنت انقلابا في أكتوبر 2016 على حكومة الوفاق واستولت على مقر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وبعض الوزارات لأنها تخشى من الاستبعاد من التسويات السياسية التي تمت في ذلك الوقت ولا أحد يستدعيها في ذلك ، أما على مستوى الخارجي لليبيا فمازال كل طرف له مصالح متناقضة وهذا لن يؤدي لنجاح أي حل جذري للصراع إن لم تكن تسوية مؤقتة تمنع نشوب أي صراع مجددا .**

---

[1] أحمد حسان، مفهوم السيادة والدولة الفاشلة ، في http://www.khiyam.com/news/php?articlell. – (13 / 03 / 2020) .

[2] اشتيوي مفتاح الجدي، دولة ليبيا( الفبرايرية )والانزلاق إلى منطق الإنهيار ، في source : rcmlibya.wordpress.com ,cdn.ampproject.org، (23 / 04 / 2020) .

روسيا تريد الدخول على خط الأزمة واستغلالها كورقة ضغط على أوروبا بدعم حفتر ويمكن القول أن أقصى ما تسعى إليه التسويات والمفاوضات يقضي على مصالح الجميع ويصب في خانة الجماعات الإرهابية ، حيث تستمر الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة التي أصابت ليبيا إذ تنافست حكومتان على الشرعية والسيطرة على البلاد ، وفي ظل غياب دولة مركزية قوية وانتشار السلاح بشكل كبير علاوة على المخاطر الإرهابية التي أحدثها تمركز عدة تنظيمات تتبنى الفكر المتطرف مثلا : أنصار الشريعة في عدة مناطق في البلاد واتخاذها قاعدة لشن هجمات في الداخل والخارج ، حيث باتت في منعرج خطير وسط مخاوف من إمكانيات الفشل في إنقاذ البلاد من الانهيار .

2 :مؤشرات اقتصادية

مع تصاعد أعمال العنف والتوتر السياسي تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا بشكل غير مسبوق ، حيث يوجد مصرفان مركزيان أحدهما في مدينة البيضاء القريبة من طبرق شرقا والآخر في العاصمة طرابلس غرب البلاد ، وحيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الإيرادات النفطية بنسبة 50% منذ جوان 2014 علما بأن الاقتصاد الليبي يقوم على قطاع النفط ،كما توقفت مشاريع التنمية.

وقد تفاقم الوضع الاقتصادي بعد توجه بعض الميلشيات نحو ما يعرف بحرب النفط عبر قصف وتدمير آبار النفط الذي يعد عصب الاقتصاد في ليبيا ، وازداد الوضع تأزما و تضرر القطاع النفطي في البلاد بشكل كبير بعد استهدافه من قبل الجماعات المسلحة ومنها جماعة " فجر ليبيا"، ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة في الأسبوع الأول من فيفري 2015 منطقة " الهلال النفطي " منطقة منكوبة نتيجة لتردي الأوضاع الإنسانية فيها ،إثر الهجمات التي تشنها بانتظام مليشيات " فجر ليبيا " وتزعم هذه الأخيرة أن هجماتها التي أطلق عليها اسم " عملية الشروق" تتم بناء على تكليف من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته بهدف السيطرة على الهلال النفطي،والذي يضم مدن بنغازي وسرت وتتوسط المسافة بين بنغازي وطرابلس ، حيث انه بعد ثورة فيفري واعتمادا على تقديرات النفط المرتفعة في أعوام 2011،2012 و 2013 ونتيجة لارتفاع سقف الطموحات الشعبية بعد الثورة بسبب شيوع مفهوم خاطئ يشير إلى أن الاقتصاد الليبي اقتصاد غني، اذ طرأت زيادة هائلة على جانب الإنفاق العام

في الميزانية العامة وشهد عام 2013 أضخم ميزانية حكومية في تاريخ ليبيا في عهد رئيس الحكومة علي زيدان ، حيث أن الزيادة في النفقات العامة لم تكن في باب التنمية فهذا ما كان يفترض أن يكون[1] .

وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في حجم النفقات إ لا أن قطاعات رئيسية مثل قطاعات الإسكان والكهرباء والمياه والنقل والمواصلات لم تشهد أي تطور ملحوظ بل زادت تردیا وتدهورا ، هذا من جانب النفقات العامة ، أما من جانب الإيرادات فإن 93% من الإيرادات العامة لتمويل الميزانية هي إيرادات نفطية ،وفي منتصف عام 2013 أصيبت الإيرادات النفطية بانتكاسة بسبب إغلاق موانئ وحقول النفط إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية سنة 2014 ، والنتيجة عجز مالي كبير في الميزانية تم تمويليه بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي. أيضا الإيرادات غير النفطية كالرسوم الجمركية التي كانت من أهم الموارد المالية شهدت هي الأخرى انخفاضا غير مسبوق في تاريخها، هكذا فشلت السياسة المالية وانتشر الفساد في القطاع العام مما أدى إلى ظاهرة التهرب الضريبي ، إضافة إلى المبالغة في الإنفاق التسييري وتقديرات خاطئة عند أسعار النفط[2] .

ويوما بعد يوم تتفاقم أزمة السيولة ويزيد عجز الميزانية وغلاء المعيشة بسبب ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، ويعاني الليبيون سنة 2018،2019 من انقطاع الكهرباء وتشكل الطوابير أمام المصارف التي تفتقد إلى السيولة ، إضافة إلى تدهور الرعاية الصحية ونقص الأدوية ، وفي ظل الفوضى وانهيار مؤسسات الدولة والرقابة على الحدود والنظام الجمركي يتفشى تهريب السلع والأسلحة والمخدرات وهذا التهريب لا يخ رب الاقتصاد الليبي و حسب ، بل تصل مضاره مباشرة إلى الأسواق التونسية والجزائرية القريبة من الحدود الليبية إضافة إلى أوروبا.

[1] إبراهيم محمد، الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار، في www.libyaalkhabar.com ،(23 / 04 / 2020) .
[2] مرجع نفسه .

**3 : مؤشرات اجتماعية**

**لقد عرفت الأوضاع الاجتماعية بعد الثورة تدهورا كبيرا وظهرت إشكاليات اجتماعية ، من أهمها الصراع القبلي بين القبائل والصراع العنصري بين العناصر من عرب وبربر وزنوج وظهور الصراع الجهوي بين الأقاليم الليبية خاصة بين الشرق " برقة " والغرب " طرابلس" ، وهذا عائد إلى قيام نظام القذافي بالعبث بالتركيبة الاجتماعية خلال العقود الأربع الماضية وذلك بإدخال عناصر أخرى بعملية التجنيس وتعمد القذافي في زرع الفتن بين المدن والقبائل بهدف الاستقراء ببعضها على بعض عن طريق جهاز أمني متخصص تابع للأمن الداخلي والفراغ الأمني والسياسي والفكري في ليبيا بعد الثورة[1].**

**و من الم لاحظ أن بعض الأطراف السياسية والفكرية في ليبيا حاليا قد استغلت هذا الصدع الاجتماعي في تنافسها، ولقد أثر هذا الصراع في الأوضاع في ليبيا كما أن مؤسسات الحكم التي تشكلت لم تتفرغ بشكل كامل لإقرار البيئة المؤسسية والتشريعية المناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية ،كنتيجة لما سبق انتشرت ظاهرة التفكك الأسري في ليبيا بشكل كبير مما يهدد بتأثير خطير على المجتمع سيكلف ليبيا أكبر مما كلفتها الحرب والنزاعات في حال لم تجر مواجهته وتزايدت حالات العنف الأسري وتحول نمط الجريمة في ليبيا إلى نمط المنظمة المعتمدة على تدبير وتنظيم يخطط لعمليات تهدف إلى الإضرار بالمجتمع بشكل خطير[2].**

[1] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، تقرير حول العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام **2011** ،(ليبيا:طرابلس ،ديسمبر 2019)، ص2 .

[2] المرجع نفسه ، ص **03** .

## خلاصة الفصل الثاني

بعد دراستنا للمكونات التاريخية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية لدولة ليبيا وصلنا إلى نتيجة أن الدولة الليبية هي دولة ثرية خاصة من ناحية إنتاج الموارد الطبيعية منها النفطية الهامة ، التي قد تمكنها من التقدم ، وضمان أفضل فرص العيش لشعبها ، ولكن نظرا لطبيعة النظام السياسي الليبي ، وحكامها على رأسهم القذافي أدى الى انتشار الفساد بشتى أنواعه وسوء تسيير أمور الدولة ، وطغيان المصالح الذاتية على المصالح العامة مع سيادة النّظام الديكتاتوري التّسلطي وأصبحت الدولة في وضع متردي ، مما أدى بالشعب اللّيبي للاستعمال غضبه وثوراته ضد النظام المتّسلط الذي أدى إلى انهياره وإسقاطه ومحاولته استبداله بنظام عادل يعمل على صوت حقوقه السياسية الاقتصادية و الاجتماعية ، وتحقيق نظام ديمقراطي ومحاولة بناء دولة جديدة.

# الفصل الثالث

# الاضطرابات الامنية

# وانعكاساتها على بناء دولة

يشكل الاضطراب الأمني في ليبيا تحديا للمسار بناء الدولة، وقد أدى التركيز على معالجة القضايا الأمنية إلى التأخر في إيجاد آليات لتطوير العملية ، ورغم توفر رؤية لمعالجة الاختلال الأمني،إلا أن غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوى المؤثرة في القرار السياسي أدى إلى تعثر خطط الحكومة في هذا المجال، كما ضحى الملف الأمني من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا ، وذلك بعد فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في 27 فيفري 2011. وظهر جليا أن المشاكل الأمنية تزداد تعقيدا مع استمرار الفشل والعجز الحكوميين ، لم تتعد التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي وخاضوا المعارك ضد كتائبه 30 ألف مقاتل ، ومن ناحية أخرى فقد بدا أن خطط الحكومتين : الانتقالية والمؤقتة ضعيفة الأثر ، وتجلى ذلك في غياب تطورات ملموسة على أرض الواقع خصوصا فيما يتعلق ببناء الشرطة والجيش ، إذ تشير الشواهد إلى أن ضبط واحتواء الخروقات الأمنية تتم في كثير من الأحيان على أيدي الكتائب التابعة للثوار وليس الأجهزة التابعة للشرطة،ومن هنا سيتم دراسة الموضوع على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول بعنوان السياسة الحكومية في مواجهة الاضطرابات الأمنية ، اما المبحث الثاني فجاء فيه واقع الأزمة الليبية ، اما بالنسبة للمبحث الثالث فقد احتواء على مستقبل ليبيا في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة .

## المبحث الأول: مواجهة الاضطرابات الأمنية في ليبيا

نظرا لتعقد الملف الأمني في ليبيا وتشابكه بسبب تداخل عناصر عدة ، فإنه سيكون من المفيد تقسيم عملية تقييم السياسات الرسمية تجاه الوضع الأمني .

### المطلب الاول : تشكيل المؤتمر الوطني الليبي

#### اولا : مرحلة ما قبل انتخاب المؤتمر الوطني

شهدت هذه المرحلة تأسيس الجهاز الأمني ، من خلال تغيير مسمى الشرطة إلى الأمن الوطني ، وتشكيل اللجنة الأمنية العليا المؤقتة ، وإطلاق جهاز الأمن الوقائي، وقد اتفقت شرائح واسعة من الليبيين على أن هذه المرحلة شهدت أخطاء كبيرة وقع فيها المجلس الانتقالي والحكومة المنبثقة عنه ، وقد تبين ان ملفات الوضع الأمني وبناء الجيش وإعادة هيكلة النظام القضائي كلها قد أهملت من قبل المجلس الانتقالي والتنفيذي والحكومة المؤقتة ، وإنهم لم يقوموا بعملهم بشفافية ونزاهة ، ويعود ارتباك المجلس الانتقالي والجهاز التنفيذي التابع له (مكتب تنفيذي ثم حكومة انتقالية) في إدارة الملف الأمني إلى غياب الرؤية وتضارب السياسات والقرارات ، فمن ناحية أصدر المجلس قرارا بتفعيل جهاز الشرطة تحت مسمى جديد وهو "جهاز الأمن الوطني" ، ولأن الأمن الوطني لم يقم بمهمة ضبط الأمن كما ينبغي أصدر المجلس قرارا بتشكيل جهاز أمني يضم الثوار تحت مسمى "اللجنة الأمنية العليا المؤقتة"، بالمقابل إشراف أحد البارزين من أعضاء المجلس الانتقالي على تأسيس "جهاز الأمن الوقائي"، هذا علاوة على الكتائب المسلحة التي لم تكن جزءا من المؤسسات المشار إليها وتمارس مهام أمنية ، الأمر الذي أدى إلى تضارب الأجهزة والصلاحيات وتداخل السياسات وتضخم المؤسسات الأمنية وارتفاع عدد المنتسبين لها بشكل فلكي، ويعزى ضعف جهاز الأمن الوطني "الشرطة" إلى ما يلي :[1]

-تردد عدد كبير من عناصر الشرطة السابقة في العودة إلى مواقعهم إما خوفا بسبب انتشار السلاح ، أو لغياب الرادع ، وكذلك قصور القيادات الأمنية عن متابعة ومعاقبة المقصرين وفق القانون .

-رجع كثير ممن عاد من رجال الشرطة لمهامهم خوفا من تهديد الجهات الرسمية بوقف مرتباتهم ، وعاد

[1] احمد منيسي ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة ،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،2018 )ص 204 .

الكثير منهم ليستفيد من المكافئات التي خصصت للثوار مع استمرار تقاضي مرتباتهم بالشكل الذي أرهق ميزانية الدولة وأثر على الأداء الوظيفي للإدارة الرسمية.

– عدم وجود تشريع أو عرف ما بين القبائل يحمي رجل الأمن أثناء تأدية الواجب قد يسهم في ضعف أداء الأمن الوطني ، والذي قد تترتب عليه مواجهات مسلحة وسقوط ضحايا ، حيث يصبح رجل الأمن مسؤولا اجتماعيا ومطاردا بسببها ، مما جعل الكثير من رجال الشرطة يقفون متفرجين أمام الخروقات الأمنية.

من هنا اتخذت الحكومة الانتقالية قرارها بدعم اللجنة الأمنية العليا المؤقتة ، واعتبرته خيارا لا بديل عنه ، وبالفعل أسند رئيس الحكومة ، حقيبة الداخلية لعضو اللجنة الأمنية العليا ، حيث تم فتح الباب للانتساب للجنة دون معايير دقيقة تطبق عند الاختيار ، فانتسب إليها عدد كبير من العاطلين عن العمل وعدد من أصحاب السوابق ، وحتى بعض منتسبي كتائب القذافي والأمن الداخلي والخارجي واللجان الثورية ، مما ادا بالعديد من ضباط الشرطة القدامى وحديثي التخرج إلى الاعتراض ورفض الاعتراف باللجان الأمنية في بعض المدن والعزوف عن التعاون معها.

**ثانيا: مرحلة ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام**

بالرغم من وضوح الرؤية لدى وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة ، فيما يتعلق بدور وزارته خلال الفترة الانتقالية إلا أن الإنجاز محدود والتنفيذ بطيء ، فعلى سبيل المثال لم توفر الوزارة الدعم المادي المطلوب لتنفيذ قرارات الوزير المتعلقة بدمج منتسبي اللجنة الأمنية العليا إلى جهاز الشرطة ، الأمر الذي مثل أهم العقبات أمام برامج تأهيلهم ، و لا تزال الحكومة ووزارة الداخلية وحرس الحدود التابع لرئاسة الأركان عاجزة عن ضبط الحدود والمنافذ البرية والبحرية ، وبحسب مبعوث الأمم المتحدة الخاص ورئيس بعثتها في ليبيا تم التصريح ان "الأمن على امتداد الحدود الليبية ما زال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة، والأثر المحتمل لأحدث التطورات في مالي ، كما أن الوضع في الشرق يمثل تحديا حقيقيا للحكومة ويهدد بإعاقة محاولات تأمين الاستقرار" ، وتشكل الخروقات على الحدود بين ليبيا والجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول[1].

[1] المرجع نفسه، ص 206 .

ان عجز الحكومة والتعثر في ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة الأمنية السيادية أوجد حالة من الانقسام لدى الرأي العام ، وبالرغم من تأييد الجميع لمبدأ تسلم الشرطة والجيش مهام الأمن وتسليم الكتائب العسكرية أسلحتها ، إلا أن هناك اعتقادا لدى بعض أوساط الناشطين السياسيين والمثقفين أن الحاجة لا تزال ماسة لكتائب الثوار لحفظ الأمن ، و الدليل على ذلك الخروقات الخطيرة والمتكررة التي لا يتصدى لها في غالب الأحيان الشرطة والجيش ، بل الكتائب العسكرية ، فمديرية أمن بنغازي لم تفلح في القبض على المتورطين في الاعتداء الجنسي على الفتيات البريطانيات من أصل باكستاني ، بينما اعتقلتهم مجموعات مسلحة تابعة لكتائب درع ليبيا ، كما أن بعض السجون التي تخضع لإشراف بعض سرايا الإسناد في طرابلس ، وهي كتائب ثوار ، تمتاز بدرجة أعلى في الضبط قياسا على بعض السجون التي تخضع للشرطة القضائية[1].

## المطلب الثاني : الأوضاع الليبية الداخلية

### أولا : الخلاف بين الثوار والحكومة ووزارة الداخلية

إن العديد من قيادات اللجان الأمنية في المناطق والكتائب المسلحة دخلت في جدال مع الحكومة ووزير الداخلية حول ما اعتبروه تساهلا في التعامل مع من عملوا في الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق في مفاصل الدولة وأجهزتها الحيوية ، فيما يعتقد أن إقصاء وإبعاد كل العناصر الأمنية التي كانت تعمل بالأجهزة المعلوماتية ، الأمن الداخلي – الأمن الخارجي ، بغض النظر عن أفعالهم السابقة ، نجم عنه غياب الخبرة الأمنية في تقصي ومتابعة المعلومات والكشف عن المؤامرات التي تحاك ضد الوطن ، وأصبحت الساحة الليبية منتهكة بالكامل لجواسيس من مختلف دول العالم ولكل مندس بالداخل لزعزعة الأمن والنظام العام ، كما أصبحت الإدارات الأمنية تفتقر للمعلومات الأمنية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب والحاسم في بعض الأحيان لمواجهة الظروف الأمنية المتلاحقة ، وقد أسهم هذا الخلاف في تعثر مساعي تأسيس الأجهزة الأمنية والتقدم بخطوات سريعة نحو إعادة الاستقرار الأمني[2].

[1] المرجع نفسه، ص207 .

[2] نصر محمد عارف ،**نظريات التنمية السياسية المعاصرة**،(القاهرة ، دار القارئ العربي ،2016)،ص 86 .

### ثانيا : الانتهاكات على أيدي المجموعات المسلحة وموقف المجتمع الدولي

تغولُ العديد من المجموعات المسلحة ، ووقوعُ انتهاكات من خطف للمسؤولين في الدولة واعتقال المئات وربما الآلاف من رجال النظام السابق ، والتعذيب الذي يقع في العديد من المواقع التي يسيطر عليها منتسبون إلى الثوار أصبح من أبرز أسباب قلق المنظمات الدولية المعنية بملف حقوق الإنسان ، وقد نجحت تلك المنظمات في نقل هذا الملف إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ويمكن أن تكون عواقب تدويل هذا الملف وخيمة في حال استمر العجز عن سيطرة مؤسسات الدولة الجنائية والقضائية عليه ، وقد أظهرت الاضطرابات التي تشهدها العاصمة طرابلس بعد حصار العديد من الوزارات مدى الضعف الشديد للحكومة وقدرة المجموعات المسلحة على التأثير عل المشهد بشكل يعرقل الانتقال الديمقراطي ويقدم صورة سلبية عن الأوضاع في ليبيا ويعزز من فرص التدخل الخارجي بشكل من أشكال ، ولا يقتصر التجاوز على الكتائب خارج أجهزة الدولة ، بل تتورط أجهزة وكتائب منطوية تحت شرعية الدولة في تجاوزات مماثلة ، ويرجع سبب ذلك إلى غياب معايير ثابتة لمهام حفظ الأمن عند اللجنة الأمنية العليا المؤقتة ، والقرار في الكثير من الحالات يأخذ على مستوى الكتيبة وليس القيادة المركزية في الوزارة ، ويتكرر المشهد عند القبض على ما يصفهم العديد من أعضاء اللجان الأمنية بـــ"الأزلام" أو المجرمين ، وقد ذكر رئيس اللجنة الأمنية لطرابلس أن 70% من عمليات القبض والاعتقال تتم دون مذكرات أو أوراق اعتقال ، وكذلك ما حدث من هدم للأضرحة ونبش القبور[1].

## المطلب الثالث : تأثير الأزمة على الأمن في ليبيا

### أولا : صناع الأزمة الليبية

عندما دخلت حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا سنة 2011، كانت غاية الأمم المتحدة تهيئة البلاد للتأسيس لواقع تحتكر فيه الميليشيات حصرا حيازة السلاح واستخدام العنف اللامشروع ، بعد أقل من ثلاث سنوات من تاريخ سحق الناتو لسيادة الدولة الليبية، التي توزعت بين تنظيمات الميليشيات الجهوية والقبلية وتنظيمات القاعدة وأنصار الشريعة وتنظيم داعش ، دخلت البلاد في حالة الفشل الكامل، و لم تحظ ليبيا التي لا تزال حتى هذه اللحظة غارقة في أوحال السياسات الكارثية للأمم المتحدة ومجلس الأمن وحلف الناتو، بأكثر من اعترافات هامشية (على أهميتها المستقبلية) صدرت عن زعماء العالم الذين تورطت

[1] محمد عابد الجابري ، **الديمقراطية و حقوق الانسان**،(بيروت ، مركز الوحدة العربية ،2014 )،ص 264 .

سلطات بلدانهم في سحق الدولة الليبية والتي أقروا فيها بوضوح بتحول التدخل العسكري في ليبيا والسياسات التي اتبعتها الأمم المتحدة إلى خطأ جسيم ألقى بالدولة الليبية إلى الهلاك[1].

اتخذت الأمم المتحدة منحى إضافيا لتأكيد تدميرها للدولة الليبية بتهيئة الأرضية بأن يحتل رئيس وزراء بالغ الضعف والثقافة السياسية لأعلى منصب بدولة لا تزال ت نـــزف ، واكتمل مخطط التأسيس للعهد الميليشياوي بسيطرة أمراء حرب على مناصب وزير الدفاع والداخلية ورئيس الأركان ب الحكومة الليبية ، والبعد الأبشع لهذه الحملة تمثل بالسماح للمهمشين وأصحاب السوابق من الشباب بتشكيل الميليشيات والانضمام إليها ، ونتيجة للسياسات الكارثية للأمم المتحدة يعيش الليبيون حتى هذه اللحظة تحت رحمة حالة "توازن الرعب ".

اما دور الجيش الليـــبي فهو يقوم اليوم بتصحيح أوضاع أمنية مستعصية ، لم يكن من الممكن معالجتها بغير هذه الطريقة ، كانت هذه العبارة هي الجملة الأبرز التي وردت في حوار المشير خليفة حفتر ، والتي لخص بها طبيعة نظرة الجيش للأزمة الليبية باعتبارها "إشكالا عنفيا أمنيا "، و لم يختزل فيها حفتر حقيقة نظرة الجيش للأزمة الليبية فقط ، بل وجسد فيها أيضا نظرة أغلبية الليبيين لأزمة بلادهم ، جاء هذا التصنيف للمحنة الليبية متفقا تماما مع مخرجات ورقة بحثية للجيش سبق له أن طرح فيها أسئلة من نوع: هل يمكن اعتبار الميليشيات جماعات مسيسة لها قضايا وأهداف سياسية يمكن التعاطي معها وإخضاعها للتفاوض العام؟ ،فتبين أن تلك الورقة خلصت في أعقاب قيامها بالتحليل البياني للمئات من نماذج المواصفات الشخصية لأمراء الحرب وطبيعة الأحداث والمواقف وأنماط الأمن والسلوك والحياة والأداء المؤسسي العام والخاص المستحدثة المترتبة على وجود هؤلاء وجماعاتهم المسلحة ومراجعة الزخم الهائل للتقييمات الواردة بالتقارير الاستخبارية وتقارير المنظمات حول ليبيا، إلى أن عواقب الوجود الميليشياوي لم تخرج عن انتشار السلاح المارق وازدهار الجريمة الطارئة والمنظمة واتساع نطاق الانتهاكات الإنسانية كما وكيفا وتنامي الطغيان الجهوي للمدن المتعسكرة على حساب هيبة وسيادة الدولة[2].

[1] عدنان السيد حسين ، **ازمة الدولة في الوطن العربي**،(بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، طبعة الثانية ،2015) ص 46 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 47 .

### ثانيا : تأزم الوضع الأمني وانعكاساته على الاقتصاد الليبي

الحوادث المتكررة ضد الرعايا الأجانب في بنغازي وضعف مواقف الحكومة أسهم في عزل المنطقة الشرقية ، وكانت العديد من الدول الغربية قد قررت سحب ممثليها ، وحثت رعاياها على عدم البقاء أو السفر ،كما أن استمرار الخروقات الأمنية في العاصمة من عمليات خطف وسطو مسلح وقفل الطرقات من قبل مجموعات مسلحة أضعف جهود الحكومة لعودة الشركات الغربية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية لأجل تحريك عجلة الاقتصاد ، كون ذلك من أهم عوامل احتواء الاضطرابات الأمنية الحادثة في البلاد ، وفي هذا السياق يعتبر البعض أن هناك فعلا متعمدا لمنع استقرار البلاد ، حيث إن حادث الاعتداء على القنصل الإيطالي جاء بعد يومين من توجه محمد المقريف رئيس المؤتمر الوطني العام إلى روما لإجراء محادثات مع رجال الأعمال ، وسبق زيارة المقريف بفترة وجيزة إعلان شركة النفط الإيطالية "إيني" عن استئناف عملياتها للتنقيب عن النفط ، وهي من أكبر المتعاقدين مع ليبيا في مجال النفط[1].

### ثالثا : انعكاسات تردي الوضع الأمني على العملية السياسية

لا شك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة التقدم على المسار السياسي ، فمن ناحية لكون القضية الأمنية تتبوأ قمة أولويات السلطات الليبية ، فقد أدى بحث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر إلى تأخير التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية ، ومن ناحية أخرى فإن الخلاف حول سبل معالجة الوضع الأمني ، خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع رجال النظام السابق ودورهم في العمل الأمني أدى إلى تعقد المسار السياسي بسبب تفنن الأطراف السياسية في ممارسة الضغوط على الخصوم السياسيين لتحقيق كسب سياسي ، ومن جانب آخر، فإن محاصرة أشغال المؤتمر الوطني والاعتداء عليه من قبل بعض الثوار وجرحى المعارك ضد كتائب النظام السابق ، وبعض المكونات السياسية والاجتماعية ، والتي بلغت نحو 60 اعتداء ، بحسب أمن رئاسة المؤتمر الوطني العام ، ساهمت في تعطيل المسار السياسي ، وينبغي ألا نغفل تأثير الاضطرابات الأمنية على العملية السياسية من ناحية ردود الفعل الغربية حيال ما يجري في ليبيا بشكل عام ، كما أن مؤتمر باريس تركزت أعماله حول ملف الأمن في ليبيا مما يعكس إمكانية تدخل قوى غربية بشكل غير مباشر لاحتواء الوضع الأمني للأهمية الإستراتيجية لليبيا بالنسبة لها ، وهو الأمر الذي سيكون له ردود فعل رافضة ، مما يعني التهاب المشهد السياسي لاحتمال ازدياد التجاذبات السياسية[2].

[1] المرجع نفسه، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص 51 .

**رابعا : بدائل لمعالجة الخلل الأمني**

1 ــ بالرغم من توفر رؤية لمعالجة الاختلال الأمني لدى وزارة الداخلية الحالية ، إلا أن غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوى المؤثرة في القرار السياسي أدى إلى تعثر خطط الحكومة ، بل وتفاقم الاختلال الأمني، لذا فإن مساعي إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية وبناء الجيش والشرطة ينبغي أن تكون المدخل للتصحيح.

2 ــ مع التسليم بأن الدولة الحديثة لا تقوم على العشائرية والقبلية ، إلا أن معالجة الخروقات الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن يتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممتثلين للسياسات والخطط الأمنية ، وتوفير الدعم لرجال الشرطة ومن تسند إليهم مهام حفظ الأمن من خلال ميثاق يهدر حقوق من يتورط في الإخلال بالأمن ، ويوفر الحماية الاجتماعية لعناصر الأمن عند تأدية واجباتهم الأمنية[1].

3 ــرصد الواقع الأمني بشكل علمي دقيق ، حيث لا تزال أعداد المجموعات والكتائب المسلحة غير معلومة ، ولا توجد معلومات عن العديد من مقرها والمنتسبين إليها ووسائل تمويلها وعلاقاتها الأفقية والرأسية ، واستمرار الجهل بهذه المعلومات قد يضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات ناجعة لضبط الأمن وحفظ النظام العام[2].

4 ــ ما تزال خطط دمج الثوار تفتقر إلى النضج ، كما أن آليات تطبيقها تتسم بالقصور ، والمطلوب بناء إستراتيجية متكاملة ومترابطة يُعتمد في تنفيذها على آليات واضحة ودعم كامل من قبل الحكومة ، ومساندة مستمرة وفاعلة من الرأي العام.

5 ــ الكتائب المنضمة إلى الجيش والشرطة في حاجة إلى فرز وإعادة ترتيب أوضاعها مع التركيز على تصحيح ولاءاتها ومصادر توجيهها ، وإلزامها بمهام الجهاز الذي انضمت إليه بما في ذلك إعادة تمركزها.

[1] احمد محمود محمد ، **الدولة الوطنية المعاصرة:ازمة البناء**(بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،2018 )،ص 42 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 43 .

## المبحث الثاني : واقع الأزمة الليبية

تعيش ليبيا حالة من الفوضى والعشوائية والصراع على السلطة بين العديد من الأطراف السياسية والمليشيات المُسلحة في مختلف أنحاء البلد الواقع في الشمال الأفريقي ، منذ سقوط الزعيم السابق معمر القذافي إثر انتفاضة ما أطلق عليه الغرب الربيع العربي في 2011 ، إذ يتصارع المُسلحون والساسة على السيطرة على البلاد .

### المطلب الأول : الأزمة الليبية بعد حكم القذافي

#### أولا : أسباب النزاع

**1- صراع السلطة**

من الدوافع المهمة في الصراع الليبي هو البحث عن السلطة كنتيجة لحالة الفراغ التي نشأت بعد سقوط القذافي ، وقد بدأت عملية البحث عن السلطة منذ أن أعلن خليفة حفتر انتهاء صلاحية السلطة التشريعية في البلاد ممثلة بالمؤتمر الوطني العام ، وكذلك تجميد الإعلان الدستوري الذي تم إقراره بعد سقوط القذافي، وتجلى الصراع على السلطة أيضاً في رفض "برلمان طبرق" وتيار من "المؤتمر الوطني العام" القرارات المنبثقة عن اتفاق "الصخيرات" في المغرب في ديسمبر 2015 ، ثم انقلاب حفتر على الاتفاقية احتجاجاً على تسليم فائز السراج رئاسة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني ، رغم أن ذلك تم بإشراف مباشر من الأمم المتحدة[1] .

**2-قصور جهود الأمم المتحدة**

اقتصرت جهود الأمم المتحدة في الملف الليبي منذ سقوط معمر القذافي على الجانب السياسي ، دون رعاية خطوات عملية لهيكلة المؤسسة العسكرية واستيعاب مختلف الفصائل التي شاركت في قتال جيش القذافي ، بالإضافة إلى بقايا هذا الجيش نفسه ، كما أن الجهود الأممية لم تتنبه إلى أهمية الدفع باتجاه تشكيل مؤسسات أمنية قادرة على ضبط الأمن وفوضى السلاح، وتستطيع تولي مسألة مكافحة انتشار التنظيمات المتطرفة، الأمر الذي أفسح المجال لتشكيلات عسكرية محددة لاستغلال هذا الفراغ، واستخدام السلاح لفرض رؤيتها على باقي الأطراف تحت ذريعة ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب[2].

---

[1] بازغ عبد الصمد، النزاعات المسلحة غير الدولية، في منشور موقع الحوار المتمدن.WWW org.ahewar.M ( 03/2/2020).

[2] إبراهيم شرقية،إعادة إعمار ليبيا:تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية،(الدوحة:مركز بروكنجز،الطبعة9 ،2019 )، ص 17 .

### 3-الصراع الفكري

أدى إقرار المؤتمر الوطني العام الليبي الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع إلى معارضة تيار "علماني" يمثله حفتر ، وهذا ما دفعه لاحقاً لإعلان تجميد المؤتمر الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد مطلع عام 2014، واتجاهه لمحاربة "مجلس ثوار بنغازي" المدعوم من المؤتمر الوطني العام ، وانحاز غالب التيار "السلفي المدخلي" إلى حفتر بسبب خلافاته الفكرية مع الأطراف الإسلامية الأخرى التي أيدت حكومة الوفاق الوطني ، وهذا الخلاف ليس مقتصراً على ليبيا بل عرفته دول الصراع الأخرى كاليمن ومصر ، وتحظى حكومة الوفاق الوطني التي يحاربها حفتر بدعم من تيارات وفصائل إسلامية التوجه أبرزها حزب العدالة و البناء ، وغرفة عمليات "فجر ليبيا" سابقاً ، ويترأس المجلس الأعلى للدولة حالياً المنبثق عن حكومة الوفاق الوطني "خالد المشري" وهو عضو سابق في حزب العدالة والبناء الإسلامي[1].

### 4-التدخلات الدولية

ارتفع مستوى التدخلات الدولية في الصراع الليبي في الفترات الأخيرة، حتى تحوّل الصراع إلى حرب بالوكالة حسب وصف الكثير من المتابعين للمشهد الليبي. ويؤثر في أحداث ليبيا الجارية حالياً تسع دول على الأقل، تسعى للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع، ومصدراً أساسياً للطاقة في العالم.

## ثانيا : المحطات الرئيسية للازمةالليبية

أبرز سمات الواقع الليبي بعد حقبة القذافي، ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن القيام بواجباتها، مع تزايد في وجود جماعات مسلحة عديدة خارج سيطرة الحكومة، بعضها إسلامي، وبعضها قبلي، والبعض الآخر وظيفي ، و في مايلي سنتناول جذور الازمة[2] :

**1_تسليم السلطة للمؤتمر الوطني العام:** تولي المجلس الوطني الانتقالي إدارة شئون الدولة الليبية برئاسة الوزير السابق مصطفى عبد الجليل في نظام القذافي ، حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام، المنتخب في أوت 2012 ،حينها رفضت القوي السياسية الموالية للاخوان المسلمين الانتخابات التي

[1] المرجع نفسه، ص19 .
[2] المرجع نفسه، ص 21 .

أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طبرق حتى ديسمبر 2015 وهو تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات .

***اتفاق الصخيرات :** تم توقيع اتفاق الصخيرات بالمغرب، ديسمبر 2015 تحت إشراف الامم المتحدة، وقع على هذا الاتفاق 22 برلمانياً ليبياً، نصّ الاتفاق على تكوين "حكومة وفاق وطني" تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، ومنح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، ومن أهمها قيادة الجيش والقوات المسلحة، مع الاعتراف بمجلس النواب، وفي حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها، يتم تمديد الفترة ستة أشهر إضافية، ونصّ الاتفاق أيضاً على تشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد، وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 افريل 2016.[1]

***خطة العمل الجديدة من أجل ليبيا :** أطلق المبعوث الأممي إلى ليبيا "غسان سلامة"، في سبتمبر 2017، "خطة العمل الجديدة من أجل ليبيا"، لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بنهاية عام 2018 والتي كانت تقوم على: عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية الشاملة، وتنظيم استفتاء على دستور جديد لليبيا، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعد أقصاه سبتمبر 2018 وهي الخطوات التي لم يُنفذ أيٌّ منها، كما فشل أيضًا تطبيق اتفاق باريس المُوقَّع بين أطراف الأزمة الليبية في ماي 2018، والذي كان ينص على اعتماد الدستور وقانون الانتخابات وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في 10 ديسمبر 2018 .

***اعلان حفتر الانسحاب من الصخيرات** [2] : في ديسمبر 2017 ، اعتبر خليفة حفتر أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته ومعه ولاية حكومة الوفاق الوطني ، لذا تحرك الجيش الوطني الحر بقيادة خليفة حفتر لمطاردة الجماعات المتطرفة بداية من الشرق ليبيا ثم الغرب وفقا لما أعلنته قيادة الجيش في بياناتها الصحفية ، بعد ثلاث سنوات من المعارك في بنغازي انتهت في 2017 لصالح حفتر بدعم إقليمي، ليستمر في توسعه في العمليات العسكرية ضد العناصر المصنفة إرهابية، وعلى التوازي استطاع صنع تفاهمات مع مكونات قبلية رئيسية بالمنطقة الشرقية ، وفي ماي 2018 أطلق حفتر

[1] إبراهيم ، مرجع سابق،ص 21 .

[2] الأزمة الليبية بين الصراع الداخلي والأيادي الخارجية ، في https://www.almarjie-paris.com/5273 ، (2019/11/28).

حملته العسكرية على درنة آخر المعاقل الإرهابية في المنطقة الشرقية، و في 8 نوفمبر 2018 ، وفي محاولةٍ لتفادي الانهيار التام لفرص الوصول إلى حل سياسي للأزمة الليبية ، تقدم المبعوث الأممي إلى ليبيا في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي، بمقترحات جديدة لتسوية الأزمة الليبية، شملت: عقد ملتقى وطني جامع خلال الأسابيع الأولى من عام 2019، لإتاحة الفرصة لليبيين لبلورة رؤية مشتركة حول الفترة الانتقالية واغتنامها من أجل التخلي عن استخدام القوة، واعتماد جدول زمني لتحقيق تقدم في توحيد المؤسسات، يليه إجراء انتخابات بحلول ربيع 2019.

***مؤتمر باليرمو:** في يومي 12 و13 نوفمبر 2018، عقد مؤتمر باليرمو في ايطاليا بحضور أطراف الأزمة الليبية وعدد من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي أكد أيضًا أهمية احترام نتائج الانتخابات، ومحاسبة أولئك الذين يُعرقلون إجراءها ، وشدد على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (اتفاق الصخيرات)، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا[1].

***معركة طرابلس :** في ا فريل 2019 تحرك الجيش الوطني الحر بقيادة حفتر نحو العاصمة طرابلس لتحريرها ممن يصفهم " بالمليشيات العسكرية " لكن قوات حكومة الوفاق صدت الهجوم بعد سيطرة الجيش الوطني الليبي على حاجز عسكري يقع على بعد 27 كيلومترا من طرابلس .

***ترامب ينسق مع حفتر :** التطور المهم خلال هذه المعارك هو الموقف الامريكي حيث اتصل الرئيس الامريكي دونالد ترامب لبحث جهود مكافحة الارهاب ، كما اعلن وزير الخارجية الامريكي مايك بومبيو شعور بلاده بـــ " قلق عميق " من جراء المعارك الدائرة بالقرب من العاصمة الليبية .

***جولات السراج وحفتر في اوروبا** : قام رئيس حكومة الوفاق فايز السراج بزيارة لأوروبا استغرقت ثلاثة أيام في الفترة من 7 – 9 ماي 2019، جال خلالها بعدد من عواصمها، حيث أعلن أنه يحاول البحث عن حل سلمي لأزمة العاصمة طرابلس، شملت الزيارة روما وباريس وبرلين ولندن، أي العواصم الأكثر نفوذا وتأثيرا في القرار الأوروبي والدولي ، في المقابل قام خليفة حفتر يوم 16 ماي 2019

[1] المرجع نفسه.

بزيارة إلى روما تلاها بزيارة إلى باريس بعدها بأسبوع بهدف ربما عرض موقفه وتحصيل أكبر دعم أوروبي ممكن له تجاه طرابلس، وبصورة موازية لدعم الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ومصر والإمارات[1].

***تدخل داعش** : في 5 ماي 2019 ، تطور جديد للاحداث تدخل تنظيم الدولة الإسلامية في المعارك بعدما شن هجومًا على مركز لقوات ما يُعرف بالجيش الوطني الليبي في مدينة سبها بجنوب ليبيا فقتلَ وجرح 16 شخصًا .

***الاتفاق الامني الليبي التركي** : وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية، في 27 نوفمبر 2019، مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، خلال زيارة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج لإسطنبول، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ، وحال خروج بنود المذكرة إلى العلن، توالت التصريحات الرافضة لها من معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ومن عدة دول مطلة على المتوسط على رأسها مصر وقبرص واليونان وإسرائيل ، ورغم تأكيدات الطرفين، التركي والليبي، أن توقيع المذكرة من صلاحيات المجلس الرئاسي الليبي، وأنها لا تلحق أي ضرر بالمصالح الاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي، فإن ارتداداتها ما تزال مستمرة[2].

***مبادرة موسكو وانقرة لوقف اطلاق النار في ليبيا** : في جانفي 2020 ، تدخلت روسيا وتركية بين القوات المتحاربة في ليبيا ، وبعدها بثلاثة أيّام اجتمعَ وفد فايز السراج مع وفد خليفة حفتر بحضور الوفدين التركي والروسي وقد حاولت كل الأطراف الوصول لاتفاق هدنة طويل الأمد لكنّ ذلك لم يتمّ بعدما طلبَ حفتر مزيدا من الوقت لدراسة الموضوع .

**2_مؤتمر برلين حول ليبيا:** في 19 جانفي 2020 ، عقد مؤتمر برلين حول ليبيا بمشاركة 11 دولة اتفق المشاركين في المؤتمر أن "لا حل عسكريا للنزاع"، كما وعد المجتمعون باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

## المطلب الثاني : اطراف النزاع في الازمة الليبية

### اولا : القوى المسلحة المتصارعة

**1_ الجيش الوطني الليبي :** يسيطر الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر على معظم مناطق الشرق من سرت غرباً إلى الحدود المصرية ، وتسيطر هذه القوات على مناطق الهلال النفطي على ساحل المتوسط شمالاً إلى مدينة الكفرة ونواحي سبها جنوباً وتسعى للسيطرة على طرابلس، فهي الأكثر تسلحا وقوامها بين 30 و45 ألف مقاتل، وضمنهم ضباط سابقون في الجيش الليبي وتشكيلات مسلحة وعناصر قبلية إضافة إلى سلفيين[1].

**2_قوة حماية طرابلس** : عبارة عن تحالف يضم مجموعات موالية لحكومة الوفاق وأبرزها: "كتيبة ثوار طرابلس" وتنتشر في شرق العاصمة ووسطها ، قوة الردع: قوات سلفية غير جهادية تتمركز خصوصا في شرق العاصمة وتقوم بدور الشرطة ولها ميول متشددة ، كتيبة أبو سليم: تسيطر خصوصا على حي أبو سليم الشعبي في جنوب العاصمة،كتيبة النواسي: إسلامية موجودة في شرق العاصمة حيث تسيطر خصوصا على القاعدة البحرية.

**3_ كتائب مصراتة** [2]: فصائل نافذة في مصراتة الواقعة في منتصف الطريق بين مدينتي طرابلس وسرت، وهي معادية للمشير خليفة حفتر ومنقسمة بين مؤيدين ومعارضين لحكومة الوفاق الوطني ، والمعارضة منها متحالفة مع فصائل إسلامية موالية للمفتي صادق الغرياني ولخليفة الغويل ، وتتواجد بعض هذه الفصائل كذلك في العاصمة ، وتسيطر مجموعات من مصراتة على سرت ومحيطها، وتمكنت من تحرير سرت من تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية 2016.

**4_ فجر ليبيا** : كان تحالفاً عريضاً لميلشيات إسلامية، يربطها البعض بجماعة الإخوان المسلمين (حزب العدالة والبناء)، وضم ميلشيات "درع ليبيا الوسطى" و"غرفة ثوار طرابلس" وكتائب أخرى من مصراته ،و في 2014 اندلعت معارك عنيفة بين هذا التحالف و"الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر، خرج منها حفتر مسيطراً على رقعة كبيرة من التراب الليبي.

---

[1] ابو بكر خليفة، **المجتمع المدني في ليبيا ..رهانات وتحديات**، ليبيا المستقبل ،في http://www.libyaalmostakbal.org/95/3840/ (2020/3/7)

[2] زياد عقل ، **من الاحتجاج السلمي الى التدخل الدولي**،(القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،2017 )،ص 42 .

**5_ فصائل الزنتان** : تعارض هذه الفصائل التيارات الإسلامية، ويبقي عدد منها على صلات مع حكومة الوفاق الوطني و"الجيش الوطني الليبي" في الوقت نفسه ، وتسيطر هذه الفصائل على حقول النفط في غرب البلاد، وعينت حكومة الوفاق أخيرا ضابطا من الزنتان قائدا عسكريا على المنطقة الغربية.

**6_ جماعات متحركة في الصحراء** [1]: تعتبر فزان أهم منطقة في الجنوب الليبي تنتشر فيها عمليات التهريب والسلاح..وتحدثت تقارير إعلامية عن وجود ما لا يقل عن سبعة فصائل إفريقية، تنحدر من تشاد ومالي والسودان والنيجر والسنغال وبوركينافاسو وموريتانيا، في المناطق الحدودية في الجنوب الليبي ، ومن أبرز الجماعات المسلحة في الجنوب الليبي: الطوارق، وجماعات تابعة لقبائل التبو، وجماعات جهادية تتنقل على الحدود بين دول الساحل والصحراء.

**7_ تنظيم داعش :** يمارس التنظيم لعبة الكر والفر، إذ سيطر في فترات على النوفلية وسرت ودرنة وغيرها، ليعود ويخسر بعض الأراضي، وفي فيفري 2015 خرج شريط بثه التنظيم الإرهابي يظهر ذبح 21 مصرياً.

**8_تنظيم القاعدة :** في 2012 قتل أربعة أمركيين بينهم السفير في هجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، واتهمت واشنطن مجموعة "أنصار الشريعة" المرتبطة بالقاعدة بتنفيذ الاعتداء ، وتحدثت تقارير إعلامية أن فصائل تنشط على رقعة واسعة من التراب الليبي مرتبطة بالقاعدة وتعمل تحت مسميات مختلفة.

**ثانيا: أطراف الأزمة المثارة حاليا**

يتصدّر النزاع الليبي في الوقت الحالي ، ثلاثة أطراف رئيسة هي : قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر ، ورئيس حكومة الوفاق الوطنية فايز السرّاج ، ورئيس مجلس النواب عُقيلة صالح .

***الطرف الأول : حكومة الوفاق الوطني " بقيادة السراج" :**

تستمد حكومة الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها دوليا شرعيتها من الاتفاق الذي وقعه في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر سنة 2015 برعاية الأمم المتحدة جميع أطراف الصراع الليبي، إن عناصر قوة حكومة الوفاق ه ي وجود البنك المركز ي الليبي في طرابلس وبالتوازي مع ذلك والأهم منه تحكمها في

[1] زياد ، مرجع نفسه ص 44 .

موارد النفط ، حيث إن بيع النفط الليبي هو اختصاص أصيل للمؤسسة الوطنية للنفط التابعة لها والموجودة في طرابلس، و التي يتعامل معها المجتمع الدولي بموجب اعترافه بشرعية حكومة الوفاق، ونالت حكومة الوفاق الثقة في 23 فيفري 2016، بعد أن أعلن مائة نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق بشرق ليبيا، الموافقة على تشكيلة الحكومة المقترحة من قبل المجلس الرئاسي وبرنامج عملها، فهي تحظى بدعم الأمم المتحدة ويرأسها "فائز السراج" المنتمي إلى التحالف القومي الوطني ومقرها في العاصمة طرابلس، ويراهن عليها المجتمع الدولي في مواجهة الجماعات المتطرفة وعصابات الاتجار بالبشر[1] ،

عقد المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، برئاسة فائز السراج، اجتماعًا موسّعًا بالعاصمة الليبية طرابلس، يناير 2018، بمشاركة عدد من أعضاء المجلس للنظر في شكل التعديل الوزاري المقبل ، وبحسب مصدر وثيق الصلة بالمجلس، تم النظر في إمكانية توسيع الشكل الحكومي الحالي بإضافة عدد من الوزارات المستحدثة لضمان تقديم خدمات بشكل أفضل بدلا من الوزارات المدمجة في الوقت الحالي ، والعام الماضي، نجا السراج ورئيس المجلس الأعلى للدولة عبد الرحمن السويحلي من محاولة اغتيال، ونقلت تقارير إعلامية ان ذاك تعرّض موكب السرّاج لإطلاق نار كثيف بالقرب من فندق ريكسوس خلال مرور الموكب أمام مقر المجلس الأعلى للدولة وقصور الضيافة الرئاسية المقابلة للفندق ، وفيما يلي نستعرض أبرز المعلومات عن رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية[2]:

ـ وُلِد فائز السرّاج عام 1960، لعائلة ثريّة أرستقراطية عريقة، ، تخرّج من قسم العمارة بكلية الهندسة جامعة طرابلس عام 1982، وحصل على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال في 1999، وقضى جزءً كبيرًا من حياته المِهنيّة في القطاع العام، لم يطرق باب السياسة حتى الخمسينات من عمره، ليحذو حينها حذو والده مصطفى، الذي كان عضوًا في البرلمان ، انتُخِب عضوًا في البرلمان في جوان 2014، ولكنّه فرّ وزملاؤه المُشرّعين إلى طبرق، شرق ليبيا، في أعقاب اجتياح المليشيات العاصمة وتدشينها حكومة منافسة ، بعد عامين من المفاوضات الشاقة، توصلت الأمم المتحدة لاتفاق يقضي بتقاسم السلطة بين سياسيّ ليبيا المتناحرين، وتم تعيين السرّاج في ظلّها رئيسًا للوزراء،وبدأ مشواره السياسي كعضو في هيئة

[1] زياد ، مرجع نفسه ،ص 46 .

[2] نصيرة عليلي ،**اشكالية اعادة بناء دولة ليبيا** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، (جامعة تيزي وزو كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2018)، ص 33 .

الحوار الوطني، ثم ترشح لعضوية مجلس النواب عن مدينة طرابلس دائرة حي الأندلس، اختير للجنة الإسكان والمرافق في مجلس النواب، وعضوًا للجنة الطاقة.

***الطرف الثاني : الجيش الوطني الليبي " بقيادة خليفة حفتر" :**

يتكون من الحكومة المؤقتة في طبرق في شرق ليبيا تتخ ذ من مدينة البيضاء شرق ليبيا مقر لها ، ومجلس النواب المنتخب سنة 2014 الذي تستمد منه شرعية الحكومة المؤقتة، والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر ، و ا علن الجيش الوطني الليبي، الذي يقوده المشير خليفة حفتر، مساء الأربعاء الماضي، أن توقيع اتفاق توحيد المؤسسة العسكرية الليبية في القاهرة برعاية السلطات المصرية "بات وشيكًا" ، ووفقًا لما أعلنه الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي أحمد المسماري، كان مُقررًا أن تُستأنف الاجتماعات الرامية لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية أعمالها في القاهرة، بهدف استكمال المشاورات النهائية بالخصوص ، و قال حفتر إن هناك علاقة وطيدة تجمعه بالرئيس عبد الفتاح السيسي، موضحًا "مواقفنا تقترب في الواقع، ووضع بلاده عندما وصل إلى السلطة مشابه لموقف ليبيا اليوم" ، جاء ذلك في تصريحات خلال لقائه مع مجلة جون أفريك الفرنسية ، وفيما يلي نستعرض أبرز المعلومات عن اللواء حفتر[1]:

ـ ولد خليفة بلقاسم حفتر عام 1943، التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية في بنغازي، بعد إنهاء تعليمه الثانوي في درنة، ثم عُيّن في سلاح المدفعية في 1966، انضم إلى مجموعة الضباط الليبيين اللذين تم تعيينهم من قِبل مُعمر القذافي لإسقاط نظام الملك إدريس السنوسي في 1969، شارك في حرب أكتوبر عام 1973 في إطار مساهمات الجيش الليبي، وقاد كتيبة من الجيش الليبي شاركت في عبور قناة السويس جنبًا إلى جنب مع قوات الجيش المصري، و أُرسِل إلى الاتحاد السوفيتي لتلقّي تدريبات عسكرية قبل الانخراط مع قيادات التدخل العسكري الليبي في تشاد نهاية الثمانينات من القرن الماضي بسبب الخلاف على إقليم أوزو المتنازع عليه ، اشترك ومئات من الجنود الليبيين في "حرب تويوتا" التي قادها نظام القذافي ضد رئيس تشاد آنذاك ، و عاش في الولايات المتحدة لنحو عقدين، عاد إلى ليبيا بعد الانتفاضة الشعبية ضد معمر القذافي 2011، وتبوّأ منصب قائد القوات البرية في القيادة العسكرية العامة لمقاتلي المعارضة الليبية، في مطلع عام 2012 أوصى حوالي 150 ضابطًا من الجيش بتعيين اللواء خليفة حفتر رئيسًا للأركان،

[1] نصيرة ، المرجع نفسه ،ص 35 .

لكن السلطات الانتقالية وقتها رفضت ذلك وعينت ضابطا آخر في المنصب، في مارس 2015، تم تعيينه قائدًا للقوات المسلحة من جانب مجلس النواب، وفي 20 سبتمبر من العام نفسه بدأت قوات حفتر في عملية "الدوم" على أجزاء من بنغازي وفي ماي 2016، أطلقت قوات حفتر عملية "البركان" العسكرية لتحرير مدينة درنة .

***الطرف الثالث : مجلس النواب "بقيادةعُقيلة صالح"**

رحب رئيس مجلس النواب الليبي، المستشار عقيلة صالح، بالدور الروسي في تحقيق المصالحة في البلاد ، وقال صالح، في تصريحات لوكالة "سبوتنيك" الروسية، إن الدور الذي تقوم به موسكو لتحقيق المصالحة في ليبيا، وتقديم الخبرات للقوات المسلحة الليبية، من أجل بناء الجيش الوطني، يؤكد الدعم الروسي للبلاد، الذي ينطلق من علاقات تاريخية بين البلدين ، وأجرى صالح زيارة إلى مصر، التقى خلالها المبعوث الأممي إلى ليبيا مارتن كوبلر، وناقش معه سبل حل الأزمة الليبية من خلال تعديل الاتفاق السياسي واستعراض آخر المستجدات في الشأن السياسي الليبي والتحركات الدولية والإقليمية ونتائجها ، وفيما يلي نستعرض أبرز المعلومات عن المستشار صالح[1]:

- حصل على ليسانس القانون العام في 1970.

- ينحدر من قبيلة العبيدات من بلدة القبة بشرق ليبيا.

- التحق بعد تخرجه بالعمل في وزارة العدل والسلك القضائي.

- عُيّن في عام 1971 مساعد نيابة، ثم أصبح رئيس نيابة الجبل الأخضر.

- أصبح محاميًا عامًا بمحكمة استئناف بنفس المنطقة.

- في 1999 أصبح رئيسًا لفرع إدارة التفتيش القضائي في محكمة استئناف درنة.

- وقع الاختيار عليه من جانب المجلس الانتقالي المؤقت الذي تشكّل أثناء اندلاع الانتفاضة الشعبية الليبية 2011 ، عضوًا في اللجنة القضائية للتحقيق في قضايا فساد عهد القذافي.

- انتُخِب عضوًا بمجلس النواب عن دائرة القبة طبرق (شرق ليبيا) خلال الاقتراع الذي جرى في 25 جويلية 2014.

[1] نصيرة ، المرجع نفسه ،ص 37 .

## المطلب الثالث : التدخلات الخارجية في النزاع الليبي

### أولا : التحالفات الدولية

ارتفع مستوى التدخلات الدولية في الصراع الليبي في الفترات الأخيرة، حتى تحوّل الصراع إلى حرب بالوكالة حسب وصف الكثير من المتابعين للمشهد الليبي ، ويؤثر في أحداث ليبيا الجارية حالياً تسع دول على الأقل، تسعى للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع، ومصدراً أساسياً للطاقة في العالم، وتتوزّع هذه الدول وفق عدّة محاور، كما يلي:

**أ. تحالف السعودية – مصر- الإمارات**

تشكل الدول الثلاث تحالفاً في الملف الليبي، وتقوم بتقديم دعم عسكري ومالي بشكل مستمر لقوات حفتر ، وقد ساندت الإمارات قوات حفتر بطائرات مسيرة بدون طيار من طراز Wing Loong II الصينية، وعززتها لاحقاً بمنظومات دفاع جوي من طراز Pantsir-S1 من أجل مواجهة الطائرات بدون طيار التركية ، وتسعى الإمارات من خلال دعم حفتر إلى تأمين السيطرة على كامل الموانئ الليبية ، لما سيحدثه ذلك من تأثير على الدور الإماراتي في مشروع "الطريق والحزام" الصيني ، وقدمت مصر من جهتها الدعم الجوي للواء حفتر عن طريق شن غارات ضد خصومه، وأرسلت لقواته عتاداً عسكرياً بالإضافة إلى وحدات من مشاة البحرية ، وكذلك أوفدت المستشارين العسكريين وبالأخص في مجال الطيران، ويتواجدون في قاعدتي "الوطية" و"الجفرة" ، وتريد مصر تأمين مصالحها في منطقة شرق المتوسط، وضمان وجود حكومة "صديقة" في طرابلس، وتتولى الإمارات والسعودية دفع مكافآت مالية لصالح فصائل سودانية تنحدر من إقليم دارفور وهي: جيش تحرير السودان وتجمع قوات تحرير السودان، بالإضافة إلى قوات الدعم السريع التي يقودها الجنرال "محمد حميدتي" أحد مدبري الانقلاب على الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، وتعتبر فتوى "ربيع المدخلي" التي تحرض أنصاره في ليبيا على القتال إلى جانب حفتر مؤشر على الدعم السعودي، على اعتبار أن "المدخلي" معروف بولائه للسلطات السعودية[1].

[1] ابو بكر ، مرجع سابق.

**ب. تحالف قطر – تركيا**

تحظى ليبيا بأهمية اقتصادية لدى تركيا من قبل انطلاق الثورة ضد "معمر القذافي"، حيث امتلكت الشركات التركية المختلفة وخاصة العاملة في مجال البناء 304 عقدا في ليبيا عام 2010، كما أن الموقع الجغرافي المطل على شرق البحر المتوسط ووفرة النفط المنخفض التكلفة زاد من اهتمام تركيا بليبيا، في ظل تنامي الرغبة التركية بترسيم الحدود المائية في منطقة حوض شرق المتوسط الغنية بالثروات الطبيعية، والمعارضة التي لاقتها أنقرة من تحالف مصر–اليونان–إسرائيل إلى جانب بعض الدول الأوروبية، بالتالي أصبحت بحاجة لشراكات مع أطراف دولية من دول حوض شرق المتوسط.

وتقوم الإستراتيجية التركية في ليبيا على فكرة دعم إنشاء حكومة مركزية، تستطيع من خلال العلاقة معها تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، ولذلك تعاطت أنقرة بإيجابية مع اتفاق "الصخيرات" وما تلاه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي ، وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية التركية القائمة على دعم حكومة مركزية في ليبيا والتحالف معها، وقعت أنقرة اتفاقية أمنية وملاحية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني، لتكون هذه الاتفاقية بمثابة غطاء شرعي للتحركات التركية العسكرية والسياسية الحالية في ليبيا ، و تصاعد الدعم التركي لحكومة الوفاق منذ توقيع الاتفاقية المشتركة في نهاية أواخر عام 2019 ، واتخذ شكل إرسال مستشارين عسكريين ، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار ومنظومات دفاع جوي، وقد أشرفت أنقرة على نقل الآلاف من المقاتلين السوريين المتحالفين مع أنقرة إلى محاور القتال حول العاصمة طرابلس، وهذا الدعم انعكس بشكل واضح مؤخراً على واقع الميدان ،وإلى جانب تركيا التي تدعم حكومة الوفاق بشكل مباشر عسكري، يوجد الدعم القطري الذي يتخذ غالباً شكل الدعم السياسي والاقتصادي، سواءً للموقف التركي في ليبيا أو لحكومة الوفاق نفسها[1].

**ج. الاتحاد الأوروبي**

يعاني الموقف الأوروبي في ليبيا من الانقسامات، جراء وجود حالة من اختلاف المصالح أو تعارضها ، وتشترك الدول الأوروبية في مخاوفها من التقارب الروسي – التركي في ليبيا وتهميش المصالح الأوروبية، لكنها أيضاً تعاني من تنافس المصالح فيما بينها، ويمكن تحديد ثلاث دول أوروبية فاعلة في الملف الليبي وهي[2]:

[1] ابو بكر ، مرجع سابق.

[2] موسى زياد ، **ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا**، http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1410 (9 / 02 /2020).

**فرنسا** : الدعم الفرنسي للواء الليبي "خليفة حفتر" قديم، ويعود إلى بداية شهر ماي 2014 بعد إطلاق حفتر عملية "الكرامة" تحت شعار "محاربة الإرهاب"، حيث أوفدت الاستخبارات الفرنسية مستشارين إلى بنغازي من أجل مساعدة حفتر في تخطيط الهجمات والعمل على تزويده بالمعلومات، كما ساهم المستشارون العسكريون الفرنسيون عام 2016 في بناء حفتر لقوات منظمة بالاعتماد على الوحدات العسكرية التي كانت تتبع لنظام "معمر القذافي" سابقاً ، وتتالت المؤشرات على وجود وحدات عسكرية فرنسية مساندة لحفتر على الأرض، وكان أبرزها فرار 13 خبيراً عسكرياً فرنسياً من قاعدة "الوطية" في شهر افريل عام 2019 بعد تعرضها لهجوم من قوات "حكومة الوفاق"، ثم لاحقاً العثور على صواريخ مضادة للدروع من طراز "جافلين" الأمريكية في مدينة "غريان" جنوب طرابلس، تم بيعها في وقت سابق لفرنسا، لتعترف وزارة الدفاع الفرنسية أن وحدة عسكرية كانت في "غريان" من أجل مكافحة الإرهاب ، وترى فرنسا في اللواء الليبي حفتر أنه شخص قوي قادر على ضبط الأمن في ليبيا، بالإضافة إلى أنها ستتمكن من خلال علاقاتها الوطيدة معه من الحصول على امتيازات بما يخص استخراج النفط وعقود الاستثمار.

**إيطاليا :** تتعامل إيطاليا مع ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فإنها تتحرك في هذا الملف وفق مصالحها الخاصة، فهي ترى في شركة " توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهدداً حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959، ورغم الاعتراف الإيطالي بشرعية "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها لم تتجه لتقديم الدعم العسكري لها، لأنها تفكر في الحفاظ على توازنها مع مختلف الأطراف الليبية وعدم التأثير سلباً على إمدادات النفط ، وقد عملت إيطاليا على التنسيق مع تركيا في بداية الأزمة الليبية في شهر افريل 2019، لكنها سرعان ما رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019، خشيةً منها أن تنـــزلق الأوضاع لحرب طويلة الأمد يكون لها تأثير على مصالحها، ومنذ بداية عام 2020 باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بهدف لعب دور أكبر في ليبيا، حيث التقى وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو" مع كل من السراج و حفتر، كما عقد لقاء مع وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف"[1].

[1] المرجع نفسه.

**ألمانيا :** تبحث ألمانيا عن تخفيض حدة الصراع في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي نهائي ينهي التدخلات الخارجية، ولذلك كثفت الخارجية الألمانية جهودها منذ جويلية 2019 من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث الحل السياسي في ليبيا، وقد تمكنت من ذلك في مطلع عام 2020، وتمتلك ألمانيا استثمارات بقيمة 2 مليار دولار في قطاع النفط الليبي، وتقوم الشركات الألمانية بعمليات التنقيب وتكرير النفط في ليبيا منذ عام 1958، وقد شهدت الفترة التي تلت مؤتمر برلين نوعاً من التقارب بين الموقفين الألماني والإيطالي، حيث يدفع الطرفان للحد من تدفق السلاح إلى ليبيا، ودفعا باتجاه إطلاق عملية بحرية لدول الاتحاد الأوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية تدعى "إيريني"[1].

**د. روسيا**

دخلت روسيا على خط التحالف مع اللواء الليبي "خليفة حفتر" بعد عدة أشهر من إطلاق الأخير لعمليته العسكرية على طرابلس، رغبة من موسكو في تأمين موطئ قدم جديد لها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يتيح لها المزيد من التأثير على سياسات دول الاتحاد الأوروبي ، وقامت روسيا بإرسال مرتزقة من ميليشيا "فاغنر" للمشاركة في الهجوم على حكومة الوفاق في طرابلس، كما بدأت مؤخراً بتجنيد مقاتلين سوريين من مناطق سيطرة النظام السوري وإرسالهم للقتال في ليبيا إلى جانب قوات حفتر[2].

**ثانيا : الاتفاق التركي الليبي**

أعلنت تركيا وليبيا ، في 27 نوفمبر 2019 عن قيام وزيرا خارجية البلدين بتوقيع مذكرتي تفاهم في اسطنبول ، الأولى حول التعاون الأمني و العسكري ، والثانية بشأن تحديد مناطق النفوذ البحرية ، تتضمن الاتفاقية الاقتصادية ترسيم جديد للحدود البحرية التركية حيث تحدد إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخاصة بتركيا، لا شك أن الهدف الرئيسي التركي في ذلك هو جر كل من اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر الى العودة لمناقشة مسألة الحدود البحرية وتقسيم الثروات شرق المتوسط مع إدراج تركيا وعدم تجاهلها من جانب، ومن جانب آخر استمرار تركيا في خلق كروت ضغط على أوروبا ولكن هذه المرة بشكل يهدد حركة الغاز المزمع تصديره لها من دول الجوار شرق المتوسط بعد تمييعه بمصر ، أما الاتفاقية التركية– الليبية الأمنية فتشمل نقل الأسلحة وتبادل المعلومات والتدريب الأمني وتبادل أنظمة الأسلحة فضلاً عن إمكانية نشر قوات تركية بليبيا لمدة ثلاث سنوات مقبلة وتنفيذ تدريبات مشتركة وإنشاء مكتب مشترك للتعاون في مجالي الدفاع والأمن بين البلدين،

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

كما تتيح الاتفاقيتان الفرصة لتركيا لاستكشاف الطاقة بشكل أوسع وعدم حصرها في خليج أنطاليا ، من منطلق أن تركيا تمتلك أطول ساحل مطل على البحر المتوسط وأنها جزء من شرق المتوسط ولها أن تتمتع بالحقوق أسوة جيرانها[1] .

## ثالثا : موقف الأطراف الإقليمية والدولية من التدخل التركي في الأزمة :

### 1 – مواقف الاطراف الليبية ( متناقضة ومنقسمة )

قوبل توقيع مذكرة التفاهم بمواقف متناقضة من المكونات والطوائف السياسية في ليبيا، وساد الانقسام بشأنها وفقًا للولاءات بين المكونات المحسوبة على اللواء خليفة حفتر من جهة، والمحسوبين على حكومة الوفاق من جهة ثانية، و أعلن أحمد المسماري المتحدث باسم قوات حفتر رفضه للاتفاق الموقع بين تركيا والسراج، متوعدا بـــالتصدي بالقوة العسكرية لمنع اختراق السيادة الليبية،و كان موقف أعضاء مجلس النواب جناح طبرق مشابهًا، حيث رفضوا مذكرة التفاهم رفضًا مطلقًا، ودعوا إلى سحب الاعتراف الدولي بحكومة السراج في المعسكر المقابل، سارع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى تصديق المذكرة وطلَب من الجهات المختصة تنفيذها، في حين أعلن أعضاء مجلس النواب جناح طرابلس دعمهم للمذكرة، واعتبروا أنها لا تعد مساسًا أو تفريطًا في سيادة واستقلال ليبيا، و لم تشكل أي خرق للقانون الدولي،تعد صلاحيات المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني محور الجدل في تبرير رفض المذكرة أو قبولها في حين يرى المعارضون أن المجلس الرئاسي لا يمتلك هذه الصلاحية، و ذهب الداعمون إلى أن المجلس يمثل السلطة الشرعية المعترف بها دوليًا، ما يمنحه الحق في إبرام المعاهدات والاتفاقات باسم الدولة الليبية [2].

2– **الموقف المصري** [3]: صدر بيان عن الرئاسة المصرية في 2 جانفي 2020 وبحسب البيان ، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتمع بأعضاء مجلس الأمن القومي، لبحث التطورات المتصلة بالأزمة الليبية، والتهديدات الناشئة عن التدخل العسكري الخارجي في ليبيا، حيث تم تحديد مجموعة من الإجراءات على

---

[1] المرجع نفسه.

[2] )محمد زهير المغيربي ، **هيكلة النظام السياسي في ليبيا** ، على الرابط ، في http://www.libyaForum.org/archive/index.php?option.com (2/01/ 2020 ).

[3] المرجع نفسه.

مختلف الأصعدة للتصدي لأي تهديد للأمن القومي المصري، وذلك في أعقاب موافقة البرلمان التركي على تفويض يسمح بإرسال قوات تركية إلى ليبيا ، و أدانت مصر القرار واعتبرته انتهاكًا لمقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن حول ليبيا بشكل صارخ ، وأكدت أن مثل هذا التدخل سيؤثر سلباً على استقرار منطقة البحر المتوسط، وأن تركيا ستتحمّل مسئولية ذلك كاملة ، وقالت الخارجية أيضا، إن مصر تدين بأشد العبارات الخطوة التي تم إقرارها تأسيسا على مذكرة التفاهم الباطلة الموقعة في إسطنبول بتاريخ 27 نوفمبر 2019 بين فايز السراج والحكومة التركية حول التعاون الأمني والعسكري ، ودعت مصر في بيانها المجتمع الدولي للاستطلاع بمسئولياته بشكل عاجل في التصدي لهذا التطور المنذر بالتصعيد الإقليمي، وآثاره الوخيمة على جهود التوصل لتسوية شاملة وقابلة للتنفيذ تقوم على معالجة كافة جوانب الأزمة الليبية من خلال المسار الأممي.

3- **الولايات المتحدة الأمريكية :** دعت الإدارة الأمريكية الأطراف الخارجية الفاعلة إلى عدم تأجيج الصراع في ليبيا، بعد مصادقة البرلمان التركي بالأغلبية على إرسال قوات إليها، إذ قال مسؤول بالخارجية الأمريكية لقناة "الحرة" يوم 2 جانفي 2020، إن واشنطن تحث جميع الأطراف الفاعلة لتجنب تفاقم الأوضاع في تلك الدولة.

4- **جامعة الدول العربية**[1]**:** أكدت الجامعة العربية على لسان مصدر مسؤول بالأمانة العامة، دعمها العملية السياسية من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق الصخيرات باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية في ليبيا، معربة عن القلق من التصعيد العسكري، الذي يفاقم الوضع المتأزم في ليبيا، ويهدد أمن واستقرار دول الجوار الليبي،و أوضح المصدر أنه تنفيذ ا لقرار مجلس الجامعة، فقد أجرى الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط اتصالاً هاتفياً، يوم 2 جانفي 2020، مع السكرتير العام الأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، تناول خلاله آخر تطورات الموقف في ليبيا، كما أطلعه على فحوى قرار مجلس الجامعة الأخير بهذا الخصوص، ونقل له قلق الدول الأعضاء من تداعيات تصعيد الموقف على النحو الجاري حاليا.

[1] المرجع نفسه.

5- **المغرب :** قال الحسن عبيابة الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، يوم 2 جانفي 2020، إن بلاده مستعدة لبذل أي مجهود لحل الأزمة في ليبيا ، مشيرا إلى أن المغرب يحترم السيادة الليبية، وأن الرباط تحترم كل المجهودات التي بذلت من أجل تنفيذ اتفاق الصخيرات، الذي اعتبره "مرجعيا" .

6- **الجزائر :** في تصريح على هامش إرسال مساعدات إنسانية إلى ليبيا، قال وزير الشؤون الخارجية، إن الجزائر ستقوم في الأيام القليلة القادمة بالعديد من المبادرات في اتجاه الحل السلمي للأزمة الليبية ما بين الليبيين فقط، مضيفا أن الجزائر لا تقبل بوجود أي قوة أجنبية مهما كانت .

7- **تونس :** قالت المستشارة الإعلانية في رئاسة الجمهورية التونسية، رشيدة النفير، في تصريحات لإذاعة «موزاييك إف إم» المحلية يوم 7 جانفي 2020 ، إن تونس ترفض رفضا قطعيا أي تدخّل أجنبي في ليبيا، بما فيه التدخل التركي، وهو موقف تونس منذ اليوم الأول و لم ولن يتغيّر ، ورداً على سؤال حول السماح لتركيا باستخدام الأراضي التونسية للتدخل عسكريا في ليبيا، قالت إنّ تونس لا يمكن أن تسمح بذلك، وأضافت أنّ جواب رئيس الجمهورية كان صريحا للرئيس التركي خلال زيارته لتونس.

8_ **اليونان واسرائيل وقبرص :** قالت اليونان وإسرائيل وقبرص في بيان مشترك إن مشروع القانون التركي الذي يسمح بنشر قوات في ليبيا يمثل تصعيدا خطيرا في الحرب الأهلية الدائرة في ليبيا ويهدد بشدة الاستقرار في المنطقة، وقال رئيس وزراء اليوناني ورئيس وزراء إسرائيل ورئيس قبرص في البيان "هذا القرار يشكل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن الدولي... ويقوض على نحو خطير جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي وسياسي للصراع الليبي"، ودعت الدول الثلاث تركيا إلى عدم إرسال قوات إلى ليبيا والذ ي سيمثل انتهاكا لسيادة ليبيا الوطنية واستقلالها[1].

9- **الإمارات :** في بيان صادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي يوم 3 جانفي 2020 ، أدانت الإمارات القرار التركي إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، واصفة إياه بالانتهاك الواضح لمقررات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن حول ليبيا، وتحديداً القرار « 1970» لسنة 2011 مؤكدة أن القرار التركي يعوق عودة الاستقرار للبلد العربي الشقيق، ودعت المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته في التصدي لهذا التطور التركي، المنذر بالتصعيد الإقليمي، وآثاره الوخيمة على جهود التوصل عبر عملية برلين والجهود

[1] المرجع نفسه.

الدولية الساعية لتسوية شاملة من خلال المسار الدولي ، وحذرت من مغبة أي تدخل عسكري تركي في ليبيا وتداعياته، مؤكدة رفضها لأي مسوغات قانونية واهية تستخدمها تركيا، لافتة إلى أن مثل هذا التدخل يمثّل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط ،ونوهت بالدور الخطير الذي تلعبه تركيا بدعمها للتنظيمات المتطرفة والإرهابية[1].

10-**روسيا :** أفاد مصدر في وزارة الخارجية الروسية، يوم 20 ديسمبر 2019، بأن التدخل العسكري الخارجي في ليبيا لا يمكنه سوى تعقيد الوضع في البلاد، وأضاف أن إمكانية استقدام جنود أتراك إلى ليبيا يعتبر مصدر قلق لروسيا، باعتبار أن هذه الخطوة ستثير ردود فعل من قبل دول الجوار، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات.

11- **فرنسا :** عبر الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون يوم 3 جانفي 2020 عن قلقه من مخاطر التصعيد في ليبيا المرتبطة بتزايد التدخلات العسكرية الأجنبية، بحسب بيان الرئاسة الفرنسية غداة سماح برلمان أنقرة بنشر قوات تركية في ليبيا، وأضاف البيان أن الرئيس الفرنسي وخلال محادثة هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ندد بوضوح بالاتفاقات الموقعة مؤخرا من حكومة فائز السراج بشأن القضايا البحرية والأمنية في إشارة لمذكرة التفاهم التركية الليبية[2] .

12- **السعودية :** في بيان لوزارة الخارجية ، نشر في جريدة الوطن السعودية قال البيان إن المملكة تعرب عن رفضها وإدانتها للتصعيد التركي الأخير في الشأن الليبي، وتندد المملكة بموافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، وتعتبر ذلك انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن ليبيا وتقويضًا للجهود الأممية الرامية لحل الأزمة الليبية ومخالفة للموقف العربي الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 31 ديسمبر 2019، وتؤكد المملكة أن هذا التصعيد التركي يشكل تهديدًا للأمن

[1] المرجع نفسه.
[2] بازغ ، مرجع سابق .

والاستقرار في ليبيا وتهديدًا للأمن العربي والأمن الإقليمي، كونه تدخلًا في الشأن الداخلي لدولة عربية في مخالفة سافرة للمبادئ والمواثيق الدولية[1].

**رابعا : مستقبل الصراع**

تُركز الجهود التركية على إعادة التوازن لحكومة الوفاق الوطني، ودعمها كي تمتلك مقومات تجعلها قادرة على القيام بأعباء الحكم والإدارة، ومن ضمن هذه المقومات الثروة النفطية والمنافذ الحدودية والموانئ البحرية والمؤسسة العسكرية، تمهيداً لكي تكون الحكومة طرفاً أساسياً ووازناً في أي تفاهم أو حل سياسي للصراع في ليبيا، وبالتالي على الأرجح ستكون وجهة العمليات التركية وحكومة الوفاق الوطني بعد "ترهونة" في مدينة سرت شمال البلاد، التي تفتح الطرق للتقدم باتجاه منطقة "الهلال النفطي"، وهذا ما سيزيد من موارد "الوفاق" ويوسع رقعة السيطرة الجغرافية ، كما أن قاعدة "الجفرة" الجوية وسط البلاد قد تكون هدفاً مستقبلياً محتملاً للعمليات التركية – الليبية المشتركة، لما لهذه القاعدة أهمية في السيطرة على الأجواء الليبية، بالمقابل فإن قوات حفتر والدول المساندة له تهدف إلى نزع الجغرافيا من يد حكومة الوفاق الوطني، مما سيؤثر على أوراقها السياسية وشرعيتها بشكل عام، وبناء على ذلك لن يكون مستغرباً أن تتلقى قوات حفتر دعماً جديداً من أجل محاولة استعادة المواقع التي خسرتها في غرب ليبيا لاستكمال عزل حكومة الوفاق عن محيطها الدولي، وبالتحديد تونس والجزائر، وهذا بطبيعة الحال سيكون في مرحلة لاحقاً لصد الهجوم الحالي على "ترهونة" القاعدة العسكرية الأهم لـــ حفتر في غرب البلاد ، ومن الأهداف المحتملة مستقبلاً لقوات "حفتر" هي مدينة مصراتة، التي تعتبر معقل الفصائل المعارضة لـــ "حفتر"، ودخولها يعني إضعاف المقاومة في طرابلس إلى حد كبير ، وفي حال قررت قوات "حفتر" مهاجمة مصراتة فيتوجب عليها أولاً السيطرة على "بوقرين" جنوب شرق مصراتة قبل التوجه إلى المدينة[2].

[1] المرجع نفسه .

[2] محمد ، مرجع سابق ، ص 301 .

## المبحث الثالث : مستقبل ليبيا في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة

لقد بات مستقبل ليبيا غامضا إلى حد كبير بالإضافة إلى المصير المجهول لشكل الدولة ما بعد سقوط نظام القذافي ،وهذا ما سنحاول توضيحه .

### المطلب الأول:مشاريع لإعادة بناء ليبيا

يستدعي بناء دولة ليبية مدنية حقيقية مستقرة النجاح في خلق هوية موحدة لكل الليبيين والتأكيد على القواسم المشتركة بينهم ،فالانتماء للوطن هو الانتماء إلى هوية واضحة وثابتة وصالحة في كل زمان، هوية مستقلة ليس بها تعصب لقبيلة أو عرق أو مذهب أو إيديولوجية معينة ، هوية لا يمكن أن تأتي إلا من الداخل ولا يمكن فرضها من خلال التدخلات الخارجية، وإنما هي هوية تنمو تلقائيا بداخل كل مواطن ليبي دون قيود أو شروط ، ومن أجل تأكيد مبدأ المواطنة الكاملة الحقيقية لابد من إظهار كل الألوان والثقافات الليبية، وإن دولة ليبيا لا تمثلها القومية العربية فقط لكي تبني دولة وطنية التي تحتضن كل ثقافاتها على قدم المساواة حيث أن التنوع الثقافي والعرقي لا يعيق الهوية وليس خروجا عن الشخصية الوطنية، ويتم ذلك من خلال إقرار سياسات التعددية الثقافية، وضمان المشاركة الفعلية في الحياة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية للجماعات المختلفة[1] .

ومن المتطلبات الرئيسية لنجاح أي مصالحة وطنية في فترة ما بعد الصراع هي استعادة سيادة الدولة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع ، حيث لا يمكن تحقيق المصالحة في بيئة تسيطر عليها الميليشيات ، وإن رفض ثوار ليبيا تسليم أسلحتهم يزيد من تأزم الأوضاع في ظل التحدي الهائل الذي تواجهه البلاد، فهم يستخدمون حيازتهم للأسلحة تكتيكا تفاوضيا للحصول على حصة أكبر في عملية صنع القرارات في المرحلة الانتقالية[2] .

ولقد أدت " ثقافة المنتصر" التي سادت منذ انهيار نظام القذافي إلى انقسامات حادة داخل المجتمع الليبي ،بحيث لا يمكن تحقيق أي مصلحة وطنية مادام هذا الانقسام الحاد و الاستقطاب بين الأزلام والثوار قائما، وتشمل ثقافة المنتصر في ليبيا أيضا قراءة انتقائية للتاريخ، وهذا بحد ذاته أمر يثير الاستقطاب، بعد انتهاء الثورة مباشرة وتحديدا بعد إعلان التحرير بأسبوع واحد تقدم نائب وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية بليبيا وزملائه ممن شعروا بأهمية إدماج المسلحين في الدولة الجديدة بمشروع لإنشاء هيئة تقوم بإعادة تأهيل

---

[1] براهيم شرقية، **إعادة إعمار ليبيا :تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية** ، (قطر :مركز برونكنجر– الدوحة، 2018 )، ص14

[2] بلقاسم القاضي ، مقال حول " **ليبيا ...الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة**"، بوابة إفريقيا الإخبارية ، عدد 9 ، 2018 / 06 / 21 .

وإدماج المسلحين واستيعابهم في قطاعات الدولة كافة بالتعاون مع المؤسسات الأمنية والمدنية، تقدموا بالمشروع لرئيس المجلس الوطني الانتقالي ولرئيس المكتب التنفيذي في حينها وتمت الموافقة على المقترح وإصدار قرار بإنشاء " هيئة شؤون المحاربين "التي تحولت فيما بعد إلى " البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"، وبدأت المسيرة من خلال جمع بيانات المسلحين في كل أنحاء ليبيا وقاموا بتسليمهم بحسب قوائم كتائبهم ، وأجروا مقابلات شخصية معهم بالتعاون مع اختصاصيين نفسيين واجتماعيين، وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الليبي للإدماج والتنمية قد تأسس من أجل هدف واضح وهو تحقيق الدمج في المجتمع للمحاربين والأشخاص الذين ثاروا من أجل حرية ليبيا ، وصرح البرنامج الليبي للإدماج والتنمية التابع لديوان مجلس الوزراء أن موازنة المركز وصلت لنحو 69,7 مليون دينار خلال 3 سنوات، كما أنه تمكن من تسجيل أكثر من160 ألف منتسب من المحاربين السابقين ضمن برامجه في نفس الفترة، وافتتاح 31 فرعا في مختلف المناطق الليبية وأوضح أن البرنامج حصل على 188 مليون دينار من الحكومة الليبية ، خلال الأعوام 2012حتى 2014 ، وبلغت قيمة المشاريع المتعاقد عليها نحو118 مليون دينار في عامي 2015 و 2018 [1]، وللعلم فإن البرنامج الليبي للإدماج والتنمية انقسم بدوره إلى برامج متفرعة هي:

1-**برنامج الإدماج الاقتصادي**[2] : يهدف إلى إنشاء فرص عمل في الاقتصاد الليبي، وتأهيل الثوار السابقين من أجل تسهيل إدماجهم في الحياة الاقتصادية من خلال ثلاث مشاريع رائدة تهدف إلى تقديم دورات تدريبية تتناسب مع احتياجات السوق، وتشجعهم على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تقديم الاستشارة المهنية لدعم مسيرتهم الإنتاجية ،و تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

أ) **مشروع قادر للتدريب المهني والتقني** :يهدف هذا المشروع إلى دعم المشاركين– العاطلين عن العمل بمجموعة من المهارات التقنية التي تمكنهم من الحصول على وظائف أو إقامة مشاريعهم الخاصة ، و صمم هذا المشروع لتقديم تدريب تقني ومهني يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الليبي ، وهو يضم كذلك دورات في اللغة الانجليزية وتقنية المعلومات ، ويختص المشروع في تدريب المحاربين الذين لا يمتلكون مهنة أو شهادة.

ب) **مشروع طموح** : صمم هذا المشروع بهدف تمكين المشاركين ومساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم أو الالتحاق بالمؤسسات العامة في ليبيا، وذلك من خلال دورات تدريب في إدارة الأعمال، والإدارة المالية للمشاريع، والتسويق والتخطيط، والأحكام القانونية ذات الصلة وغيرها من

[1] براهيم ، مرجع سابق ،ص 16 .

[2] براهيم ، مرجع سابق ،ص 19 .

المهارات اللازمة لإنشاء وتشغيل الأعمال الاقتصادية الناجحة ، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم فرص عمل لنحو 70.000 مشارك من خلال دعم مشاريع قائمة وناشئة، ويمكن لهذه المشاريع أن تشكل نقطة انطلاق لإقتصاد بديل في ليبيا.

**ج) مشروع مراكز التوظيف في البلديات :**حيث توفر مراكز التوظيف في البلديات– خدمات الاستشارة والنصح للمنتسبين إلى البرنامج لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصائبة بشأن مستقبلهم المهني، وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع وزارة العمل والجهات المعنية المحلية، التي يسعى البرنامج إلى تسليمها تلك المراكز تدريجيا بعد إطلاقها وتشغيلها.

**2برنامج الإدماج المدني :**تهدف الإستراتيجية العامة لبرنامج الإدماج المدني إلى تعزيز المهارات القيادية للمنتسبين وتعزيز الوعي والمشاركة في المجتمع المدني ويتضمن ثلاث مشاريع هي:

أ **_مشروع إعداد القادة :**يساعد هذا المشروع في إعداد القادة الذين شاركوا في الثورة ليمارسوا أدوارا قيادية مدنية في مختلف قطاعات المجتمع الليبي، كما يسعى للاستفادة من قدراتهم الحالية لدعم الحوار والمصالحة .

**ب _مشروع النوعية والتثقيف :**يتألف من سلسلة من ورشات العمل التدريبية التيتقام في مختلف المناطق والمدن الليبية، ويهدف المشروع إلى توعية المشاركين من خلال معلومات ثقافية واجتماعية ودينية.

**ج _ مشروع المجتمع المدني :**يهدف هذا المشروع إلى تمكين المنتسبين للمساهمة في مسار بناء المؤسسات المدنية في ليبيا بصفتهم ممثلين عن المجتمع المدني.

**المطلب الثاني:التحديات التي تواجه مشاريع إعادة بناء ليبيا:**

تواجه الحكومة الليبية الحالية والليبيين تحديات صعبة لا يمكن حلها ببساطة وخلال فترة قصيرة، لأن ليبيا لا تملك دستورا تستند عليه ولا نظاما مؤسسيا ولا نظاما إداريا متكاملا،ومن ابرز التحديات التي تواجهها مايلي[1] :

**1التحديات السياسية:** يواجه قادة ليبيا الجدد تحديا هائلا في بناء دولة تستند إلى– سيادة القانون بعد 42 عاما من حكم أسرة واحدة، مع منع الهجمات الانتقامية في الوقت نفسه، وضمان المحاسبة على انتهاكات جميع أطراف النزاع، وتعزيز خطط المصالحة،و فور رحيل القذافي كانت هناك بوادر الانشقاق في المجلس

[1] رالف شامي وآخرون، **ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص**، (واشنطن العاصمة :صندوق النقد الدولي، 2018 ) ، ص 3 .

الوطني الانتقالي، وبدأ كل هذا فور اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس القائد العسكري للثوار وتطور الخلاف إلى إقالة المكتب التنفيذي للمجلس وتعيين مكتب تنفيذي جديد ، وحيث تعتبر الأوضاع الأمنية في ليبيا كارثية بكل المقاييس ، كما أن محاولات وعمليات اغتيال أصابت شخصيات دينية وسياسية وإعلامية وعناصر من الجيش والشرطة، ولقد عجزت أي سلطة ليبية منذ 2011 عن ضبط المجموعات المسلحة أو دمج مقاتليها في قوة وطنية ،وسيبقى تشكيل جيش موحد أحد أهم التحديات السياسية، لاسيما مع تحول ليبيا إلى منطقة لتهريب الأسلحة والمهاجرين الساعين إلى الانتقال منها إلى أوروبا ، بعد المجازفة بعبور المتوسط.

2 -**تحديات الاقتصادية**[1] : تأثر النشاط الاقتصادي جراء تدمير البنية التحية ومنشآت الإنتاج واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي ، ورحيل العمالة الوافدة وهو يمثل أكبر التحديات في مرحلة ما بعد القذافي، و مع احتدام الصراعات و خروج الشركات الأجنبية من البلاد و من ذلك الحين و القطاع النفطي يشهد تقلبات جراء الفوضى الأمنية و السياسية التي تشهدها ليبيا ، وعلى الصعيد التراعات السياسية بين المؤتمر العام في طرابلس والبرلمان في طبرق والذي ولد تنافس على المؤسسات المالية والإدارية في الدولة ومنها المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار ، وفي الوقت التي ضعفت فيه القدرات الإنتاجية وانخفاض الإيرادات وتزايد الإنفاق وانخفاض عرض النقود وانخفاض المستوى المعيشي للفرد،كما ان الأموال في ليبيا تخضع للسيطرة السياسية وسلطة ، ويجب على ليبيا أن تواجه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقتها البشرية ورفع قدراتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي .

3–**التحديات الاجتماعية**[2] : منذ بداية الثورة في ليبيا قام القذافي بالعمل على تسليح القبائل نتيجة لفهمه لبنية المجتمع الليبي القبلية ، وأمل القذافي من خلال هذا التسليح إلى تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام استبدادي إلى حرب أهلية تلعب فيها القبائل دورا مركزيا حيث نجح في الحصول على دعم بعض القبائل و التي حاربت إلى جانبه خلال الثورة ، أدى استغلال القذافي للقبيلة إلى تفاقم حدة الخصومات خاصةً بعد الثورة ، ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالمجتمعات النازحة والتي تعتبر عقبة رئيسية أمام إعادة التماسك

[1] هدى عيسى الغول ،**الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف** ،(ليبيا: المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، 2017) ،ص 42 .

[2] القاضي ، **مرجع سابق.**

الاجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد الصراع ، في هذا السياق ظهور الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين الذين فروا من البلاد، و التي لا يمكن أن يحدث أي إنتعاش وطني في ليبيا ما دام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد و خارجها.

**المطلب الثالث:مستقبل الدولة الليبية**

تعيش ليبيا على وقع أزمات عديدة في ظل عدم وجود سلطة مسيرة للدولة، وعدم قدرة المؤسسات على إدارة شؤون البلاد بأسلوب رشيد ، ومن خلال هذا سنذكر بعض السيناريوهات المحتملة في مستقبلها القريب.

**السيناريو الأول [1]:استمرار المرحلة الانتقالية و التدخل.**

ما حدث في ليبيا تعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم و المعارضة السياسية ، في المناطق التي شهدت أزمات سياسية و تطورت إلى نزاع مسلح ثم التدخل الدولي الذي أسفر في نهايته إسقاط النظام ، ما يجعل سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية مدة زمنية كبيرة و استمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها و ذلك لعدة أسباب منها:

-انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، و ضعف مؤسساتها و انعدام الأمن العام، و هذا يؤدي إلى ما يسمى بالاستبداد العادل ، و كذلك أيضا يتخلل ذلك تزوير الانتخابات، انحراف التمثيل الشعبي، عدم احترام حقوق الإنسان و قيود على الحريات المدنية و العامة .

-بروز الجهوية و القبلية، و من أهم مظهرها ارتفاع أصوات المتحدثين باسم مناطقهم و قبائلهم، و التنافس بينهم فيما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة في الثورة، ما يجعل هذا الوضع قد يتطور إلى التصادم و المواجهات المسلحة بين العديد من المناطق على خلفية مواقف كل منها رافض أو مؤيد للمقترحات الحكومية و النظام ما يجعل الخروج بقرارات توافقية يتطلب فترة زمنية كبيرة و ذلك أخذ رأي جميع الأطراف وموافقتها.

-التحرك الأوروبي المكثف بحجة التصدي للهجرة غير الشرعية و وضع حد لهذا التدفق على الأراضي الليبية نفسها، و العمل على دعم تسرب إرهابيين عبر هذا البلد، فضلا عن توفير الشروط الأمنية لتدفق النفط الليبي إلى الأسواق الأوروبية، و نرى ملامحه من احتمال تشكيل تحالف إقليمي عربي أورومتوسطي

[1] بلقاسم القاضي، سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية ومواجهة تحديات التفكك،في www.afrigateneurs.net (14 / 05 / 2020).

لشن عملية عسكرية واسعة، ترتكز على القوائم الجوية فقط ضد تنظيم داعش، و أن يكون عملها مدعوما بغطاء دولي بموجب قرار أو تأييد من مجلس الأمن الدولي .

**السيناريو الثاني[1] : الحل السلمي**

أشارت دراسة لمركز الدراسات الشرق الأوسط أن السيناريو الأول يعتمد على وقف الأعمال القتالية والوصول إلى حل سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب توافر قناعة لدى مختلف الأطراف بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحقق، وبأن حسم الصراع عسكريا لصالح أي منها غير ميسر في المدى المنظور، وعلى المستوى الإقليمي والدولي يتطلب هذا السيناريو توافقا بين القوى المؤثرة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، ويحتاج نجاح هذا السيناريو إلى توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، ونوهت الدراسة إلى أن نتائج هذا السيناريو ستحقق الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية، تحقيق الاستقرار والأمن، وقف أعمال القتل والخطف ووضع حد لاستنـزاف الدولة وإهدار طاقتها ومقدراتها، مع فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي،وإن وفق هذا السيناريو ستكون السلطة في ليبيا واحدة تغطي كامل أراضي الدولة، وهو السيناريو الأكثر تأييد لدى غالبية الشعب الليبي.

**السيناريو الثالث[2] :سيناريو الانقسام**

يتمثل في دراسة " ترسيم الانقسام السياسي" حيث يتضمن إنهاء وحدة الدولة وتقسيمها إلى كيانين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية ، ويحدث هذا السيناريو في حال فشل جهود الاتفاق السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي وبصعوبة حسم الصراع حسما عسكريا لصالحها ، وتفضيلها خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة، وذلك في ظل دعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية،و في ظل انقسامات سياسية وأزمة اقتصادية خانقة على الرغم من خفوت صوت السلاح مازال شبح الأزمة يخيم على المشهد الليبي فقد عاشت ليبيا وقع انقسام كبير وصراع مسلح عنيف أدى إلى تدهور مستمر للاقتصاد وتخبط سياسي، كما فشلت حكومة الوفاق في أن تحقق الاستقرار على الصعيدين الأمني والاقتصادي بالرغم من اعتراف ودعم المجتمع الدولي لها، أضف إليه فشلا أمميا في رعاية جلسات تعديل الاتفاق السياسي مؤخرا لتبرز للسطح دعوات لإطلاق انتخابات عامة للدخول في مرحلة انتقالية جديدة، وحيال ما يمكن أن نسميه فشل الاتفاق ومخرجاته الثلاث( مجلس النواب والدولة والرئاسة )في تغيير الأوضاع في البلاد.

---

[1] عبد الله دوما ، حفتر والحسم العسكري :رهانات صعبة لتعظيم المكاسب ،في alraby.co.u.k source ،(15 / 05 / 2020 ) .

[2] دراسة الشرق الأوسط ، **أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضل الحل السلمي**،(عمان:مركز الدراسات الشرق– الأوسط ، شوهد يوم (13/05/ 2020 )

**خلاصة الفصل الثالث**

من الواضح أن الصراع في ليبيا ازداد تعقيداً خاصة خلال العام الأخير ، كانعكاس طبيعي لزيادة عدد اللاعبين الدوليين المؤثرين في هذا الصراع والزج فيه بثقل كبير ، رغبةً من كل لاعب بأن يفرض رؤيته التي تحقق مصالحه في ليبيا عن طريق الفاعل المحلي الذي يدعمه ، وبالنظر إلى الواقع الميداني وخريطة السيطرة و تبادلاتها ، فيمكن القول إن الدعم التركي الذي ازدادت كثافته منذ مطلع 2020 ساهم بشكل كبير في تعديل موازين المعركة لصالح حكومة الوفاق الوطني الليبية ، وهذا بطبيعة الحال يجعل التكهن برد فعل معين من قبل المحاور الأخرى المساندة لقوات حفتر أمر ا بديهيا ، وبالتالي قد تتجه البلاد إلى موجة جديدة من الصراع تكون أكثر حدة من الموجات السابقة ، سيكون مسرحها الأساسي الساحل الشمالي الليبي ووسط البلاد والساحل الغربي أيضا ، ومن غير المرجح أن تفلح الجهود الأممية على المدى القريب والمتوسط في وضع حد للنزاع الدائر في ليبيا ، في ظل عدم تجاوب الأطراف الدولية المؤثرة والداعمة للفرقاء الليبيين ، ونزوعها للخيار العسكري لتعظيم المكاسب قبل التوجه إلى طاولة المفاوضات ، مما يجعل الانقسام الجغرافي للأراضي الليبية مرشحاً للاستمرار لفترة ليست قصيرة.

# الخاتمة

في دراستنا لموضوع الدولة وإشكالية بنائها تبين لنا أن دولة ليبيا أصبحت بؤرة توتر دائمة و أصبحت معرضة للتدخلات الخارجية بغية تحقيق الأمن و الاستقرار فيها ، بما حملته من نزاعات وصراعات ، فقد اختف دور الدولة فيها ، ومن دراستنا السابقة خلصنا إلى مجموعة نتائج ألا وهي :

- للحرب الليبية عدة أسباب أبرزها الأسباب السياسية ترتكز على رحيل القذافي.
- سعي دول المغرب العربي لحل الأزمة في ليبيا و منع انهيار الدولة الليبية حتى لا تنتقل الأزمة إليهم و تصبح تكاليفها أكثر، و من خلال هذه الاستنتاجات نصل إلى أن استراتيجية المغرب العربي تبنى على أساس الحفاظ على الأمن الداخلي و الإقليمي.
- أن سقوط رمز الحكم في ليبيا و الذي كان متمثل في معمر القذافي أثر على سرعة وقوع الأحداث مما أدى إلى جعلها مسرحا لأطماع تنافسية ما بين القوى الكبرى سواءا كانت دولية أو إقليمية.
- يوجد في ليبيا عدد كبير من المتعلمين و خارجي الجامعات فعلى الشعب الليبي أن يتيح كفاءات متعلمة تمتلك قدرا كافيا من الوعي حاليا مما يكسبهم آليات الخروج السلمي و التوافقي من الأزمة بين كل الفرقاء الليبيين،فيجب على كل هذه النخبة الليبية أو الشخصيات المؤثرة أن يفهموا الواقع و المشاكل ليكونوا قادرين على إيجاد حل لما يحدث.
- غياب تنظيم وقيادة للثوار فى شكل جناح عسكري وسياسي ، جعل عملية المرحلة الانتقالية تمر بمراحل وصلت فيها البلاد إلى حد التهديد في أمنها الوطني ، من خلال اقتصادها المتدهور وحدودها المستباحة وأجوائها المنتهكة .

- انتشار السلاح يهدد العملية الانتقالية ، وقد يكون عاملاً رئيسيا فى فرض رؤى داخلية كانت أم خارجية على مجلـــس النواب والحكومة.
- فرضية الفيدرالية القائمة من خلال المناطق المنتصرة لمرحلة ما بعد الثورة ، وحصولها على إمكانات الدولة ، جعـــل منها لاعبا رئيسيا على الساحة الليبية .
- غياب الرؤية العملية فى بناء الدولة من خلال خارطة طريق واضحة المعالم ، وبمشاركة الشعب ، يحدد فيها الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية فى خط متوازٍ لكتابة الدستور تحت رقابة السلطة القضائية والمنظمات الدولية.
- احتمالية انهيار الأحزاب ذات القاعدة الهشة واحتمالية إنشاء تحالفات جديدة تضم العدد الهائل من هـــذه الأحـــزاب وفق تطلعات الشعب ، مما يزيد حدة التنافس على سباق رئاسة الجمهورية بعد بزوغ الدستور الـــذى يحـــدد شـــكل الدولة.
- التعجيل بكتابة الدستور سوف يقضي على التدهور الحاصل فى بنيان الدولة والمرحلة الانتقاليـــة ، وقيـــام القضـــاء ، ورجوعه إلى العمل يمكن الدولة من قطع دابر الفساد ولو بشكل تدريجي.
- عدم المبالغة فى تأصيل فكرة العزل السياسي ، لما لها من تأثير على المصلحة الوطنية وجعل العزل يأخـــذ منحـــى قانونيا بحتًا ، وليس مبنيا على تصفية حسابات سياسية.
- سبب تدهور المرحلة الانتقالية الحالية هو غياب ملف المصالحة الوطنية فى البرامج الحزبية ، مـــع العلـــم أن هـــذا الملف يمثل الأساس الأهم من بين أساسات بناء الدولة ، والدخول فى مصالحة شاملة وفق مراقبة قانونية تحاسب من أجرم فى حق الوطن والشعب.

- منح فرصة لمجلس النواب المنتخب والمعترف به دوليا وحكومة عبد الله الثني المنتخبة ودعمهـــا لقيـــادة المرحلـــة الانتقالية نحو قيام الدولة بكافة مؤسساتها وصولا إلى إعلان الجمهورية الثانية ، والإعداد لمرحلة المشاركة الشـــعبية فى اختيار رئيس الدولة.
- العمل مع دول الجوار من أجل حماية الأمن القومي ، والوطني واحترام سيادة الدول وفق المعاهدات والاتفاقيـــات الدولية وحماية الموارد الاقتصادية للدولة.
- على المجتمع الدولي إبداء الجدية حول الملف الليبي وخاصة نحو محاسبة الميليشيات العسكرية التي شكّلت تهديدا مباشرا لحياة المدنيين وتدمير مؤسسات الدولة ، مع ضرورة استصدار قرار من مجلس الأمن يلزم تلـــك الأطـــراف المتناحرة على السلطة في ليبيا بإيقاف كل أشكال العنف.
- أعضاء المؤتمر الوطني السابق هم من يقود الحرب على مؤسسات الدولة وتدمير المدن من خـــلال الميليشـــيات التابعة لهم.

# قائمة

# المراجع

## قائمة المراجع

### 1. الكتب


1. إسماعيل ، علي سعد، حسن محمد حسن ، **النظريات و المذاهب و النظم : دراسات في العلوم السياسية**، السويس : دار المعرفة الجامعية، ط2، 2005 .
2. أمين مشاقبة ، المعتصم بالله علوي ، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد : إطار نظري** ، عمان ، مطبعة السفير،2010 .
3. أمل احمد هاني زكي ابراهيم بيان، الدولة الفاشلة،مصر : جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية، 2017
4. احمد منيسي ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،2018.
5. احمد محمود محمد ، **الدولة الوطنية المعاصرة:ازمة البناء** ،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،2018.
6. دبلة عبد العالي ، **الدولة رؤية سوسيولوجية** ، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع ،2004 .
7. زياد عقل ، **من الاحتجاج السلمي الى التدخل الدولي** ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،2017 .
8. شاهر اسماعيل الساهر، **دراسات في الدولة و السلطة و المواطنة**،، ألمانيا : برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017 .
9. طاشمة بومدين ، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية : دراسة في المفاهيم ، الأدوات ، . المناهج و الإقترابات** ، الجزائر ، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع،2011 .
10. عبد الغفار رشاد القصبي ، **الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي**،القاهرة ، مكتبة الآداب ،2007.
11. عبد الغفار رشاد القصبي ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة** ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2006 .
12. عطوي ، عبدالله ، **السكان والتنمية البشرية** ، بيروت ،دار النهضة العربية ، 2004 .
13. عدنان السيد حسين ، **ازمة الدولة في الوطن العربي** ،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، طبعة الثانية ،2015.

14. فضل ابراهيم الاجواد ، **المدخل الى جغرافيا النقل في ليبيا** ، القاهرة ، الدار العربية للنشر و التوزيع ، طبعة 2 ،2008 .

15. محمد مصطفوي، **نظريات الحكم والدولة** ، بيروت،مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2017.

16. مينا، محمد نصر، **الدولة والنظم السياسية المقارنة** ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا . الطباعة والنشر، 2007 .

17. محمد عابد الجابري ، **الديمقراطية و حقوق الانسان** ،بيروت ، مركز الوحدة العربية ،2014 .

18. نصر محمد عارف ، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج** ، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002 .

19. نصر محمد عارف ،**نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ،القاهرة ، دار القارئ العربي ،2016.

## 2. الأطروحات والمذكرات

1. عبد الناصر عز الدين بوخشيم ، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقتها بالنمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، جامعة ، الاسكندرية ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، 2013.

2. زردومي علاء الدين ، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي** ، مذكرة الماجستير ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق السياسية ، وقسم العلوم السياسية ،2013.

3. يوسف ابو الفضل محمد مصطفى ، **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و . الدراسات الافريقية ، قسم الجغرافيا، 2015 .

4. كريمة حرباوي، الدولة الفاشلة الصومال نموذجيا ، مذكرة الماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم ، قسم العلاقات - الدولية،تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، 2016.

5. نصيرة عليلي ،**اشكالية اعادة بناء دولة ليبيا** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة تيزي وزو كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2018 .

## ج. المجلات و الدوريات


1. رعد عبد الجليل مصطفى خليل ، حسام الدين علي مجيد ، **نموذج الدولة_ الامة التقليدية في مواجهة ازمتي الاندماج و الهوية** ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 33 ، جانفي2013
2. أبو شهيوة مالك ، تحديات بناء الدولة ما بعد الدكتاتورية ومتطلبات نجاح عملية التحول الديمقراطي الحالة الليبية ،مجلة عراجين ، الإصدار الثاني ، العدد التاسع ، 2016 .


## د. الدراسات والتقارير


1. ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ،عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2004 .
2. تقرير الشرق الأوسط ، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقية والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا** تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 جوان 2011
3. المغيربي ، زاهي الحصادي ، نجيب ، التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات و مآلات وفرص ، بحث مقدم لأعمال ندوة حول الانتقال الديمقراطي ، تونس،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس 2014 .
4. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، تقرير حول العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011 ،ليبيا : طرابلس ،ديسمبر 2019 .
5. بلقاسم القاضي ، مقال حول " **ليبيا ...الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة"**، بوابة إفريقيا الإخبارية ، عدد 9 ،2018 / 06 / 21 .
6. محمد نجيب بوطالب ، الابعاد السياسة لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية : مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية واللّيبية ، معهد الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، أكتوبر 2011 .
7. دراسة الشرق الأوسط ، **أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضل الحل السلمي**،عمان:مركز الدراسات الشرق– الأوسط ،
8. رالف شامي وآخرون، **ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص**، واشنطن العاصمة :صندوق النقد الدولي،2018 .
9. هدى عيسى الغول ،**الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عُجاف** ،ليبيا: المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات،2017 .

## ه. المواقع الالكترونية


1. عامر العمران، **الدولة الفاشلة اقتصاديا** ، في pawabet oter.com ،
2. حسن العطار، **الدولة الفاشلة والهشة**، في
http.llelaph.com/web/opinion/2015/1/197570 -
3. شهيرة ،" **نبذة عن ليبيا** " ، في https://mawdoo3.com ،
4. بسيكري السنوسي ، **الأزمة الليبية ودول الجوار** ، مركز الجزيرة للدراسات في
http://studies.aljazeera.net/ar/reports .html
5. أحمد حسان، **مفهوم السيادة والدولة الفاشلة** ،
في http://www.khiyam.com/news/php?articlell.
6. اشتيوي مفتاح الجدي، **دولة ليبيا ( الفبرايرية ) والانزلاق إلى منطق الإنهيار** ، في : source
,cdn.ampproject.org،rcmlibya.wordpress.com
7. إبراهيم محمد، **الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار**، في www.libyaalkhabar.com ،
8. بازغ عبد الصمد، **النزاعات المسلحة غير الدولية**، في منشور موقع الحوار المتمدن WWW org.ahewar.M.
9. الأزمة الليبية بين الصراع الداخلي والأيادي الخارجية ، في -https://www.almarjie
.،paris.com/5273
10. ابو بكر خليفة، **المجتمع لمدني في ليبيا ..رهانات وتحديات** ، ليبيا المستقبل ،في
http://www.libyaalmostakbal.org/95/3840/
11. موسى زياد ، **ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا** ،
. http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1410
12. محمد زهير المغيربي ، **هيكلة النظام السياسي في ليبيا** ، على الرابط ، في
http://www.libyaForum.org/archive/index.php?option.com
13. بلقاسم القاضي، **سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية ومواجهة تحديات التفكك**،في
www.afrigateneurs.net
14. عبد الله دوما ، **حفتر والحسم العسكري :رهانات صعبة لتعظيم المكاسب** ،في
.،alraby.co.u.k source

# قائمة

# المحتويات

# قائمة المحتويات


| | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | |
| **مقدمة** | أ_ح |
| **الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للدولة و عملية بناء الدولة** | |
| **المبحث الأول:** ماهية الدولة و نظرياتها | 10 |
| المطلب الأول: الدلالة المفاهيمية للدولة | 10 |
| اولا : تعريف الدولة | 10 |
| ثانيا : نشأة الدولة | 12 |
| ثالثا : الدولة الحديثة | 13 |
| رابعا : الدولة الفاشلة | 14 |
| المطلب الثاني : اركان و خصائص الدولة | 17 |
| اولا : اركان الدولة( عناصر الدولة) | 17 |
| ثانيا : خصائص الدولة | 19 |
| المطلب الثالث : نظريات الدولة و إشكالاتها | 21 |
| **المبحث الثاني** : ماهية عملية بناء الدولة | 23 |
| المطلب الاول : عملية بناء الدولة | 23 |
| اولا: التعريف | 23 |
| ثانيا: الخصائص | 24 |
| المطلب الثاني :التطور النظري والمنهجي لمفهوم عملية بناء الدولة | 26 |
| اولا : التطور المنهجي | 26 |
| ثانيا : التطور النظري | 26 |
| المطلب الثالث : النظرية السياسية المعاصرة وبناء الدولة | 26 |
| **المبحث الثالث** : معطيات واقعية لعملية بناء الدولة | 28 |
| المطلب الاول : اهم فواعل عملية بناء الدولة | 28 |
| اولا _دور المؤسسة الدستورية في عملية بناء الدولة | 28 |
| .ثانيا_دور المؤسسة البيروقراطية في عملية بناء الدولة | 29 |
| .ثالثا_دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة | 30 |

| | |
|---|---|
| .رابعا_دور وسائل الاعلام في عملية بناء الدولة | 30 |
| المطلب الثاني :ابعاد عملية بناء الدولة | 31 |
| اولا : البعد السياسي – الامني | 31 |
| ثانيا:البعد الاقتصادي | 31 |
| ثالثا : البعد السوسيو_ثقافي | 32 |
| المطلب الثالث : الاشكالات السياسية التي تعيق عملية بناء الدولة | 32 |
| **خاتمة الفصل الاول** | 34 |
| **الفصل الثاني : تحديات بناء دولة ليبيا ما بعد القذافي** | |
| **المبحث الاول:** دراسة جيوبوليتيكية لدولة ليبيا | 36 |
| المطلب الاول : جغرافية دولة ليبيا | 36 |
| اولا : الموقع الجغرافي لدولة ليبيا | 36 |
| ثانيا : اقتصاد دولة ليبيا | 37 |
| المطلب الثاني :تركيبة المجتمع اللّيبي | 38 |
| المطلب الثالث : المقومات الاقتصادية في ليبيا | 39 |
| اولا: إنتاج ليبيا النفطي | 40 |
| ثانيا : إنتاج ليبيا من الغاز | 41 |
| **المبحث الثاني** :النظام الليبي وأسباب انهياره. | 42 |
| المطلب الاول : نبذة تاريخية لمعمر القذافي. | 42 |
| المطلب الثاني : المؤسسات السياسية في ليبيا بعد الاستقلال | 43 |
| اولا :الفترة من 1969-1976 | 43 |
| ثانيا :الفترة من 1977 _ 2011 | 44 |
| المطلب الثالث : أسباب انهيار النظام اللّيبي | 44 |
| اولا_ الأسباب الاجتماعية | 45 |
| ثانيا – الأسباب الاقتصادية | 45 |
| ثالثا – الأسباب السياسية | 46 |
| **المبحث الثالث** : تحديات بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا | 47 |
| المطلب الأول: تحديات بناء دولة ليبيا | 47 |
| اولا :إعادة تنظيم الدولة الليبية | 47 |

| | |
|---|---|
| ثانيا : مفهم التعايش السياسي و اثره على ليبيا | 48 |
| المطلب الثاني: أزمات بناء الدولة في ليبيا | 50 |
| المطلب الثالث: الاوضاع الامنية و الاقتصادية التي تعيق بناء الدولة في ليبيا | 53 |
| اولا : الأوضاع الأمنية | 53 |
| ثانيا : الأوضاع الاقتصادية والمالية | 54 |
| ثالثا: فشل بناء دولة ليبيا | 55 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 60 |
| **الفصل الثالث : الاضطرابات الامنية و انعكاساتها على بناء دولة ليبيا** | |
| **المبحث الأول** :مواجهة الاضطرابات الأمنية في ليبيا | 62 |
| المطلب الأول : تشكيل المؤتمر الوطني الليبي | 62 |
| أولا : مرحلة ما قبل انتخاب المؤتمر الوطني | 62 |
| ثانيا :مرحلة ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام | 63 |
| المطلب الثاني : الأوضاع الليبية الداخلية | 64 |
| أولا : الخلاف بين الثوار والحكومة ووزارة الداخلية | 64 |
| ثانيا : الانتهاكات على أيدي المجموعات المسلحة وموقف المجتمع الدولي | 65 |
| المطلب الثالث : تأثير الأزمة على الأمن في ليبيا | 65 |
| أولا : صناع الأزمة الليبية | 65 |
| ثانيا : تأزم الوضع الأمني وانعكاساته على الاقتصاد الليبي | 67 |
| ثالثا : انعكاسات تردي الوضع الأمني على العملية السياسية | 67 |
| رابعا : بدائل لمعالجة الخلل الأمني | 68 |
| **المبحث الثاني** : واقع الأزمة الليبية | 69 |
| المطلب الأول : الأزمة الليبية بعد حكم القذافي | 69 |
| أولا : أسباب النزاع | 69 |
| ثانيا : المحطات الرئيسية للازمة الليبية | 70 |
| المطلب الثاني : أطراف النزاع في الأزمة الليبية | 74 |

| | |
|---|---|
| أولا : القوى المسلحة المتصارعة | 74 |
| ثانيا :أطراف الأزمة المثارة حاليا | 75 |
| المطلب الثالث : التدخلات الخارجية في التراع الليبي | 79 |
| اولا: التحالفات الدولية | 79 |
| ثانيا : الاتفاق التركي الليبي | 82 |
| ثالثا : موقف الأطراف الإقليمية والدولية من التدخل التركي في الأزمة | 83 |
| رابعا : مستقبل الصراع | 87 |
| **المبحث الثالث** : مستقبل ليبيا في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة | 88 |
| المطلب الأول : مشاريع لإعادة بناء ليبيا | 88 |
| المطلب الثاني : التحديات التي تواجه مشاريع إعادة بناء ليبيا | 90 |
| المطلب الثالث : مستقبل الدولة الليبية | 92 |
| **خلاصة الفصل الثالث** | 94 |
| **الخاتمة** | 97_95 |
| **قائمة المراجع** | ط_ل |

## ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الى ان مسار ليبيا كان صاخبا منذ سقوط القذافي ،فقد شهد الجيهات السياسية و الاقتصادية و الأمنية تراجعا كبيرا مؤديا إلى الإستياء في غياب دولة فاعلة ،وان اكبر مشكلة تواجهها ليبيا هي انعدام الأمن، فقد كان لإنعدامه تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات ، و سهل توسع المجموعات الإجرامية و الجهادية ضمن ليبيا و في المنطقة على نطاق أوسع ، كما تبين انه ينشأ انعدام الأمن من فشل الجهود الرامية إلى نزع السلاح للميليشيات المتمردة و تسريحها بعد الحرب ،فالدولة ما بعد الثورة غاية في الضعف من الناحية السياسية و الإدارية ،حيث تراجعت الثقة العامة بالعملية السياسية الديمقراطية.

خلصت الدراسة الى ان تحسين الأفاق المستقبلية لليبيا سيستغرق سنوات متعددة ،ففي الواقع ان ليبيا ما زالت تعاني من مرحلة إنهيار شبه تام لمؤسسات الدولة نتيجة لانعدام الرغبة الحقيقية في تجاوز الأزمة التي دمرت مؤسسات النظام و أدت إلى فقدان الثقة في إمكانية التعايش السلمي بين مختلف الأطراف،فالرغبة تأتي من الليبيين بأنفسهم من أجل تحقيق استقرار بلدهم و انتشاله من الإنهيار و الفشل، و اصبح يطلق عليها اسم الدولة الفاشلة.



## Abstract:

The study aims that the Libyan path has been tumultuous since the fall of Gaddafi, political, economic and security bodies have witnessed a significant decline leading to discontent in the absence of an effective state, and that the biggest problem facing Libya is the lack of security, the lack of it had negative repercussions across various fields, and easy Criminal and jihadist groups expand within Libya and in the region more broadly, as insecurity has emerged from the failure of efforts to disarm and demobilize rebel militias after the war. The post-revolution state is extremely weak in political and administrative terms, as confidence has diminished The public in the democratic political process.

The study concluded that improving the future prospects for Libya will take several years, in fact, Libya is still suffering from a stage of almost complete collapse of state institutions as a result of the lack of real desire to overcome the crisis that destroyed the institutions of the system and led to a loss of confidence in the possibility of peaceful coexistence between different parties, The desire comes from the Libyans themselves, in order to achieve stability in their country and pull it out from collapse and failure, and it has come to be called the failed state.